

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لتقديم السيدة الرئيس الأول للمجلس
الأعلى للحسابات عرضا حول أعمال المجلس برسم سنة 2021.

. محضر الجلسة رقم 098 ليوم الثلاثاء 11 شوال 1444هـ

12339 (2 ماي 2023م)

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

فهرست

دورة أبريل 2023

صفحة

. محضر الجلسة رقم 097 ليوم الثلاثاء 11 شوال 1444هـ

12326 (2 ماي 2023م)

السيدات والسادة الوزراء الحاضرون،

يسعدني اليوم أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة، بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقاً لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

لقد تشرفت برفع التقرير المتعلق بأنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2021 إلى جلالته الملك، نصره الله وأيده، بعد أن صادق عليه المجلس الأعلى للحسابات، في غرفة المشورة بتاريخ 3 نونبر 2022، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2023.

وقد كان التقرير محط نقاش مستفيض، وعرف تغطية إعلامية واسعة، باعتبار المكانة التي يحتلها تدبير المال العام، ضمن اهتمامات الرأي العام والأوساط الإعلامية.

يأتي هذا العرض، أيها السيدات والسادة الأكارم، في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وغير مرتقبة، كان لها تأثير مباشر على اقتصاد جل دول المعمور، ولم تكن بلادنا بمنأى عن هذه التطورات، بالإضافة إلى ندرة الأمطار، لكن أبان الاقتصاد الوطني عن بعض مقومات الصمود إزاء هذه الظرفية الاستثنائية.

فعلى مستوى المالية العمومية، تبين الوضعية عند نهاية سنة 2022 تحسناً في الإيرادات الضريبية والتي زادت بـ 17.4% مقارنة مع 2021، وكذا ارتفاعاً للموارد غير الضريبية بنسبة 28.9%، مما أتاح تغطية الزيادة في النفقات الناتجة بشكل خاص عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر والحفاظ على جهد الاستثمار، كما تم التحكم نسبياً في عجز الخزينة، حيث واصل منحاه التنازلي ليستقر فيما يعادل 5.1% من الناتج الداخلي الخام بتحسين يقارب 0.4 مقارنة مع 2021.

بالنسبة لجاري دين الخزينة بلغ 951.8 مليار درهم نهاية 2022، بزيادة سنوية بنسبة 7.5% مقابل زيادة بنسبة 6.3% سنة 2021، وبالتالي انتقلت حصة الدين الإجمالي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 68.9% إلى 69.81% فيما بين 2021 و2022، ومهيمن على بنية الدين المكون المحلي بحصة 75.9%، بينما يمثل الدين الخارجي 24.1%.

على مستوى الحسابات الخارجية، وعلى الرغم من تزايد كلفة الواردات، فإن الأداء الجيد للصادرات التي تحسنت بـ 30.1% وتحولات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي بلغت 110.7 مليار درهم بزيادة 16%، كذا الاسترجاع التدريجي لعائدات الأسفار التي سجلت فائضاً يناهز 74.1 مليار درهم، ساعد كل هذا على التحكم في ميزان الأداءات، حيث

محضر الجلسة رقم 097

التاريخ: الثلاثاء 11 شوال 1444هـ (2 ماي 2023م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان دقائق، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحاً.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لتقديم السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات عرضاً حول أعمال المجلس برسم سنة 2021.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

السيدات والسادة الأستاذة قضاة رؤساء الغرف بالمجلس الأعلى للحسابات المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، تقدم السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عرضاً عن أعمال المجلس برسم سنة 2021.

أعطي الكلمة للسيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات لتقديم العرض مشكورة.

تفضلني السيدة الرئيسة.

السيدة زينب العدوي، الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادات المستشارون المحترمون،

¹ تم تصحيح هذا المعطى تبعاً لمراسلة المجلس الأعلى للحسابات الموجهة لرئاسة مجلس المستشارين تحت عدد 0693/ بتاريخ 3 مايو 2023.

للأعمال أكثر مرونة وجاذبية، وكذا منظومة بنكية متينة وتنافسية. ومن الأكيد أن بلادنا بفضل هذا المسار حققت نجاحات ملحوظة، أذكر منها على سبيل الإشارة: الجاذبية المتنامية للاستثمار كما ذكرت، وقد ارتفع صافي الحجم السنوي ب 6.8%، الخروج أيضا من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي "GAFI"²، نجاح إصدار الخزينة الأخير في مارس 2023 على مستوى السوق المالية الدولية، وكذا حصول بلادنا في أبريل 2023 على خط ائتمان مرن بقيمة 5 مليار دولار، إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وإذا كان لنا من دروس يتعين أن نستخلصها من هذه الظرفية الاستثنائية، فإنها تكمن في ضرورة مواجهة التحديات بنفس روح الالتزام والتضامن والتعبئة الوطنية الجماعية التي أبان عنها المغاربة في مراحل متعددة تاريخية، ومنها مؤخرا خلال جائحة "كوفيد-19".

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يأتي هذا التقرير لتكريس الأولويات الكبرى لأعمال المحاكم المالية، حيث حرصت في إطار برمجة وإنجاز أعمالها الرقابية، على ملاءمتها لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية، من فاعلين اقتصاديين ورأي عام، بما في ذلك تأثيرها على المستوى المعيشي للمواطن وعلى إطار الاستثمار وخلق فرص الشغل وكذا خلق الثروة.

ووفقا لهذا المنظور، يتضمن التقرير السنوي، ولأول مرة، كما وعدتكم تحت قبة هذه المؤسسة العريقة منذ سنة، يتضمن نتائج مهام التتبع التي شرعت فيها المحاكم المالية، والمتعلقة بأوراش الإصلاح الكبرى الهيكلية، التي انخرطت فيها بلادنا، كما شملت المهام الرقابية المضمنة في هذا التقرير تقييم مجموعة من التدابير والإجراءات، التي اتخذتها السلطات العمومية خلال فترة "كوفيد-19"، وتم التركيز على تداعياتها على بعض المجالات، وهي مجالات حيوية ذات بعد جهوي ومحلي، مثل الصحة والتعليم والسياحة وكذا تدبير الجماعات الترابية.

ونظرا لأهمية العنصر البشري فيما يخص التدبير الإداري وإنجاز المشاريع والبرامج وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية، قام المجلس في مرحلة أولية بمراقبة تدبير الموارد البشرية بقطاعي الصحة والتعليم، باعتبارهما أولوية للإصلاحات التي يعرفها كل من هذين القطاعين وضمن خلاصة نتائجها في هذا التقرير، كما أخذت الجوانب المتعلقة بتشجيع الاستثمار بحيز مهم، وذلك من خلال تتبع ورش إصلاح منظومة الاستثمار وكذا من خلال إنجاز مهام رقابية ذات صلة بالاستثمار، كتلك المتعلقة بمشاكل المقاولين الشباب وتلك المتعلقة بفضاءات الاستقبال الصناعي.

ويتناول التقرير أيضا، جزءا خاصا بالأنشطة القضائية، أي التدقيق والبت في الحسابات والتأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، حيث يقدم نشاطا عن هذه الأنشطة ومجموعة من الإحصائيات ذات الصلة،

بقي عجز الحساب الجاري في حدود 3.4% من الناتج الداخلي الخام. بالإضافة إلى ذلك، حافظ الاقتصاد الوطني على جاذبيته للاستثمارات الأجنبية، وارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6.8%، بالإضافة إلى استمرار احتياطات بلادنا من العملة الصعبة في مستويات مريحة بلغت ما يناهز 5 أشهر و 13 يوم من واردات السلع والخدمات.

السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس الجلسة:

نعتذر السيدة الرئيسة الأولى.. يحضر معنا اليوم في هذه الجلسة السيد أمادو سيرود أسيفيدو (Amado Cerrud Acevedo)، رئيس برلمان أمريكا الوسطى، وأعضاء المكتب التنفيذي لهذه المؤسسة، والذين يقومون بزيارة لبلادنا خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 7 ماي 2023، والتي تندرج في إطار تعزيز وتوطيد العلاقات البرلمانية القائمة بين برلمان المملكة المغربية وبرلمان أمريكا الوسطى.

شكرا.

أعتذر السيدة الرئيسة الأولى.

السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات:

يشرفني هذا، السيد الرئيس.

وقد واجهت بلادنا على غرار دول العالم ضغوطا تضخمية عالية، حيث وصلت على المستوى الوطني إلى 6.6% في 2022، تحت تأثير ارتفاع أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية وتسارع التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، ويبقى المعدل الإجمالي للتضخم في بلادنا دون المستويات المسجلة في بلدان مجاورة وقابلة للمقارنة، كمصر 13.8%، وكذا في بعض الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل 9.3% والهند 6.7%.

وقد بلغت كلفة بعض التدابير التي اتخذتها الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وللتخفيف نسبيا من الانعكاسات السلبية لتفاقم الأسعار، بلغت بالنسبة للدعم الإضافي لبعض المنتجات الأساسية كالبنوتان والدقيق والسكر ما يناهز 42.1 مليار درهم، وبلغ دعم أسعار النقل 4.4 مليار درهم.

ومن الواضح أن كل هذه التطورات، تضع بلادنا أمام تحديات كبرى، يأتي في مقدمتها تحصين مناعة بلادنا، اقتصاديا واجتماعيا، من خلال تأهيل العنصر البشري، وتنويع مصادر النمو، وتسريع وتيرة البرامج الكبرى والأوراش الإصلاحية وتوفير الظروف المواتية للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي. ركيزتنا في هذا هي الاستقرار السياسي والأمن والأمان، وسندنا موقع دولي متميز ومسار واضح للإصلاحات الهيكلية، التي انطلقت تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

سندنا أيضا مصداقية في المعاملات مع المؤسسات الدولية ومناخ

² Groupe d'Action Financière

وفي هذا الصدد، فإن نجاعة أداء التدبير العمومي كمقاربة جديدة لم تبلغ بعد كل أهدافها من حيث الأجهزة العمومية المطبقة عليها، إذ لا تطبق نجاعة الأداء سوى على الميزانية العامة للدولة بمكوناتها الثلاث، أي الميزانية العامة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، في حين لم يتم بعد التفكير في تنزيل هذه الإصلاحات بصفة مباشرة على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية، أيضا على مستوى الجماعات الترابية.

وبالرغم من المجهودات التي تباشرها وزارة الاقتصاد والمالية، فإن تملك منهجية نجاعة الأداء من طرف بعض الأجهزة والمؤسسات العمومية يظل محدودا، كما أن مناقشة مشاريع التقارير القطاعية لنجاعة الأداء أثناء التصويت على قوانين المالية لا تحظى بالاهتمام اللازم، فضلا على أن التقرير السنوي حول نجاعة الأداء والمعد من طرف وزارة المالية، انطلقا من التقارير المعدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، لا يقدم إلى البرلمان إلا بعد سنتين من نهاية السنة المعنية بمناسبة التصويت على قانون التصفية، وهو الأمر الذي يحد من راهنية المسألة أمام البرلمان بخصوص نجاعة الأداء ولا يعزز النقاش بشأنها.

فيما يتعلق بمؤشرات قياس نجاعة الأداء، ومن أجل إعطاء صورة واضحة حول النجاعة، يبدو ضروريا مراجعة عددها، عددها تقريبا 804 مؤشر سنة 2022، وكذا ضرورة إعادة النظر في طبيعتها، لا من حيث جودة ولا من حيث الملاءمة مع منطوق النتائج.

على المستوى العملي، فبعض الجوانب ما زالت تحتاج إلى تحسين، ذلك أن إرساء مقاربة نجاعة الأداء لم يواكبها بصفة عامة توفير بعض الآليات الضرورية، لاسيما إرساء نظام فعال للمراقبة الداخلية، اعتماد نظام للرصد والإبلاغ، أنظمة معلوماتية ملائمة تعمل في إطار مندمج يوفر التوظيف والاستغلال المشترك والتعاوض للمعطيات وتبادلها، كما يوصي المجلس بإرساء آليات للتعاقد بين وزارة الاقتصاد والمالية ومختلف القطاعات الحكومية وكذا بين هذه القطاعات الحكومية ومصالحها اللامركزية من أجل تحديد أهداف محددة لمختلف السياسات القطاعية ووسائل تنزيلها والأجال المرتبطة بذلك.

جانب آخر يتعلق بإصلاح المالية العمومية وهو التصديق على حسابات الدولة، هذا التصديق يعتبر مدخلا أساسيا من أجل تعزيز الشفافية، فضلا عن وظيفته في تكريس جودة المعطيات المالية والمحاسبية والأهمية التي يحظى بها لدى المؤسسات المالية الدولية والشركاء والمستثمرين ووكالات التصنيف العالمية. هذا التصديق يعتبر من بين المهمات ذات الطبيعة المركبة، وهو ما يفسر أن عدد البلدان التي اعتمدت هذه الآلية على المستوى الدولي لا يتجاوز 30 دولة، وعلى المستوى القاري الأفريقي 3 دول فقط.

وعلى الرغم من دخول مقتضيات القانون التنظيمي المرتبطة

وكذا خلاصة لأهم الأفعال التي تم الوقوف عليها، والتي كانت موضوع متابعات داخل المحاكم المالية أو أحييت على السلطات القضائية أو على السلطات الإدارية.

ولأن الحيز الزمني لا يسمح بعرض مفصل لمختلف هاته الأنشطة، أود التركيز على بعضها من خلال 3 محاور:

- المحور الأول: يخص مدى تقدم الأوراش، أوراش الإصلاحات الكبرى؛

- المحور الثاني: مهم تقييم بعض البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات؛

- المحور الثالث: ويخص الحصيلة القضائية ومراقبة التصريح بالتملكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

بخصوص المحور الأول، يستعرض التقرير السنوي كأحد أهم المستجدات خلاصات حول تقدم 5 أوراش إصلاح كبرى، انخرطت فيها بلادنا في السنوات الأخيرة، تتعلق بالمالية العمومية، الجبايات، منظومة الاستثمار، المؤسسات والمقاولات العمومية والحماية الاجتماعية.

في مجال المالية العمومية، سبق للمجلس الأعلى للحسابات، وبصفة متواترة، أن أثار إشكالية ديمومة أنظمة التقاعد، وفي هذا المجال أود التأكيد مجددا على المخاطر المرتبطة بوضعية أنظمة التقاعد الأساسية، والتي ما زالت تعاني من اختلالات متفاقمة، حيث بلغ العجز التقني للنظام المدني لمعاشات الصندوق المغربي للتقاعد، مع متم سنة 2022 ما يناهز 5.12 درهم، كما تراجعت احتياطياته إلى 65.84 مليار درهم، بانخفاض يقدر ب 10.7 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2019، في حين بلغ حجم العجز التقني بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ما يناهز 3.95 مليار درهم نهاية من سنة 2022، وذلك على الرغم من الإصلاحات المقياسية التي همت كلا النظامين، سواء سنة 2016 أو 2021.

ويعرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدوره نفس الوضعية، ولو بوحدة أقل، حيث بلغ عجزه حوالي 400 مليون درهم سنة 2021، مما يجعل الصناديق الثلاثة للتقاعد تعاني من تراجع في احتياطها على الأمد القريب، وتشكل مؤشرات العجز هذه مخاطر كبرى على ضمان ديمومة المنظومة على المدى الطويل وعلى توازن المالية العامة، مما يقتضي الإسراع بحزم ومسؤولية في مواصلة ورش الإصلاح الهيكلي لأنظمة التقاعد، لاسيما في أفق توسيع الانخراط سنة 2025 ليشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش.

وفي جانب آخر يتصل بالإصلاحات الجارية في مجال المالية العمومية، أرسى القانون التنظيمي لقانون المالية 2015، مقاربة جديدة لتدبير المالية العمومية، وفق منهجية تدرجية تقوم على تدبير جديد ينصب على منطوق النتائج.

20% بالنسبة للشركات التي لا يتجاوز ربحها الصافي 100 مليون درهم، و35% بالنسبة للشركات التي يفوق ربحها 100 مليون درهم، وقد تنجم عن هذا الأمر بعض المخاطر، ما هي؟ الشركة التي ستخضع لارتفاع سعر الضريبة من 20% إلى 35% على جميع أرباحها، بمجرد أن تصل إلى هذه العتبة المحددة، قد تلجأ إما للحد من نشاطها حين تصبح التكلفة الجبائية الإضافية مرهقة، وإما إلى التخفيض من الأرباح المصرح بها لتجنب أثر هذا التغيير.

2- بخصوص الضريبة على الدخل، يثير المجلس الانتباه إلى أن قانون المالية لسنة 2023 لم ينص على تدابير متعلقة بإعادة النظر في الجدول التصاعدي لسعر الضريبة على الدخل، كما نصت على ذلك المادة 4 من القانون الإطار، أو على الأقل لم يقدم آجالاً للتطبيق في الفترة 2023-2026، لذا يوصي المجلس بتحديد أفق إصلاح هذه الضريبة، على غرار الضريبة على الشركات، وذلك من أجل توضيح الرؤية بشأن هذا الإصلاح.

3- بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، يسجل المجلس أن القانون الإطار حدد بشكل واضح الإصلاح المرتبط بالضريبة على القيمة المضافة، حيث كرس مبدأ حياد هذه الضريبة مع الاحتفاظ بإعفاء المنتجات الأساسية، من خلال توسيع نطاق تطبيق الضريبة وتقليل عدد أسعارها وتعميم الحق في استرجاعها.

وعلى ضوء الإجراءات الواردة في قانوني المالية لسنة 2022 و2023، يوصي المجلس بتحديد الجدول الزمني للإصلاح المرتبط بالضريبة على القيمة المضافة.

4- بخصوص تحسين العلاقة بين الملمزين والإدارة الجبائية، شكل قانون المالية لسنة 2022 منطلقاً لتعزيز ضمان حقوق كلا الطرفين، حيث تم بموجبه تأسيس لجان جهوية للطعون الضريبية والإحالة على نص تنظيمي لتنظيم هذه اللجان الجهوية وكيفية سيرها، كما أن قانون المالية لسنة 2023، وضع مسطرة تواجبية بخصوص التصريح بالضريبة على الدخل برسم الريح العقاري.

5- بخصوص الأهداف المرتبطة بمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، يشير المجلس إلى أن هذه الجوانب من الإصلاح الجبائي الشامل والمنصوص عليها في القانون الإطار لم تكتمل بعد، كما لم يتم بعد وضع رؤية واضحة بخصوص طرق وأجال تنفيذها.

واعتماداً على هذا التقييم فيما يخص الإصلاح الجبائي، فالمجلس يوصي بالعمل على بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتزليل الإصلاح المتعلق بمراجعة جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، كما يؤكد المجلس على أهمية التواصل بشأن وقع وأثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية، ويوصي بضرورة إجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للحوافز الممنوحة، وذلك من أجل توجيه القرار

بعملية التصديق على حسابات الدولة، حيز التنفيذ اعتباراً من فاتح يناير 2020، فإن هذه العملية لم تستكمل بعد جميع مراحلها، حيث لم يتوصل المجلس بالمكونات الأولى، مكونات أولى وليس بالحساب ذاته برسم سنة 2020، إلا ابتداء من 27 ماي 2022، مع استمرار عملية الإدلاء بالوثائق والعناصر اللازمة لمباشرة هاته العملية.

وقصد مواكبة هذا الورش الإصلاحية، الذي يكتسي طابعاً استراتيجياً، يقترح المجلس التوصيات التالية:

- أولاً، الحرص على إرساء آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية بإعداد هذه الحسابات وضمان تكامل أنظمة المعلومات وتلاؤمها من أجل تيسير تبادلها؛

- تعزيز آليات الرقابة الداخلية، خاصة على مستوى الجوانب المالية والمحاسبية، والإسراع بتفعيل مشروع إرساء أنظمة المراقبة الداخلية على مستوى الإدارات العمومية؛

- استكمال المحاسبة الميزانية للدولة بالمعطيات والبيانات اللازمة لتحديد أصولها، والذي يعتبر أحد أهم المستجدات، مستجدات المحاسبة، المحاسبة العامة للدولة؛

- التوصية الرابعة، وهو اعتماد استراتيجية لقيادة التغيير، مرتبطة بالانتقال من المحاسبة الميزانية القائمة على التدفقات النقدية إلى المحاسبة العامة المبنية على أساس الاستحقاق.

وفضلاً عن ذلك، فإن القانون التنظيمي يحتاج إلى مراجعة وتوضيح مقتضيات ذات الصلة، بالإدلاء بحسابات الدولة، وكذا تلك المتعلقة بعملية التصديق، خاصة على مستوى الجوانب المرتبطة بالأجال وبكيفية تبليغ تقرير عمليات التصديق والجهات التي يوجه إليها هذا التقرير، ضمن مسطرة المصادقة على قوانين التصفية.

الورش الثاني يمثل ورش الإصلاح الجبائي، هذا الورش هو موضوع القانون الإطار 69.19، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2021، الذي يعتبر مرجعاً للسياسة الجبائية للدولة، ويسعى إلى إرساء نظام جبائي فعال ومنصف ومتوازن ومنتج، يمكن من تعبئة الإمكانات الضريبية اللازمة لتمويل السياسات العمومية، والتي تتمحور أساساً حول التنمية الاقتصادية وكذا الإدماج والتماسك الاجتماعيين. حدد القانون الإطار أجل 5 سنوات، ابتداء من تاريخ نشره، لأجل التنزيل التدريجي للتدابير ذات الأولوية المنصوص عليها، وضمن قانوني المالية لسنتي 2022 و2023، أدرجت بشكل عام تعديلات ضريبية وتدابير تصحيحية وأحكام ومقتضيات مختلفة ذات طابع ظرفي.

ومن خلال تقييمه للإصلاحات الضريبية الجارية ومدى انسجامها مع توجهات القانون الإطار، أبدى المجلس عدة ملاحظات منها أساساً:

1- بخصوص الضريبة على الشركات، قانون المالية لسنة 23 حدد آجالاً ومساراً لبلوغ السعر المستهدف للضريبة على الشركات المحدد في

وقصد تبسيط الإجراءات الإداري للاستثمار، ينبغي تكريس دور المراكز الجهوية كإطار موحد للمعالجة الإدارية لعملية الاستثمار من بدايتها إلى نهايتها.

إلى جانب هذه الأوراش، يكتسي إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية أهمية بالغة، وتستند مرجعية هذا الإصلاح إلى التوجهات الملكية السامية، التي أكدت على ضرورة الإصلاح للإسراع في الشروع في إصلاح عميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وقد أوصى النموذج التنموي الجديد بجعل تحويل قطاع المؤسسات والمقاولات محركاً للتنمية الاقتصادية.

أذكر أنه سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن ساهم في إطلاق دينامية هذا الإصلاح، من خلال تقرير أصدره سنة 2016 بعنوان "قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب، العمق الاستراتيجي والحكمة". إلى حدود الآن تم إصدار القانونين المؤسسين لهذا الإصلاح في سنة 2021.

وفي تقييمه للتقدم الحاصل في تنزيل هذا الورش الاستراتيجي، يلاحظ المجلس أن الإطار القانوني مازال لم يكتمل بعد، ونخص بالذكر في هذا السياق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، المحدثه بموجب القانون 82.20 في يوليو 2021، والتي تعتبر حجر الزاوية في الإصلاح، حيث لم يتم تفعيلها بعد، لكونها لم تستكمل أجهزة الحكامة والتدبير المنصوص عليها في القانون المحدث لها، لاسيما أن هذه الوكالة ستغطي 57 مؤسسة ومقولة عمومية تجارية، والتي تمتلك 488 شركة فرعية، لذا يوصي المجلس باستكمال أجهزة حكامة الوكالة الوطنية والمصادقة على آلية تديرها والتسريع في أقرب وقت ممكن في أشغال البرمجة الاستراتيجية والتشغيلية.

كما أن إعادة هيكلة المحفظة العمومية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ومنذ سنة 2018، لم تنطلق بعد بصفة فعلية، في غياب خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة بجدول زمني محدد. وفي هذا المجال، فإن إجراءات إعادة الهيكلة الداخلية، التي بدأت في تنفيذها بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الكبرى للدولة لم تفض بعد إلى النتائج المتوخاة فيما يخص وضعيتها المالية ومؤشراتها الاقتصادية، وقد كان للصعوبات المالية التي واجهتها المؤسسات والمقاولات العمومية بفضل الظرفية الدولية غير المستقرة تأثير كبير على المالية العمومية، حيث اضطرت الحكومة في أكتوبر 2022، إلى فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 7 مليار درهم.

من جانب آخر، يلاحظ المجلس أن عمليات إعادة الهيكلة الأربعة التي تمت برمجتها بموجب قانون المالية لسنة 2022، لم يتم تنفيذ 3 منها:

- العملية الأولى تتعلق بالشراكة الاستراتيجية بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفات وصندوق الحسن

بشأن إما الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة، وفقاً لما نص عليه القانون الإطار السالف الذكر ودعماً بالطبع لعملية توسيع الوعاء الضريبي.

بالموازاة مع الإصلاح الجبائي، يأتي إصلاح منظومة الاستثمار ضمن قائمة الأولويات، وقد حددت الخطب السامية لجلالة الملك، نصره الله وأيده، وكذا تقرير النموذج التنموي الجديد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح الاستثمار، ولقد تمت مراجعة الإطار التشريعي لتحفيز الاستثمار، من خلال اعتماد قانون إطار جديد بمثابة ميثاق استثمار، ويتسم الإطار المؤسسي للاستثمار بتعدد المتدخلين وتداخل نطاق اختصاصاتهم، والذي قد يشمل المستوى الوطني بالنسبة لبعض أو الترابي أو المحلي أو القطاعي بالنسبة للآخرين، مع العلم أن جميع الأطراف تعمل على تحقيق هدف واحد يتمحور على تشجيع الاستثمارات وتنميتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تباين أولويات وأهداف المتدخلين وكذا الاختلافات التي تطبع مقارباتهم لا يساهم في ضمان انسجام التدخلات مع التوجهات المشتركة، مما من شأنه أن يضعف التقتائية السياسات العمومية في مجال تنمية الاستثمار وتحفيزه وإنعاشه.

وإذا كان الإطار التحفيزي قد تم استكمالته من خلال صدور النصوص التطبيقية للميثاق الجديد، فإن التسهيلات الإدارية لا تزال تواجه بعض المعوقات على المستوى العملي، حيث لازالت العديد من الإجراءات الإدارية اللازمة لتفعيل بعض المشاريع الاستثمارية تتم خارج الشباك الوحيد للمراكز الجهوية للاستثمار.

كما أن النظام التحفيزي للاستثمار لا يزال متفرقا بين العديد من الأجهزة العمومية، دون أن يسلك بالضرورة مسار المراكز الجهوية للاستثمار.

وبغض النظر عن الاهتمام التي حظيت به الإصلاحات الإدارية للعملية الاستثمارية، فإن تشخيص العوائق المتوافق بشأنها بين جميع المتدخلين، يبرز الحاجة إلى الاعتماد على رافعات اقتصادية أخرى، من أجل تحسين جاذبية البلاد كوجهة للاستثمار، ويشمل ذلك معالجات المعوقات البنوية المرتبطة بالقطاع غير المهيكل وتقليص كلفة عوامل الإنتاج وتحفيز الابتكار والإبداع وتحسين شروط الحصول على العقار والتمويل واللجوء إلى آليات التحكيم والوساطة لحل النزاعات، بالإضافة - كما قلت - إلى تسريع وتيرة الإصلاح الضريبي.

وعلى ضوء تقييمه لهذا الإصلاح الحيوي، يوصي المجلس بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للفترة 2023-2026 بشكل منهجي، مع تحديد خطة تنفيذها، سواء على المستويين القطاعي والترابي، كما يتعين إجراء تحليل شامل ودقيق لمهام مختلف الفاعلين المؤسسيين المسؤولين على الاستثمار من أجل تحديد مجالات التحسين والالتقائية في تدخلاتهم، بهدف تحقيق تكامل أفضل والمزيد من التعاضد والترشيد.

المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تطورا ملحوظا منذ التوقيع في 14 أبريل 2021، أمام صاحب الجلالة، على ثلاث اتفاقيات-إطار من قبل مختلف القطاعات الوزارية المعنية، ليشمل هذا التأمين مجموعة من الفئات غير المستفيدة، يبلغ عددها حوالي 3 ديال المليون منخرط رئيسي.

وبالرغم من التعزيز المستمر للمنظومة القانونية، فإن بعض النصوص والتعديلات المهمة تسجل تباطؤا في اعتمادها، ويتعلق الأمر بشكل أساسي بتعديل القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، فضلا عن مراجعة حكاما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص تدبير مختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لذا يوصي المجلس بالحرص على اعتماد التعديلات اللازمة للقوانين والنصوص التنظيمية في أقرب الآجال، قصد توفير السند القانوني اللازم لتنفيذ تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

فيما يخص التمويل: يلاحظ حاليا أن هناك توجهنا نحو التمويل وفق آلية المساهمة، مع تمويل المتبقي من طرف الدولة في إطار التضامن، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

وطبقا لتوقعات الحكومة لسنة 2021، فإن التكلفة السنوية لتعميم التأمين الإجباري عن المرض تقدر بما يناهز 13.8 مليار درهم، ويرى المجلس أن جدوى واستدامة الجوانب المتواصلة بالتمويل يكتسيان أهمية بالغة، حيث يتعين توفيرها للمنظومة برمتها، لذا يوصي باعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان صلاحية واستمرارية هذا التأمين الإجباري، بالإضافة إلى تمكين المؤمن من حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاج، ويظل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض رهينا بتطوير المستشفى العمومي، باعتباره رافعة رئيسية لنظام هذا التأمين، بالإضافة أيضا إلى توفير جميع المستلزمات الضرورية، ومنها تحيين قائمة مصنفات الأعمال الطبية والتعريف المرجعية الخاصة بها وكذا إصلاح نظام الأدوية والمستلزمات الطبية.

ويؤكد المجلس في هذا الصدد، على مواصلة الجهود من أجل تطوير وتأهيل عرض العلاجات في شموليته، سواء على مستوى البنيات الاستشفائية أو الموارد البشرية والتجهيزات الطبية، قصد تحسين جودة الخدمات الصحية في القطاع العام.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

المحور الثاني ضمن هذا العرض يتعلق بتقييم البرامج والمشاريع العمومية:

فخلال سنة 2021 أنجزت المحاكم المالية 200 مهمة رقابية، منها 24 أنجزت على صعيد الغرف القطاعية الخمسة للمجلس الأعلى للحسابات، و176 مهمة على مستوى المجالس الجهوية للحسابات الاثني عشر، وقد تم تبيين مخرجات هاته المهمات الرقابية من أجل

الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- العملية الثانية تخص إحداث القطب العمومي السمعي والبصري؛

أما العملية الثالثة فتمم التقارب بين الوكالة الخاصة لطنجة - المتوسط وشركة استغلال الموانئ، بينما يوجد مشروع القانون المتعلق بتنفيذ ورش إعادة هيكلة المكتب، قطاع توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل، في طور المصادقة.

وبناء على هذا التقييم، يوصي المجلس بتحديد التركيبة المستهدفة للمحفظة العمومية ووضع تخطيط متعدد السنوات لبرامج إعادة الهيكلة بأشكالها المختلفة وكذا التسريع بتنفيذ إجراءات إعادة الهيكلة على المدى القصير والمتوسط، التي تم الشروع فيها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، في إطار عقود برامج موقعة مع الدولة.

وبخصوص صندوق محمد السادس للاستثمار وتفعيله: شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في وضع تصور ودراسة متعلقة بإحداث وهيكله الصناديق القطاعية والموضوعات المنصوص عليها أيضا في القانون رقم 76.20، وكذا الشراكات والمشاريع الكبرى التي سيتم تمويلها، غير أن هذه المشاريع لم يتم عرضها بعد على هيئات حكاما الصندوق لاعتمادها والشروع في تنفيذها.

وبناء على هذا التقييم، يوصي المجلس بالإسراع في تفعيل هيئات حكاما وتدبير صندوق محمد السادس للاستثمار وتسريع وتيرة إحداث هاته الصناديق القطاعية.

إلى جانب هذه الإصلاحات، يعتبر ورش الحماية الاجتماعية مشروعا مجتمعا بالغ الأهمية، وقد عرف تدعيم الحماية الاجتماعية ببلادنا تطورا ملحوظا على مدى العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك بعض التحديات يتعين مواجهتها، سواء من حيث نطاقها أو مضمونها أو تمويلها أو حكامتها، فوفقا للتعليمات الملكية السامية، تمتد خطة الإنجاز على الفترة 2021-2025، على الشكل التالي:

- أولا، توسيع التغطية الصحية الإجبارية، بتمكين 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض بحلول نهاية سنة 2022؛

- ثانيا، تأمين التعويضات العائلية خلال سنتي 2023-2024؛

- ثالثا، توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن السلطات العمومية ركزت بشكل رئيسي على تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في حين لم يتم بعد تحديد تفاصيل المكونات الأخرى للإصلاح المنصوص عليها في القانون الإطار، لاسيما فيما يتعلق بالتعويضات العائلية وأنظمة التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، وقد عرف توسيع قاعدة

سنة 2021، موزعين بنسبة 56.6% في القطاع الخاص، و43.4% في القطاع العام، فيما انتقل عدد الممرضين وتقنيي الصحة في القطاع العام من 29.025 إلى 35.789 خلال نفس المدة، وبذلك ارتفع المعدل الإجمالي لكثافة العاملين الصحيين لكل 10.000 نسمة من 15.1 سنة 2011 إلى 17.1 سنة 2021، بزيادة طفيفة قدرها نقطتان. وإذا كانت كثافة الأطباء، وخاصة أطباء القطاع الخاص قد ارتفعت نسبيًا بـ 1.3 ديال النقط بين 2011 و2020، فعلى عكس ذلك تراجع كثافة القطاع العام بـ 0.3 نقطة.

أما بخصوص تدبير العاملين الصحيين التابعين لوزارة الصحة، فبالإضافة إلى ضعف تدبير هذه الموارد، والتي تعرف خصائص ملحوظة، فإن توزيع الأطر الطبية والتمريضية على المستوى الجغرافي والوظيفي لا يعتمد في كل الحالات على معايير موضوعية، وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور تفاوتات ترابية وتباينات على مستوى تغطية السكان وشبكات العلاج، فضلًا عن ضعف الملاءمة بين البنيات التحتية والموارد البشرية المخصص لها.

على مستوى التوزيع المجالي، تصل هذه الكثافة في المجال الحضري إلى 2.71 مقابل 0.74 في المجال القروي أي أقل بثلاث مرات.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى التأطير الطبي للمراكز الصحية، لم تتم ترجمة التوجه الاستراتيجي للوزارة نحو تعزيز تغطية المراكز الصحية بالمجال القروي بالأطر الطبية بشكل ملموس على أرض الواقع، حيث تضم شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية حسب إحصائيات 2020: 2126 مركز صحي، 60% يوجد في المجال القروي، يشتغل بها 41% من أطباء هذا الصنف من المؤسسات، وذلك بمعدل إشراف طبي يقل عن أقل من طبيب واحد لكل مركز. وبالمقابل تتوفر المراكز الصحية الحضرية التي تمثل 40% من هذه الشبكة على 59% من الموارد الطبية بمعدل إشراف طبي يبلغ 2.49 لكل مركز.

في نفس السياق، تم تسجيل تمركز الممرضين وتقنيي الصحة في المجال الحضري، حيث أن حوالي 81% من الممرضين وتقنيي الصحة يشتغلون في المجال الحضري مقابل 19% في المجال القروي.

فيما يتعلق بتوزيع الأطر الطبية حسب شبكة العلاجات، وعلى أساس العدد الإجمالي للأطباء، يشكل الأطباء الممارسون في المستشفيات سنة 2022 ما يقارب 52%، مقابل 32% على مستوى شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، و16% على مستوى الهياكل الأخرى. من شأن هذه التركيبة أن تعيق تنزيل مخطط تنظيمي فعال لعرض العلاجات الصحية، يستند على قنوات الرعاية الصحية، على اعتبار أن مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تشكل البوابة الرئيسية لولوج المنظومة الصحية.

فيما يتعلق بالتوقعات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية للقطاعين العام والخاص، وبالنظر إلى المنحى الحالي لتطور كثافة العاملين

إعداد 28 خلاصة لأبرز هذه الملاحظات والتوصيات، تأخذ بالطبع أجوبة الأجهزة المعنية، وتتعلق هذه الملخصات بمواضيع متنوعة همت: القطاعات المالية، الصحة، التربية والتكوين والتعليم العالي، القطاعات الإنتاجية، الإدارية والثقافية، بالإضافة إلى مهام ذات بعد ترابي، وتتضمن هذه الخلاصات بعض الجوانب المرتبطة بالأزمة الصحية وأثرها على بعض المجالات.

ومراعاة للمبدأ الدستوري المتعلق بقريّة البراءة، فمضامين هذه الخلاصات تتعلق بصفة حصرية بالملاحظات المرتبطة بالتدبير، أما ما تم أو ما يتم الوقوف عليه من أفعال قد تشكل قرائن مخالقات، سواء في ميدان التأديب المالي والمحاسبي أو في ميدان المتابعة الإدارية أو في الميدان الجنائي، ومن شأنها إثارة مسؤولية بعض المدبرين والمسيرين، فيتم تضمينها في تقارير منفصلة والتداول بشأنها في هيئات المجلس والمجالس الجهوية لمباشرة تحريك المتابعات، ونشر في التقرير السنوي إلى عدد الملفات المحالة في الجزء المتعلق بالأنشطة القضائية، وكذا نشر للأفعال موضوعها.

من خلال هذا العرض، سأقتصر في هذا المحور الثاني على بعض المجالات الحيوية التي تؤثر على فعالية تنزيل السياسات العمومية، على رأسها الموارد البشرية في قطاعي الصحة والتعليم والتربية الوطنية.

سأنتقل أيضًا إلى بعض محددات الاستثمار على المستوى الترابي، وتخص مشاتل المقاولات، فضاءات الاستقبال الصناعي وكذا مهام الوكالات الحضرية، وسأتناول في آخر هذا المحور جانبًا يحظى باهتمام بالغ، وهو تتبع التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية.

في مجال الموارد البشرية: سبق للمجلس في العديد من أعماله أن سجل أن مجموعة من النقائص والاختلالات تعزى في كثير من الأحيان إلى العنصر البشري، لاسيما فيما يخص التدبير الإداري والمالي والاختلالات في إنجاز المشاريع والبرامج وتدابير المرافق والتجهيزات العمومية، لذا قام المجلس في مرحلة أولية بمراقبة تدبير الموارد البشرية بقطاعي الصحة والتعليم، وسيعمد لذلك سنويًا بالنسبة لسائر القطاعات.

لنبدأ بالموارد البشرية لقطاع الصحة، كما قلت تشكل تنميتها أحد المحاور الرئيسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، وتعتبر هذه الموارد الركيزة الأساسية لتطوير العرض الطبي وتجويد الخدمات، وبالتالي الاستجابة لاحتياجات المواطن. لنتوقف قليلًا عند هذه المؤشرات:

خلال سنة 2021 بلغ عدد العاملين من موظفين وأطباء وممرضين وتقنيين بالوزارة المكلفة بالصحة 59.127، أي ما يعادل 10.4% من مجموع الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية، وبلغت نفقات الموظفين ما يناهز 10.4 مليار، بنسبة تصل أكثر من 44% من الميزانية الإجمالية للوزارة، وما يناهز 0.8% من الناتج الداخلي الخام، وانتقل عدد الأطباء على المستوى الوطني من 19.440 طبيب سنة 2011 إلى 27.881 طبيب

الأساتذة الذين تم توظيفهم من طرف الأكاديميات لا تخضع لامتحانات الأهلية المهنية الذي يخول لهم الحصول على شهادة الكفاءة المهنية، فمن بين 83.422 أستاذ تم توظيفهم، لم تتجاوز نسبة الذين خضعوا لامتحانات الكفاءة 4.28% من مجموع أساتذة الأفرج الخمسة الأولى والذين من المفروض خضوعهم لهذا الامتحان.

تمثل أيضا الحركة الانتقالية عاملا من عوامل عدم الاستقرار البيداغوجي داخل المؤسسات التعليمية، حيث بلغ العدد الإجمالي لأساتذة أطر الأكاديميات الذين استفادوا من الحركة الانتقالية برسم السنوات 2019، 2020 و2021: 53.683 أستاذ، أي ما يعادل 63% من مجموع الأساتذة أطر الأكاديميات والذين يبلغ عددهم 85.000 إطار.

يساهم هذا الوضع في خلق عدم استقرار بيداغوجي على مستوى العديد من المؤسسات التي تعرف نسبة انتقالات مهمة، بحيث لا تتجاوز مدة اشتغالهم أحيانا السنة الواحدة، وتهم هذه الحركة أساسا المناطق القروية، وخصوصا المؤسسات المدرسية الابتدائية، والتي مثل أساتذتها أكثر من 64% من مجموع الأساتذة المتنقلين.

ظاهرة أخرى وهي التغيب في قطاع التربية والتعليم، وهو يعتبر من العوامل، أيها السادة الأكارم والسيدات، التي تؤثر سلبا وبشكل مباشر على الزمن المدرسي للتلاميذ، وقد سبق للمجلس أن نبه لهذه الظاهرة بصفة متواترة في تقاريره بمناسبة مراقبة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منذ سنة 2009، 2017، 2019، ونبه إلى ذلك أيضا في التقرير السنوي لسنتي 2019 و2020 ضمن مهمة التمدرس في العالم القروي.

في هذا الصدد، تم تسجيل ارتفاع مهم في عدد الغيابات غير المبررة حيث ارتفعت في غضون 4 سنوات بنسبة إجمالية ناهزت 77% ما بين السنتين الدراسيتين 2016-2017 و2020-2021، ومما يزيد من وطأة التأثير السلبي للغياب أن نظام التقييم المعتمد حاليا من طرف الوزارة يعتمد بالأساس على الأقدمية في ترقية الأساتذة في غياب أي تقييم للمردودية.

ومن بين المؤشرات الهامة أيضا، التأطير البيداغوجي للأساتذة، الذي يحدد عدد الأساتذة الذين يؤطروهم كل مفتش، بلغ المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي للأساتذة 120 أستاذ لكل مفتش، ويختلف هذا المعدل طبعا حسب الجهات، حسب الأسلاك وحسب الأقاليم. ويعزى ضعف التأطير البيداغوجي للأساتذة إلى تراجع أعداد المفتشين، وتزايد أعداد الأساتذة لاسيما منذ سنة 2016، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المهام المسندة لهؤلاء المفتشين، مع التكليف بمهام ذات طبيعة إدارية، على حساب الجانب التربوي. ومن العوامل أيضا التي أدت وساهمت في هذه الوضعية، عدم تشغيل مركز التدريب الوطني لمفتشي التعليم لمدة 10 سنوات، من 1999 حتى 2009.

مؤشر التأطير البيداغوجي للتلاميذ يعتبر أيضا وهو عدد التلاميذ بالنسبة لكل أستاذ، يعتبر أحد أهم المؤشرات المستعملة لتقييم التوزيع

الصحيين وتوقعات نمو الساكنة، فإن العجز في عدد الأطباء والمرضين وتقني الصحة سوف يستمر في التفاقم. وبناء على مؤشر التأطير الملائم، كما حددته منظمة الصحة العالمية بنسبة 4.45 عامل صحي لكل 1000 نسمة، وعلى أساس تنبؤات تدفق أعداد الخريجين من هذه الأطر، فإنه قد يتعذر تحقيق تغطية مناسبة للساكنة إذا لم يتم اتخاذ الحلول الملائمة، إذ أن الوصول لهذه العتبة يبقى رهينا بقدرة منظومة تكوين العاملين الصحيين، سواء على مستوى القطاع الخاص والعام على المحافظة على الوتيرة الحالية لأعداد الخريجين وكذا على استبقائهم في المنظومة الصحية الوطنية.

على مستوى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تشير الوتيرة الحالية لتوظيف الأطباء وتوقعاتها المستقبلية مقارنة بتوقعات أعداد المغادرين، لاسيما المتقاعدين إلى تراجع مستمر في أعداد العاملين الصحيين خلال 5 سنوات القادمة، وبالتالي فإن استمرار الوتيرة الحالية للتوظيف لن يسمح بتغطية الحاجيات الناتجة عن توقعات المغادرة، وذلك على المدى المتوسط، لذا أوصى المجلس باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز هيئة الأطباء العاملين وضمان تطوير الاختصاصات ذات الأولوية وتوزيعها بشكل يتوافق مع الحاجيات الحقيقية للساكنة وخصوصيات مختلف جهات المملكة، كما حث المجلس على اعتماد سياسة متعلقة بتوظيف وحركة الموارد البشرية الصحية، من شأنها تعويض أعداد المغادرين وضمان توزيع متوازن لهذه الموارد وتصحيح التفاوتات في الموضوع.

وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة للقضايا المتعلقة بإدارة الموارد البشرية الصحية والحاجة إلى التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية في هذا المجال، أوصى المجلس بوضع سياسة حكومية متعددة القطاعات مكرسة للموارد البشرية في قطاع الصحة، مع مراعاة مختلف المعايير التي تؤثر على توافرها والحرص على تعزيز جاذبية وديمومة التوظيف بالمستشفى العمومي.

بخصوص قطاع التربية الوطنية: تعتبر أيضا الموارد البشرية من المحاور الرئيسية للإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين، إضافة إلى تأهيلها وتمكينها من الآليات والوسائل الضرورية وتنمية قدراتها ومهاراتها البيداغوجية ومداركها المعرفية والحرص على التوزيع الأمثل لمختلف فئاتها، يندرج ضمن المقومات الأساسية للنهوض بالتعليم في بلادنا.

بعض المؤشرات: يمثل العاملون في قطاع التربية الوطنية سنة 2022 حوالي 55% من مجموع الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية، بلغ عددهم 311.943، وبلغت نفقات الموظفين ما يناهز 50 مليار درهم (الوزارة + الأكاديميات) بنسبة تصل إلى حوالي 80% من الميزانية العامة الإجمالية للقطاع، وتشكل 3.9% من الناتج الداخلي الخام لبلادنا.

من حيث الكفاءات التربوية، يسجل المجلس أن فئة واسعة من

منصب شغل فقط، من أصل 40.000 بنسبة لا تتجاوز 7%، يعزى ضعف هذه النتائج، إلى نقائص تتعلق بالتخطيط، وتبع البرنامج في شموليته، كغياب دراسة الجدوى وغياب هيئة حكامه مركزية ومحلية مكلفة بقيادة البرنامج، هذا بالنظر أيضا إلى نقائص شابت اتفاقيات شراكة على مستوى المؤشرات والأهداف الخاصة بكل مشروع. يرجع أيضا إلى غياب آليات تتبع ومواكبة المستفيدين، فضلا عن إسناد أدوار أساسية للجماعات كالتدبير والمواكبة والتتبع، دون استحضار محدودية قدراتها.

من أهم العوامل أيضا التي لم تساعد على تحقيق الأهداف المتوخاة، تلك المرتبطة بعدم استحضار الخصوصيات الترابية عند مرحلة التخطيط وتنفيذ البرنامج.

اعتبارا لما سبق، أوصت المجالس الجهوية للحسابات، بمراجعة صياغة البرنامج الوطني لمشارل المقاولات قصد إدماجه ضمن مختلف الاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتحفيز إنشاء المقاولات وإنعاش الشغل وبالسعي نحو ضمان الالتئائية والتكامل بين برامج إحداث فضاءات الاستقبال المؤقت للمقاولات والأنشطة المزاولة بها، من جهة، والبرامج الأخرى التي تروم دعم ومواكبة حاملي المشاريع من جهة أخرى، وذلك بعد دراسة التجارب المماثلة قصد استلهام الممارسة الفضلى لتزليها بمشارل المقاولات.

بالنسبة لفضاءات الاستقبال الصناعي: لكون جهة الدار البيضاء - سطات، تعتبر القطب الصناعي الأول ببلادنا، تحتضن 40% من الوحدات المكونة للنسيج الصناعي، تحتضن أيضا 24% من فضاءات الاستقبال الصناعي، فقد تم تخصيص مهمة رقابية لفضاءات هذه الجهة، والتي خلصت أن الفضاءات المنجزة، منذ انطلاق البرنامج الوطني لهيئة المناطق الصناعية، مطلع ثمانينات القرن الماضي، بشراكة مع الجماعات الترابية للجهة، تعاني من نقائص ترتبط أساسا بغياب إطار قانوني ومؤسسي خاص بها يشمل جميع مراحل إنشائها، فضلا عن محدودية الإجراءات المتخذة للتنسيق والتبادل والتواصل حول الاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتطوير هذه الفضاءات على المستوى الترابي وغياب تخطيط عمراني مواز ومتناسق.

تتجلى هذه النقائص أيضا، في تدهور التجهيزات المنجزة وضعف تميمها وغياب محطات لمعالجة المياه العادمة أو في بعض الأحيان ضعف طاقتها الاستيعابية.

وفي ظل غياب جهاز مسؤول على المستوى الجهوي على تعبئة الأوعية العقارية ذات التنطيق الصناعي وإنشاء فضاءات الاستقبال الصناعي بها، ساهمت الجماعات الترابية للجهة في تعبئة 7 فقط من إجمالي المساحة المخصصة لفضاءات الاستقبال الصناعي على مستوى الجهة. تظل هذه المساهمة بعيدة عن تلبية الحاجيات المحددة في مساحة متوسطة تبلغ 80 هكتار سنويا حتى سنة 2030.

التوازن للموارد البشرية، وقد سجل تحسنا على الصعيد الوطني، حيث انطلق من 28 تلميذ لكل أستاذ برسم السنة الدراسية 2016-2017، إلى 25 تلميذ لكل أستاذ برسم السنة الدراسية 2020-2021.

ويجدر التذكير بأن هذا المؤشر يعرف تباينا مهما طبعاً بين الأسلاك، بين الأكاديميات، بين العمالات والأقاليم.

وتتأثر نسب تأطير التلاميذ ونسب التأطير البيداغوجي للأساتذة، من بين أمور أخرى بانخفاض عدد الأطر، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو المفتشين، خاصة من خلال الإحالة على التقاعد.

وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي الأطر الذين غادروا القطاع خلال السنوات 6 الماضية: 72.468 إطار منها 57.422 أستاذ، بمعدل 9750 سنويا، علما أن الاحتياجات السنوية لهذه الهيئة حسب الوزارة تقدر بما مجموعه 25.550 أستاذ.

إلى جانب إشكالية الموارد البشرية في قطاعي الصحة والتربية الوطنية، أود التركيز على نموذجين يندرجان ضمن محددات الاستثمار على المستوى الترابي، وهم مشارل المقاولات وفضاءات الاستقبال الصناعي وكذا مهام الوكالات الحضرية. ونأمل من نتائج هذا التقييم أن تعتمد الجهات المختصة بالعمل بتوصياتها لتدارك المخاطر والاختلالات بالنسبة سواء للبرامج الحالية أو المستقبلية فيما يخص تحفيز التشغيل الذاتي وتشجيع إنشاء المقاولات.

يهدف البرنامج الوطني لمشارل المقاولات إلى إحداث فضاءات مؤقتة لاحتضان الأنشطة المهنية المزاولة من طرف الشباب، تمكثهم من اكتراء محلات مهنية بأئمنة تفضيلية، مع توفير الخدمات والتجهيزات الأساسية والمواكبة والتتبع. يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء 36 مشتل، يضم 4000 مقاول، ويهدف إلى إحداث 40.000 منصب شغل وتحقيق استثمارات بقيمة 2 مليار درهم إلى الرغبة في تقليص معدل فشل المقاولات المنشأة حديثا.

بشأن حصيلة الإنجاز، تم إنجاز (la réalisation) 27 مشتلا فقط من أصل 36 مبرمج، بكلفة مالية بلغت 281.85 مليون، ساهم فيها صندوق النهوض بتشغيل الشباب بمبلغ 158 مليون درهم بنسبة 56%، فيما تمت تعبئة المبالغ المتبقية من طرف باقي الشركاء.

بخصوص تشغيل المشارل المنجزة: 27، 5 منها بكلفة 34.36 لم يتم تشغيلها بعد، 17 مشتل تعمل بشكل جزئي، بنسبة تشغيل تناهز 72%، مع تسجيل توقف مشتلين، بالإضافة إلى إعادة تخصيص 3 مشارل، هذا نبرزه كما قلت سابقا لتدارك هذه الأمور في البرامج الجارية.

فيما يخص إنشاء المقاولات: لم يتم إنشاء سوى 87 مقاول، من أصل 4000 المنشودة المستهدفة، أي في حدود 2%.

بخصوص خلق فرص الشغل: أحدثت المشارل المشغلة 2765

لاحظ المجلس أن إعداد وثائق التعمير يعرف تأخرا ملحوظا بالمقارنة مع الأهداف التي حددها القطاع الوزاري المكلف بالتعمير، كما أن هذه الوثائق تفتقد إلى المرونة اللازمة، مما يحول دون قابليتها للتكيف مع الديناميات الجديدة والتعامل مع الإشكاليات والخصوصيات الترابية والتطورات المستجدة.

فيما يخص التدبير الحضري: الذي يمثل جزءا هاما من نشاط الوكالات الحضرية، تمت خلال الفترة 2015-2023 دراسة 115.000 ملف سنويا، 78% منها تخص فقط المشاريع الصغيرة، وتطلبت تعبئة عدد كبير من مواردها البشرية على حساب المهام الاستراتيجية الأخرى للوكالات، كما أنها لا تتوفر على إطار واضح يحدد طبيعة تدخلها فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى المهيكلية.

فيما يتعلق بحكامه الوكالات الحضرية ومواردها البشرية والمالية: سجل المجلس حاجة الوكالات إلى تطوير عمل مجالسها الإدارية، وركز على أهمية تطوير مواردها المالية ومضاعفة الجهود لتحصيل المبالغ الباقية استخلاصها، والتي بلغت 118 مليون درهم أواخر سنة 2022.

وقد أكد المجلس أيضا على أهمية تعزيز قدرة الوكالة الحضرية على جذب الكفاءات المناسبة من أجل مواكبة التحديات الجديدة، ويوصي المجلس بإعادة النظر في الإطار التعاقدى بين القطاع الوصي والوكالات الحضرية من خلال عقود برامج متعددة السنوات، بأهداف واضحة، وترتبط بموارد مالية ملائمة.

كما أوصى المجلس أيضا بضرورة الحرص على تكريس ثقافة التغيير قصد التسريع برقمنة أعمال هذه الوكالات وإعادة هيكلة مهمة المراقبة التي تقوم بها، بتشجيع الاعتماد على التقنيات الحديثة لرصد مخالفات التعمير وتعزيز مجالات اليقظة الترابية وتقييم وثائق التعمير.

سأمر لجان آخر وأكد على أهميته القصوى، وهو تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية، وجعلته المحاكم إحدى توجهاته الاستراتيجية.

عرفت سنة 2022 وضع منصة رقمية رهن إشارة الأجهزة الخاضعة لرقابته، بهدف ضمان تتبع فوري وفعال للتوصيات وتيسير عمليات التواصل والتفاعل بين المجلس والأجهزة المعنية بتتبع التوصيات.

بخصوص الحصيلة الإجمالية بالنسبة لتتبع توصيات المهمات الرقابية المنجزة برسم سنة 2018 بعد 4 سنوات البالغ عددها 3788 توصية، تم تسجيل نسبة استجابة بلغت 55% برسم التوصيات التي تم تنفيذها كليا، في حين لازالت 34% طور التنفيذ.

أود بهذه المناسبة الحث على تكثيف الجهود من أجل التفاعل الإيجابي مع التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية وتجاوز أوجه القصور التي سجلت خلال مهمات الرقابة، وذلك من خلال تهمين وتعميم التوصيات على مستوى جميع المؤسسات والأجهزة المنتمية

وقد كان من نتائج هذه الوضعية اللجوء المتكرر لمسطرة الاستثناء، والتي همت 352 مشروع، وانتشار أكثر من 3300 وحدة صناعية غير مهيكلية تمتد على مساحة 188 هكتار.

ومن الممارسات الجيدة التي قد تشكل نموذجا يحتذى به في هذا الإطار، تلك المتعلقة بالمجمعات الصناعية المعدة للكراء، ويرتكز هذا النموذج على هندسة مالية وتقنية مبتكرة تسمح بتحقيق التوازن للشركة المسؤولة عن تدبير المجمع وضمان استدامة تجهيزاته وتجاوز غياب الإطار القانوني الخاص بفضاءات الاستقبال الصناعي، بالإضافة إلى تحقيق نسب تهمين مرتفعة، من خلال ضبط أفضل لعملية انتقاء المستثمرين وتحييد مخاطر المضاربة.

ويوصي المجلس في هذا الإطار، باعتماد إطار قانوني وآلية تنظيمية خاصة بإنشاء وتدابير فضاءات الاستقبال الصناعي، فضلا عن التعريف بمختلف الاستراتيجيات المتعلقة بتحفيز إنشاء فضاءات الاستقبال الصناعي وضمان تملكها من طرف الجهة ومن طرف الجماعات الترابية الأخرى. كما تبدو الحاجة ملحة لوضع برنامج لإعادة تهيئة الفضاءات المنجزة من طرف الجماعات الترابية، بالاعتماد على الإطار المرجعي لصندوق المناطق الصناعية المستدامة، مع مراعاة القوانين المتعلقة بخفض التأثيرات البيئية.

وفي نفس السياق، يوصي المجلس بتجميع الموارد المالية للجهة والجماعات المعنية لتسريع عملية إنشاء جيل جديد من فضاءات الاستقبال الصناعي وتكليف جهاز على المستوى الجهوي لإنشاء وتطوير وتدابير وإدارة المجمعات الصناعية، من خلال استلهام نموذج المجمعات المعدة للكراء والحيلولة دون إنشاء وحدات صناعية جديدة غير مهيكلية ووضع استراتيجية جهوية للتسوية التدريبية والشاملة لتلك القائمة.

بالنسبة للوكالات الحضرية: بلغت الميزانية الإجمالية لـ 30 وكالة حضرية 1.8 مليار درهم برسم السنة المالية الحالية، بما في ذلك الإعانة المبرمجة من ميزانية الدولة، والتي قدرها 770 مليون درهم.

عدد العاملين بالوكالات الحضرية تقريبا 1800 مستخدم، على الرغم من مساهمتها المهمة في التطور الذي حققه بلادنا في مجالي التعمير وإعداد التراب الوطني ومراكمتها لخبرة 30 سنة. لازالت ممارسة هذه الوكالات الحضرية تتسم ببعض أوجه القصور، وقد مكنت الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات قصد تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير مكنت من إنتاج 840 وثيقة تعميم، تمت المصادقة عليها ما بين 2016 و2023، يتعلق الجزء الأكبر منها بتصاميم التهيئة، مما رفع معدل هذه التغطية من 68% في سنة 2016 إلى 89% نهاية أبريل سنة 2023.

بعض المعوقات التي تواجهها الوكالات منها: بطء إجراءات إعداد وثائق التعمير وتعقيدها وتعدد الفاعلين المتدخلين في العملية، بالإضافة إلى نقص في مواردها المالية والبشرية، لاسيما فيما يخص بعض الكفاءات المتخصصة، وكذا إكراهات مرتبطة بحدود اختصاصها الترابي. وقد

والأحكام التمهيدية بشأن الأفعال التي قد تستوجب عقوبة جنائية، أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 28 أبريل 2023، على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة، 18 ملف تخص 14 جماعة ترابية ومؤسستان عموميتان تابعتان لقطاع التعليم العالي وشركة للتنمية المحلية بجهة الرباط - سلا- القنيطرة وشركة مفوض إليها تدبير مرفق النقل الحضري بجهة فاس - مكناس، وذلك قصد اتخاذ المتعين بشأنها وفق المساطر الجاري بها العمل.

ويتم تتبع مآل هذه الملفات بتنسيق وثيق مع النيابة العامة لدى المجلس ورئاسة النيابة العامة، إذ يتم إخبار الوكيل العام لدى المجلس الأعلى للحسابات بالإجراءات المتخذة بشأن الملفات المحالة بشكل دوري ومنظم، وهذا يعتبر تطبيقا للمادة 111 من مدونة المحاكم المالية، ويتم في إطار مذكرة التعاون التي تم توقيعها في يونيو 2021 بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للحسابات.

وعن مدى تقدم مسطرة المتابعة للملفات 18 المحالة على رئاسة النيابة العامة، فانطلاقا من المعطيات الأخيرة آخر شهر أبريل: 6 ملفات في مرحلة الحكم، 2 ملفات قيد التحقيق، 10 ملفات في طور البحث.

الأفعال المكتشفة من طرف المحاكم المالية، والتي تمت إحالتها على القاضي الجنائي تتعلق إما باستعمال ممتلكات جهاز عمومي لأغراض شخصية، إما بتقديم حسابات غير صحيحة، تتعلق أيضا بأداء نفقات في غياب العمل المنجز، تتعلق أيضا بالمبالغة في أثمان الطلبات العمومية، وتتعلق أيضا بتوجيه مسطرة إسناد طلبات عمومية بشكل يخالف مبادئ المساواة والمنافسة لولوج الطلبات العمومية ويمنح منفعة للغير.

علاوة على هذه الاختصاصات القضائية، تتولى المحاكم المالية مهمة تتبع ومراقبة التصريحات بالممتلكات، والتي تستند إلى أحكام الفصل 147 من الدستور، وتهدف إلى تكريس مبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية المال العام وترسيخ قيم النزاهة وأخلاقيات المرفق العمومي.

اعتبارا لكون قوائم المزمين بالتصريح، والتي تضعها السلطات الحكومية، يكون هاته القوائم تشكّل المنطلق الرئيسي لممارسة هذا الاختصاص، باشر المجلس تقييما أوليا لهذه القوائم، وأسفر هذا التقييم عن العديد من النقائص، فقد سجّل المجلس إدراج موظفين وأعوان ضمن المزمين، رغم كونهم لا يمارسون مهام أو صلاحيات ذات صلة بتدبير المال العام، نتيجة التوسع في أعمال السلطة التقديرية في تحديد المهام الموجبة للتصريح بالممتلكات، وبالمقابل سجّل المجلس أيضا اختلافا وتباينا في المعايير المعتمدة لخصر قوائم المزمين من طرف السلطات الحكومية داخل نفس القطاع أو بالنسبة لأجهزة متماثلة،

للقطاع وعدم الاقتصاد على الجهاز المعني، لاسيما بتوصيات عامة متعلقة بالحكمة، بالموارد البشرية، بنظم المعلومات وأيضا بالتوصيات التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي نفس الإطار، وانسجاما مع المقترحات القانونية ذات الصلة، سيكون من المفيد الحرص على عرض وتدارس توصيات هاته المحاكم المالية من طرف الهيئات التداولية، سواء للمؤسسات العمومية والمقاولات وللجماعات الترابية، سعيا لتملكها على نطاق أوسع وضمان تفعيلها على النحو الأمثل في إطار برنامج عمل مخصص لذلك.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

المحور الثالث لهذا العرض يتعلق بحصيلة الأنشطة القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية:

في هذا المجال، أصدرت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من 2021 وإلى حدود أواخر شهر أبريل الماضي 2023، أصدرت في إطار اختصاص التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية ما مجموعه 198 حكم وقرار، قضت بموجها هيئات هذه المحاكم بعقوبات بمبلغ إجمالي قدره 24.992.544,88 درهم في حق المسؤولين الذين ثبت ارتكابهم لمخالفات مستوجبة للمسؤولية.

هذه المؤاخذات تتعلق أساسا بتفويت مداخل مستحقة للجماعات الترابية بسبب اختلالات في فرض وتحصيل المداخل الجماعية والتقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التوازن المالي في عقود التدبير المفوض، من خلال التقصير في مهام الإشراف ومراقبة تنفيذ عقود التدبير المفوض وعدم إلزام الشركات المفوض لها بتنفيذ التزاماتها التعاقدية.

وشملت المساءلة حالات أخرى كالإشهاد غير الصحيح على استلام مواد وخدمات وعدم احترام مساطر التسلم المؤقت والنهائي، وكذا حصول المتعاقد معهم على منافع نقدية غير مبررة برسم الصفقات المعنية.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات، أصدرت المحاكم المالية منذ سنة 2021 إلى غاية متم أبريل 2023، ما مجموعه 4277 قرار وحكم نهائي، تم بمقتضاها التصريح بعجز في حسابات المحاسبين العموميين المعنيين بمبلغ 47.000.751,75 درهم.

المخلفات شكلت موضوع أحكام وقرارات بالعجز، همت حالات عدم اتخاذ المحاسبين العموميين للإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخل، عدم مراقبة صحة حسابات تصفية مبالغ بعض النفقات المؤداة.

سجل المجلس - وهذا مؤشر جيد خلال الفترة نفسها - أنه تم تحصيل ما مجموعه 8.307.000 من طرف المحاسبين العموميين قبل الأحكام النهائية، أي بعد توجيه إما الملاحظات أو توجيه القرارات

خلال سنة 2021 بفحص عينة من التصريحات المودعة لديه من أجل النظر في كيفية تعبئة نموذج التصريح بالامتلاكات وتتبع ومقارنة البيانات المضمنة به ومدى انسجامها من حيث الشكل، وسجل المجلس في هذا الصدد ملاحظات تتعلق بتناقض بين التصاريح المتتالية لنفس الملمزم وتأويلات متباينة للأصناف المكونة للممتلكات وإغفال الإشارة لبعض المعطيات وكذا عدم وضوح ومقروئية البيانات المدرجة.

وتبعاً لذلك، ونظراً لما يكتسبه نموذج التصريح بالامتلاكات من أهمية قصوى في ضمان فعالية المراقبة، يؤكد المجلس على أهمية إعادة النظر في نموذج التصريح المعتمد، حتى يصبح واضحاً وسهلاً الاستيعاب من طرف الجميع الملمزمين، قصد الحد من هامش التأويل والاختلاف في تحديد الغرض من البيانات موضوع التصريح.

ويدعو المجلس أيضاً إلى العمل على اعتماد التعبئة الإلكترونية للتصريح بالامتلاكات قصد تيسير معالجة ومراقبة عدد أكبر من التصريحات، من جهة، وكذا تيسير الولوج إلى قواعد المعطيات لدى الإدارات والمؤسسات العمومية للتبادل الإلكتروني للمعطيات، مما من شأنه الزيادة في سرعة وفعالية البحث والتحري بشأن صحة المعلومات المصرح بها من جهة أخرى.

مجال آخر وهو مجال تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية:

بالنسبة لتقديم الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2021، أودع 29 حزب من أصل 34 حساباتهم السنوية، فيما تخلفت 5 أحزاب عن تقديم حساباتها، كما أن 11 حزب من بين 29 قدموا حساباتهم خارج الأجل القانوني.

بالنسبة للتصديق، قدم 28 حساب حزب من بين 29 حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، فيما قدم حزب واحد حسابه السنوي في غياب تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة حسابه.

من جهة أخرى، خلص تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم 2021 إلى تسجيل ملاحظات همت أساساً صرف نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة أو تم تقديم وثائق إثبات غير كافية أو تقديم وثائق في غير اسم الحزب المعني، وذلك بنسبة 4.17% من مجموع نفقات التدبير، تقريبا 5.14 مليون درهم. وسجل المجلس ملاحظات أخرى تتعلق أساساً بعدم التقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة باستخلاص الموارد وبمسك المحاسبة وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

فيما يخص إرجاع مبالغ الدعم العمومي، يسجل المجلس إلى حدود أواخر شهر أبريل 2023 عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة بنسبة 13 حزب، بما مجموعه 7.43 مليون درهم، ويوصي المجلس بمواصلة

مما أفضى إلى إعداد قوائم تفتقد لطابع الشمولية، ولاحظ المجلس تقصيرا على مستوى التحيين المنتظم للقوائم عند التحيين في المهام أو تغييرها أو انتهاؤها.

لذا أوصى المجلس الأعلى للحسابات بإعادة النظر في تحديد المهام والسلط الموجبة للإدراج بقوائم الملمزمين وإسباغ طابع الشمولية على هذه القوائم بما يضمن تضمينها لجميع الملمزمين وتفعيل الوظيفة الإشرافية والتأطيرية للسلطات المختصة فيما يخص إعداد هاته القوائم وحصرتها لأن فيها مسؤولية وكذا السهر على التحيين المنتظم لها، وفق التغييرات التي قد تطرأ على وضعية الملمزمين ودخل آجال معقولة.

فيما يخص تتبع إلزامية إيداع التصاريح بالامتلاكات، بلغ عدد التصريحات التي تلقتها المحاكم سنة 2021: 7803 تصريح، تتعلق بمختلف الفئات الخاضعة لهذا الاختصاص: المنتخبة منها 5728 ملمزم والمعينة 2075 ملمزم.

وقد واصلت المصالح المختصة بالمحاكم المالية عملية تبليغ الإندارات إلى الموظفين والأعوان العموميين الذين لم يسووا وضعيتهم، وشملت هذه العملية 5679 ملمزم غير مُصَرَّحٍ من مختلف الأجهزة العمومية، سواء المركزية منها أو اللامركزية، قام على إثرها 4173 ملمزم بتسوية الوضعية، عبر تقديم التصريح بالامتلاكات الواجب لدى المحكمة المالية المختصة إلى حدود 20 أبريل 2023، بينما لازال 1506 ملمزم لم يقدموا التصريح بالامتلاكات الواجب.

بالنسبة للمنتخبين أعضاء مكاتب الجماعات الترابية والغرف المهنية المخلين بواجب التصريح بالامتلاكات، وجهت المجالس الجهوية للحسابات 5021 إنذار، ويجدر التذكير في هذا الصدد، أن الملمزم من فئة منتخبي الجماعات الترابية أو الغرف المهنية أو الموظف أو العون الذي لم يتم بتسوية وضعيته في أجل 60 يوم من تاريخ توصله بالإنذار يتعرض للعزل من عضوية مجلس الجماعة الترابية أو الغرفة المهنية، وذلك بمرسوم معلل للسيد رئيس الحكومة أو يتعرض للعزل من الوظيفة أو فسخ العقدة من طرف السلطة الحكومية التي لها حق التأديب.

أما عندما يتعلق الأمر بعدم التصريح بمناسبة انتهاء المهام أو الانتداب لأي سبب من الأسباب من غير الوفاة، فتتم إحالة الملف على الجهة القضائية المختصة قصد تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي، وكذلك يتعرض عضو مجلس البرلمان الذي لم يسو وضعيته رغم توصله بالإعذار لفقدان الصفة البرلمانية بقرار تتخذه المحكمة الدستورية. وعندما يتعلق الأمر بالإخلال بالتصريح بمناسبة انتهاء المهام، تتم إحالة الملف على الجهة القضائية المختصة للبحث فيه.

فيما يتعلق بفحص ومراقبة التصريحات بالامتلاكات: قام المجلس

الالتزام الدائم بإشاعة وتفعيل قيم وقواعد الحكامة الجيدة، ومنها أساسا قيم النزاهة، قيم الشفافية، قيم المساءلة، والتي تعتبر، سواء في ثقافتنا وفي عالم اليوم وفي مرجعيتنا الدينية، إحدى محددات التنمية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

مما لا شك فيه أننا جميعا برلمانا وحكومة وسلطة قضائية ومؤسسات دستورية، كل في إطار اختصاصاته وفي حدود مسؤولياته، كلنا نتقاسم جميعا جسامة وأمانة تنزيل هذه القيم على أرض الواقع، تنزيلها بالالتزام الكامل، بالالتزام الجاد والمسؤول وتمكين المواطن وتمكين الرأي العام من إدراك الوقع والأثر الملموس لتدخلاتنا، في تكامل طبعاً فعال بين كل المبادرات والإنجازات، محفزنا في ذلك ضمير حي ويقظ، ومحركنا روح خدمة المصلحة العليا للدولة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خدمة بلدنا، من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم الملموس والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدات والسادة البرلمانيين والبرلمانيات.

شكرا السادة الأساتذة، قضاة الغرف والمجالس الجهوية للحسابات.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

المجهودات المبذولة لإرجاع هذا المبلغ، كما يؤكد على ضرورة تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية، وذلك من خلال الحرص على تقديم الوثائق المكونة للحسابات السنوية داخل الأجال القانونية وعلى العمل على حسن إثبات صرف النفقات ومسك المحاسبة.

يوصي المجلس أيضا بالإشهاد السليم بصحة الحسابات المدلى بها، وفقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل.

أما فيما يتعلق باختصاص فحص حسابات الحملات الانتخابية للهيئات السياسية والنقابية، فإنه تم الانتهاء من وضع تقارير خاصة بنتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها الهيئات السياسية والنقابية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية لسنة 2021، كما تم وضع تقارير نتائج بحث حسابات الحملات الانتخابية للمرشحين، وسيتم نشرها قبل نهاية شهر ماي، إن شاء الله، وسيتم أيضا التواصل بشأنها.

وأغتنم هذه المناسبة، لأنوه بالتفاعل الإيجابي لكافة مسؤولي الأحزاب السياسية المعنية مع مبادرات المجلس في هذا الشأن، كما أمل أن نواصل العمل بصفة مماثلة وتدرجية مع مسؤولي الهيئات النقابية المعنية فيما يتعلق بمجمل الدعم الممنوح إليها، سواء من طرف الدولة أو من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى.

ولهذه الغاية، نأمل، أيها السيدات والسادة النواب المحترمون، أن يتم وضع وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لاسيما مشروع القانون المتعلق بالمنظمات النقابية قصد تضمينه مقتضيات تتعلق بتدقيق حسابات النقابات وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تديرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية أسوة بالأحزاب السياسية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن إصدار الأحكام والقرارات والتقارير والتوصيات عن المحاكم المالية ليس هدفا بحد ذاته، بقدر ما يتعين أن يعكس على أرض الواقع

محضر الجلسة رقم 098**التاريخ:** الثلاثاء 11 شوال 1444هـ (2 ماي 2023م).**الرئاسة:** السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلي السيدة الأمينة المحترمة.

المستشارة السيدة صفية بلقفيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛

- مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛

- مشروع قانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية (في إطار قراءة ثانية)؛

- مشروع قانون رقم 09.22 المتعلق بالتوظيف الصحية (في إطار قراءة ثانية)؛

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها الرئاسة من 26 أبريل 2023 إلى يومه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 35 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 45 سؤالاً.

وتوصل المكتب بأربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 2 ماي 2023، تقدم بها على التوالي:

- المستشار السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول: "الحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"؛

- المستشار السيد خلمن الكرش، منسق المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بشأن "استمرار ارتفاع الأسعار ببلادنا"؛

- المستشارة السيدة فاطمة زكاغ عضوة المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "فاجعة سقوط جبل على عمال بمقلع الأحجار نواحي كهف النسور بمدينة خنيفرة"؛

- المستشار السيد خالد السطي، حول "استمرار إغلاق مصفاة سمير وانعكاس ذلك على ارتفاع التضخم".

وقد أحيلت الطلبات المذكورة على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي أعربت عن تعذرتفاعلها مع هذه الطلبات.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكراً السيدة الأمينة.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "تعزيز العرض الترابي الموجه للاستثمار".

وكما تعلمون الذي سيتولى الإجابة عنه وعن باقي الأسئلة الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني بالنيابة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، هو الذي سيتولى الأجوبة عن هذه الأسئلة اليوم.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، فليقدم

مشكوراً.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

كاين شي نقطة نظام؟ تهم التسيير؟

المستشار السيد خلمين الكرش:

غادي نطلبو نقطة نظام وأنت غتبان لك واش تهم التسيير ولا ماشي تهم التسيير.

السيد رئيس الجلسة:

وأنت ما عندكش التقييم ديالها، تسناني أنا ندير التقييم ديال النقطة.

المستشار السيد خلمين الكرش:

إيوا لأن احنا كنخلفو في مجموعة الدورات، لأن الرئاسة تيكون عندها وجهة نظر، واحنا تبان لنا نقطة نظام وربما الرئاسة تبان لها ماشي نقطة نظام، هذا شيء طبيعي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش (في إطار نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

احنا تنطرحو نقطة نظام في إطار تناول الكلمة.

الدستور المغربي في الفصل ديالو 70 و60 و100 كيعطينا حق مراقبة الحكومة ومساءلة الحكومة، والنظام الداخلي للمؤسسة ديال مجلس المستشارين كينظم هاذ العملية في إطار أسئلة آنية وتناول الكلمة والأسئلة الشفهية.

ستجيبنا الحكومة طبعاً أنه من حقها ترفض ومن حقها تقبل الأسئلة، لكن ماشي النظام الداخلي ما قالش أن الحكومة ترفض جميع طلبات تناول الكلمة.

لأن احنا ما طلبنا وتعاطينا فهاذ ارتفاع الأسعار، هاذي لثالث مرة تنطرحو تناول الكلمة، وكيبان أنه فعلاً الحكومة عاجزة عاجز تام عن الإجابة، لأن الحكومة اللي عاجزة باش تجاوبنا على هاذ المطلب، اللي بالأمس القريب فاتح ماي خرجو مجموعة.. شريحة مهمة من الشعب المغربي كتطالب بوقف ارتفاع الأسعار وضرورة اتخاذ إجراءات الحد

من هاذ الارتفاع، الحكومة عاجزة عن الجواب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الرسالة وصلت.

فالقانون واضح أن الحكومة لها الحق في الرد عن التساؤلات.

فيما يخص آخر الأسئلة اللي تتعلق بالجلسة ديال الأسئلة الشفهية واللي ما كتضمنش في جدول الأعمال، لكن لم تتفاعل الحكومة مع الطلب ديالكم، وبذلك المكتب لم يبرمج طرح السؤال اليوم.

إذن أعطي الكلمة مباشرة لممثل الفريق الحركي، السيد المستشار المحترم، لبسط سؤاله والمتعلق بـ "تعزيز العرض الترابي الموجه للاستثمار".

تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل إعداد التراب الوطني والجهوي إحدى المفاتيح الأساسية لإنعاش الاستثمار وتوسيع قاعدته في إطار دعم التنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتوفير عرض ترابي يساهم في بلوغ هذا الهدف.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

تفضلوا..

السيد مصطفى بابتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومةالمكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة،نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد الترابالوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي على طرحكم هذا السؤال الذي أتولى الإجابة عنه نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة التي انتابها عارض صحي طفيف.

بخصوص هاذ السؤال السيد الرئيس، فعلاً أطلقت الوزارة برنامجاً جد طموح خاص بتعزيز العرض الترابي الموجه للاستثمار، 83% من

الجماعات الترابية تم تغطيتها بوثائق التعمير.

للإشارة فقط، خلال سنة 2022 تمت المصادقة على 25 مخطط توجيه تهيئة عمرانية منها 7 في طور المصادقة: سهل كرت، أكادير، الخميسات، تيفلت، سيدي علال البحراوي، إفران، أزرو، برشيد، بن سليمان، أسفي، العرائش الساحل.

106 وثيقة تعميمية جديدة منها: 72 تصميم تهيئة، 34 تصميم نمو التكتلات القروية، 15 تصميم تهيئة للمدن الكبرى التي كانت تعاني من غياب هذه الوثائق لمدة عقود.

وفي إطار اعتماد رؤية شمولية ومقاربة تشاركية مع الوكالات الحضرية، تم التوافق على عقود أهداف برسم سنة 2023، يتوقع بموجب وثائق التعمير أن يتم:

- فتح أكثر من 830.000 هكتارا كمناطق مخصصة للأنشطة؛

- فتح أكثر من 20.000 هكتارا كمناطق مخصصة للمشاريع؛

- تطوير جيل جديد من وثائق التعمير، القواعد الثابتة والقواعد البديلة؛

- إعداد دراسات للملفات العالقة وتعميم الدراسة القبلية للملفات.

فقط خلال سنة 2022 تمت دراسة أكثر من 100.000 مشروعا منها، من بينها 20% من المشاريع الكبرى تمت الموافقة على 42% بمبلغ استثماري يقدر بـ 53.6 مليار درهم، والوزارة تعمل حاليا على تحيين الإطار القانوني المؤطر للتعمير بناء على مخرجات الحوار الوطني الأخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم والتفاعل معه، ونسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، من باب الإنصاف، نثمن المجهودات القطاعية المبذولة من أجل تنزيل برنامج الرفع من العرض الترابي الموجه للاستثمار، إذ نعتبر أن إعداد التراب الوطني وتهيئة المجالات وتعبئة العقار وتأهيله وتعزيز الحكامة الترابية من أهم مرتكزات ومقومات دعم الاستثمار ببلادنا؛

- ثانيا، السيد الوزير المحترم، نجاح هذا البرنامج الطموح رهين باتخاذ إجراءات عملية مصاحبة وببلورة إصلاحية، مؤسساتية وتشريعية، جوهرية بغية وضع حد للثقل وبطء المساطر وطول الأجل الترخيص لإقامة المشاريع العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية مراجعة المنظومة القانونية ذات الصلة بالتعمير، خاصة القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات والمجموعات السكنية والتقسيمات العقارية، دون إغفال راهنية والحاحية تعزيز حكامه التعمير من خلال تأهيل الوكالات الحضرية ورقمنة خدماتها وإعداد تموقعها ترابيا وجعل التنمية وتحفيز الاستثمار في صلب أهميتها؛

- ثالثا، السيد الوزير المحترم، تجسيد العدالة المجالية والترابية والجهوية من أسس مرتكزات نجاح هذا البرنامج؛

- وفي هذا الإطار، نستبشراهم المعايير المتخذة أو المعتمدة في تحديد وتوطيد المجالات الترابية للمناطق القابلة للتعمير، التي من شأنها استقطاب الاستثمارات على مستوى 29 وكالة حضرية.

وفي نفس السياق، نتطلع إلى كشف مآل المخططات الجهوية لإعداد التراب المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات.

ومن هذا المنبر، نشكر السيدة الوزيرة والسيد وزير الداخلية على الدورية الموجهة للسادة العمال والولاة لتسهيل المساطر للبناء في المجال القروي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الآتي الثاني وموضوعه "تسوية وضعية البناءات غير القانونية".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل.

المستشار السيد الحسين مخلص:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لمعالجة وضعية البناءات غير القانونية، خاصة بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين مخلص:

يجب عدم مقارنة المجال الحضري بالعالم القروي، فالعالم القروي مجال له خصوصيته، ويضم فئات أغلبها فئات تعاني من الهشاشة، يجب أن تحظى باهتمام خاص، خاصة في مجال السكن، من خلال تبسيط مساطر البناء وعدم تعقيد طلبات الإصلاح، وتحديد تلك التي تهدف إلى إدخال إصلاحات بسيطة، زيادة بيت أو السترة، ودار الوضوء التي كنفولوا له احنا، ودورة المياه، ولا عاوتاني تيكون واحد المشكل آخر، ملي كيبغي الإنسان باش يحط (dossier) في (la plateforme) كاي ناس ما عندهومش الأوراق، الأرض ديالو كيستغلها لمدة سنين، ديال الأجداد ديالو، ولكن اليوم ما عندوش الأوراق باش يحط الأوراق ديالوف (la plateforme)، ولذلك كيتعقد الأمر في الأجل اللي.. (كلام غير واضح)..

وهي تدابير ستساهم بشكل كبير للحد من الهجرة القروية وتوفير شروط السكن اللائق لمغاربة القرى والبوادي وإعطاء مزيد من العناية بالأسرة القروية، انسجاما مع الرؤية الملكية الهادفة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات

مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة
وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد المستشار، هاذ الموضوع هذا يحظى بواحد الأهمية كبيرة جدا، والمعطيات التي تكلمت عليها، ولا يعني الإكراهات التي تكلمت عليها جزء منها موجود فالسؤال السابع، خاصة في شقه المرتبط بتبسيط الإجراءات فالعالم القروي، وأنا غنتناولها باش نعطيو الإمكانية للفريق، يعني المعني باش يطرح السؤال ديالو.

لكن لا بد أن نتوقف عند هذا المرسوم، لأنه مرسوم جاء ليعالج مشكلات هي مطروحة الآن على أرض الواقع، ولا بد أن نحكي الحكومة على هاذ المجهود التي قامت به، لأنه صدر مرسوم في سنة 2019، لكنه

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات
مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة
وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً، الشكر للسيد المستشار وللفريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا السؤال، الذي يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا وأيضاً عمرانية.

حيث تجاوبا مع مطالب المواطنين والمواطنات من أجل فتح أجل جديد من أجل تسوية البناءات غير القانونية، قامت الوزارة بتنسيق كامل وتشاور مع وزارة الداخلية بإعداد مشروع المرسوم رقم 2.23.103 بشأن منح رخص التسوية المتعلقة بالبناءات غير القانونية، وذلك وفقا للشروط والضوابط المنصوص عليها قانونيا.

وتمت المصادقة على هذا المرسوم خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2023، بمعنى أنه دخل حيز التنفيذ، في انتظار طبعا الصدور في أقرب الأجل.

وينص هاذ المرسوم:

- أولا، على فتح أجل جديد لإيداع ملفات طلبات الحصول على رخص التسوية لمدة سنتين إضافيتين، وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية؛

ثانيا، والجديد أنه يفتح إمكانية استفادة البناءات موضوع محاضر المخالفات، وتمكينها من إيداع طلب رخصة التسوية، مما سيسمح باستفادة عدد كبير من المواطنين.

فيما يخص مسطرة التسوية، فبعد وضع الطلب لدى رئاسة المجلس، تتم دراسة الملف من طرف لجان مختصة، وبعد الموافقة يتم تسليم الرخصة.

تستفيد من هذه الرخصة البناءات التالية:

- كل بناءة أنجزت أشغالها دون الحصول على الرخصة مسبقا؛
- كل بناءة أنجزت أشغالها بعد الحصول على رخصة البناء، لكن دون احترام المستندات التي سلمت على أساسها هذه الرخصة.
- وتهدف هذه الرخصة إلى تمكين المواطنين والمواطنات من:
- الانتقال إلى وضعية قانونية؛
- خلق حركة استثمار جديدة مبنية على الاستقرار والأمن القانوني.
- تجويد الإطار المهني والمشهد العمراني بمدننا، واسترداد جزء من الموارد للجماعات المحلية أو الترابية.

شكرا.

ومن بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج هو استفادة 270 ألف أسرة بناء على إحصاء سنة 2004، مكن هذا البرنامج من تحسين شروط العيش ومستوى السكن.

ثانيا، من التحسين في مستوى الاستفادة من تجهيزات القرب العمومية، المدارس، المراكز الصحية والخدمات إلى غير ذلك.

الإكراهات:

ما هي الإكراهات التي واجهت هذا البرنامج؟

بالإضافة إلى الإكراهات ذات الأبعاد التقنية والعقارية والتعميرية، هناك إكراهات متعلقة بنسبة التمدين التي تؤدي إلى تكاثر الأسر القاطنة بدور الصفيح.

الحصيلة:

- تم إعلان 60 مدينة بدون صفيح؛

- بلغت نسبة تقدم البرنامج 74%؛

- تحسين ظروف عيش 322.420 أسرة؛

- خلال سنة 2022 تمت معالجة 15.895 أسرة، وخلال سنة 2023 إلى حدود الآن تمت معالجة 3516 أسرة.

للإشارة، أزيد من 56% من الأسر المتبقية والمعنية بهذا البرنامج "برنامج مدن بدون صفيح" تتمركز بكل من الدار البيضاء، سلا، الصخيرات، تمارة، مراكش، كرسيف والعرائش، لذلك اتخذت هذه الوزارة مجموعة من الإجراءات من أجل تسريع تنفيذ هذا البرنامج، وهاذا الإجراءات أولا هي:

- إشراك فاعلين جدد كالجها، خاصة في إطار الجهوية التي تشتغل عليها بلادنا؛

- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وتتواصل دائما الوزارة في تنسيق مع وزارة الداخلية من أجل العمل على معالجة جذرية لهذه الظاهرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، تريدون التعليق؟ تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على وضوحكم في التعاطي مع هذا الموضوع.

في هذا الإطار، نستحضر وإياكم أهمية موضوع السكن غير اللائق وما بات يفرضه من إشكالات تجمع بين ما هو اجتماعي، بما هو

لم يحقق الغايات ديالو، لماذا؟ لأنه فقط لم يعط الإمكانية للبنائيات التي كانت موضوع مخالقات.

فبالتالي البنائيات التي هي اليوم موضوع مخالقات، حتى هي من حقها أنها تستافد من هاذ الإمكانية التي يفتحها هاذ المرسوم، فبالتالي الحكومة حريصة على أنها تعالج المشكلة ديال التعمير فشموليتها، جوج ديال الإجراءات كبيرة جدا: المرسوم زائد الدورية المشتركة، بالإضافة إلى الورش الذي تشتغل عليه السيدة الوزيرة والتي غادي يقدم إجابات كبيرة، لأن هذا واحد من الملفات التي تحتاج إلى مزيد من الاشتغال وفق قناعة مبينة على الحكامة أولا ووفق قناعة مبنية على أن هناك إمكانيات كبيرة يمكن أن تحققها بلدنا في هاذ المجال هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الثاني المبرمج في جدول أعمالنا هذا والمتعلق بـ "تقييم البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح"، فليفضل أحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

هل قامت وزارتك بإعداد تقييم للبرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا فريق التجمع الوطني للأحرار على هاذ السؤال.

هذا واحد من الأوراش الكبرى التي أعطى جلالة الملك انطلاقها في سنة 2004، يحظى بأولوية كبيرة لدى هذه الحكومة.

أولا، لاعتبارين:

الاعتبار الأول، لأن السكن هو حق دستوري.

وثانيا، لأنه ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية التي تشتغل عليها هذه الحكومة.

اقتصادي وتنموي.

نشارككم الاهتمام البالغ الذي يحظى به هذا الموضوع عندنا جميعا، ومن خلالكم عند هذه الحكومة التي أخذت على عاتقها ضمان سكن لائق لكل المغاربة تماشيا مع تطلعات جلالة الملك حفظه الله الذي أسس لتوجه جديد يضع حدا للاختلالات الحضرية والتفاوتات العمرانية التي تجسد ظاهرة السكن العشوائي في أفق بناء الدولة الاجتماعية التي نجتهد جميعا في إقرارها.

لذلك، مسؤوليتنا إنهاء السكن غير اللائق ومؤسسين بذلك لسياسة عمرانية تتماشى مع النمو الحضري الذي تعرفه بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن إنكار مجهود بلادنا المبذول في سبيل محاربة السكن غير اللائق، سواء فيما يتحقق من توفير سكن اجتماعي للفئات الهشة، أو فيما سيتحقق مستقبلا، إلا أن هذه الجهود تصطدم بعراقيل تعيق تنفيذها، وهنا يجب التنويه بشجاعة السيد والي جهة الرباط- سلا- القنيطرة على مجهوداته الاستثنائية في هدم دور الصفيح عمرت لعقود في حي المسيرة بتمارة وعلى أمل أن يواصل هدم باقي السكن الصفيحي وتعويس الساكنة المعنية في أفق القضاء عليه نهائيا في باقي الأقاليم.

إلا أنه بالرغم من المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح، إلا أن نتائجه كانت محدودة ومتغيرة في مختلف الأقاليم، بحيث لم يضع حدا لانتشار دور الصفيح بسبب ظاهرة.. سواء بالوسط الحضري أو بهوامش المدن الكبرى، وهو ما يطرح أيضا جودة بعض الوحدات السكنية المنجزة لفائدة الأسر المستفيدة من السكن الاجتماعي والتي لا ترقى إلى مستوى الجودة المطلوبة، مما فاقم من معاناة تلك الأسر وأدى إلى فقدان الثقة لديهم.

لهذا يجب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير السكن اللائق بمواصفات جيدة ومرافق أساسية تتيح خدمات للقرب لفائدة المستفيدين بتلك التجمعات السكنية بشكل يضمن الجودة ويحقق الإندماج العمراني ويعزز السوق العقاري، ويختصر الوقت في الإنجاز ومواجهة الحاجيات على أوسع نطاق لتفادي ما حدث في الصخيرات مؤخرا.

السيد الوزير المحترم،

إن تزايد الحاجة لسكن لائق، سواء للفئات الهشة أو الطبقة المتوسطة، بات يستلزم تبسيط المساطر المرتبطة بالتعمير والتراخيص، خاصة تلك المتعلقة بالتجزئة السكنية التي تعرف مشاكل كبيرة بمجموع من المدن أو تلك المتعلقة باستثمار القطاع الخاص في المجال العقاري المخصص للسكن، نموذج مدينة الدار البيضاء، في انتظار صدور المرسوم الخاص بالدعم المقدم للسكن الذي صادقنا عليه في القانون المالية في 2023.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار متفقون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت المخصص لكم.

هل من تعقيب؟

إذا ما كانش ندوزو للسؤال الموالي، وهو السؤال الرابع وموضوعه "حصيلة برنامج تأهيل المدن العتيقة".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنسألکم عن حصيلة تأهيل المدن العتيقة بالمغرب وعن إمكانية يعني تعميم هاذ الورش أو هاذ البرامج على باقي المدن العتيقة بالمغرب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الذي ينوب عن السيدة الوزيرة هو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان السيد مصطفى بايتاس.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

نيابة عن السيدة الوزيرة التي طرحت عليها السؤال.

شكرا السيد المستشار على طرحكم هاذ السؤال.

بالفعل تنفيذنا للتوجهات الملكية السامية لجلالة الملك، حفظه الله، والداعية إلى وجوب المحافظة على التراث المادي واللامادي للمملكة، حيث أعطى جلالاته انطلاقة لبرنامج ترميم ورد الاعتبار لثماني مدن عتيقة، شملت كل من الدار البيضاء والرباط وسلا والصويرة وتطوان ومراكش وفاس ومكناس.

تولي الوزارة أهمية خاصة لهذه الأنسجة التقليدية، حيث تمت تعبئة غلاف مالي قدره 4 مليار و381.56 مليون درهم ساهمت الوزارة

بـ 688 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، فإن مجموعة من الدراسات لمدن عتيقة أخرى في طور الإنجاز ومن بينها: تارودانت، الجديدة، بني ملال، كلميم، أسفي والعرائش.

الحصيلة على مستوى التأطير التقني والقانوني:

- تمت تغطية 16 من أصل 32 مدينة عتيقة بتصاميم الهيئة ورد الاعتبار مصادق عليها، أي بنسبة 50%، كما توجد عشر تصاميم تهيئة ورد الاعتبار في طور الإنجاز؛

- تم أيضا إنجاز 17 ميثاقا معماريا ومشهديا ما يجعل نسبة التغطية بهذه الوثيقة تصل إلى 53%.

على المستوى العملياتي:

- تم إنشاء خلية خاصة بالدراسة الأولية لطلبات التأهيل ورد الاعتبار المتعلقة بالتراث المعماري داخل الوكالة الحضارية لفاس بتاريخ 19 أبريل 2022؛

على مستوى التكوين:

- تم العمل على إدراج إشكالية المحافظة ورد الاعتبار للمدن العتيقة في التكوينات الأساسية لمدارس الهندسة المعمارية، الرباط وفاس وتطوان ومراكش وأكادير ووجدة وإحداث دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بالمدرسة العليا للهندسة المعمارية بالرباط.

استنادا إلى مخرجات الحوار الوطني، تنكب الوزارة حاليا على بلورة إستراتيجية جديدة في مجالي التعمير والإسكان، تأخذ بعين الاعتبار تامين التراث المبني الذي كان واحدا من المواضيع الأساسية التي تمت مناقشتها خلال اللقاءات التشاورية الجهوية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضلو.

المستشار السيد سعيد شاكور:

التعقيب دباي موجه للسيدة الوزيرة المحترمة اللي كينوب عليها السيد الوزير.

قمنا بواحد (benchmark) داخلي وخارجي وحاولنا تقسيم التعقيب إلى شقين:

الشق الأول متعلق بمقارنة المغرب بالدولتين الصديقتين إسبانيا والبرتغال، وذلك راجع للسياق العام ألا وهو ترشح الدول الثلاث لاستضافة كأس العالم 2030.

الشق الثاني متعلق بالمقارنة على المستوى الوطني سنقارن مدينة فاس، يعني كنقصد المدينة العتيقة بباقي المدن العتيقة كمراكش، أكادير، الرباط، تطوان، طنجة، الصويرة.

موضوع الشق الأول:

لا شك أن ترشح المغرب المشترك بمعية إسبانيا والبرتغال لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2030 يعد بمثابة خطوة وازنة لصاحب الجلالة نصره الله، ولا شك أن قوة السياحة والبنيات التحتية اللازمة من شأنها تعزيز العلاقات بين الدول الأوروبية ودول الجنوب وبين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، وبين القارة الإفريقية والعالم العربي والفضاء الأورومتوسطي.

من هنا تتجلى ضرورة تأهيل البنية التحتية وتأهيل المدن العتيقة، لما لها من علاقة وطيدة على القطاع السياحي والقطاع السوسيو-اقتصادي.

وفي هذا الصدد، محاولة منا تشخيص نقط القوة ونقط الضعف، يعني قمنا بواحد (benchmark) كما قلنا، حاولنا الرجوع إلى منشور المعهد الإحصائي الإسباني مفاده أن الأرقام الخاصة بنهاية العام 2022 التي تبلغ حوالي 72 مليون سائح، مازالت أقل بنسبة 14.3% عن النسبة المسجلة ديار 2019 التي هي السنة المرجعية.

جل السياح تستقطبهم المدن العتيقة، مثل برشلونة، مدريد، اشبيلية، قرطبة، أين نوجد السيدة الوزيرة من هذه الإحصائيات، سيما أن النشاط السياحي الرسمي بالمغرب يركز على الموروث الثقافي الذي تعرضه المدن العتيقة.

الشق الثاني:

إذا كان ورش تامين المدن العتيقة يعد رافعة حقيقية لتحسين معيشة الساكنة، هنا غادي نمشيو لمدينة فاس، كنقولو بأن الأهداف الإستراتيجية الملكية لم تتحقق بعد في مدينة فاس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نتكلم الداريجة، هنا غنتكلم بالداريجة، قمنا هاذ اليومين، دزنا بفاس، بالمدينة القديمة، لقيناها بحال شي حضارة آلت إلى الزوال، القضية ناشفة، الرواج مقتول والعديد من المحلات مغلوقة وبعض المحلات حاطين البلاكة للبيع، هنا كيتازد واحد الجيش ديار العاطلين وكتازد معه الفقر والجريمة.

لذا نسائلكم أشنو هو سبب تأخر برنامج تأهيل مدينة فاس القديمة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل هناك من تعقيب؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار،

أنا فقط بغيت نحبي هاذ المقاربة ديال (benchmark) مع الدولتين، اللي جبتي في معرض التعقيب ديالك، لأنه بالفعل هذا النوع ديال المقاربات مهم، خاصة أمام ما تقبل عليه بلادنا.

لكن، أعتقد في فرصة إن شاء الله إذا كان ممكن نحصلو على هذالك (benchmark) ومن جهة أخرى أعتقد بأنه غادي تكون فرصة باش السيدة الوزيرة تقدم معطيات أكثر اللي ما كنعطش غادي تكون متطابقة مع التشخيص اللي عملي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الخامس موضوعه "مشاكل تهيئة بعض المدن المغربية"، لمجموعة الدستوري الديمقراطي والاجتماعي، فليتفضل أحد الأعضاء مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي تدابير الوزارة لحل مشاكل تهيئة بعض المدن المغربية؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد رئيس مجموعة الدستوري الديمقراطي والاجتماعي.

بالفعل تشهد بلادنا توسعا عمرانيا ملحوظا يتسم بتوسع مدارات المدن وبروز فضاءات متروبولية تشهد دينامية حضرية متسارعة تكرر الفوارق الترابية، لاسيما بين المجالين الحضري والقروي.

يهدف المخطط الترابي إلى استباق الدينامية التنموية وتوفير عرض ترابي ملائم يساهم في تلبية الحاجيات الأنية والمستقبلية للتجمعات

العمرانية المعنية، ويساهم في توفير شروط العيش الكريم.

إلا أنه تعترضه مجموعة من الإكراهات:

- أولا، تقادم النصوص القانونية الخاصة بالتعمير؛

- ثانيا، تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات.

لتجاوز هذه الإكراهات عملت الوزارة على نهج مقارنة جديدة تقوم:

- أولا، على مراجعة الإطار القانوني المؤطر للقطاع بناء على مخرجات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان؛

- ثانيا، استصدار جيل جديد من الوثائق أكثر مرونة تهدف إلى تقليص مراحل ومدة إنجازها باعتماد 3 مراحل عوض 6، وتحيين ومراجعة وثائق التعمير التي لم تعد تستجيب للمستجدات والدينامية الحضرية، وكحصيلة عملياتية تم التعاقد منذ 2015 مع 478 جماعة ترابية باستثمار عمومي إجمالي بلغ 63 مليار درهم، ساهمت فيها الوزارة بـ 11 مليار درهم.

منذ تعيين هذه الحكومة تم إبرام 51 اتفاقية بقيمة إجمالية تناهز 4.3 مليار درهم، وبمساهمة للوزارة تفوق 1.4 مليار درهم، وتهم 17 جماعة حضرية، حيث ساهمت الوزارة بـ 960 مليون درهم من 3500 يعني 3.5 مليار درهم كاستثمار إجمالي.

ترمي هذه الاتفاقيات إلى:

1- تسهيل الولوج إلى الخدمات والمرافق العمومية؛

2- تهيئة الطرقات في الأحياء ناقصة التجهيز؛

3- تهيئة المدن العتيقة والحفاظ على التراث المعماري الأصيل وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياحي، كيف ما جا في المعرض ديال السؤال السابق في انسجام تام مع متطلبات الاستدامة والمحافظة على البيئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم، هل هناك من تعقيب؟

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير.

وقبل الخوض في تفاصيل التعقيب، نريد أن ننوه بالعمل الجبار الذي تقومون به، والدليل هو صدور آخر دورية مشتركة بينكم وبين وزارة الداخلية حول تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في الوسط

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهت المدة الزمنية المخصصة للتعقيب ديا لكم.

إذن إلى ما كانش تعقيب السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي وموضوعه "تطوير الخدمات الاجتماعية لمستخدمي الوكالات الحضرية".

أحد المستشارات أو المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لكم الكلمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لتطوير الخدمات الاجتماعية للوكالات الحضرية، نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً الشكر موصول للسيدة المستشارة ولفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وبمناسبة فاتح ماي، سنة عمالية، إن شاء الله، ملؤها التفاؤل والعمل وتحقيق المنجزات، إن شاء الله.

لعلمكم، السيدة المستشارة المحترمة، أنه بعد صدور القانون المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي القطاع والمؤسسات التابعة له، باشرت الوزارة تفعيل وتنزيل مقتضيات هذا القانون، حيث أنها ومن خلال مصالحها حرصت خلال الفترة الانتقالية على ضمان استمرارية الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين والمستخدمين على صعيد الوكالات الحضرية ورصد جميع الاعتمادات اللازمة للاستفادة من حقوقهم.

هذا، وقد تم تعيين مدير المؤسسة خلال أشغال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 2 مارس 2023، والذي يباشر مهامه فعلياً من خلال العمل على إرساء باقي الأجهزة الدائمة وفق المساطر والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن، والانكباب على إعداد برنامج عمل للمرحلة المقبلة يشمل كل المصالح المركزية واللامركزية التابعة للوزارة وكذا المؤسسات

القروي، والتي بعثت الأمل بين سكان القرى بعد سنوات من المعاناة والمطالبة بمثل هذه المبادرات في مجال التعمير.

وبالرجوع إلى موضوع سؤال مجموعتنا والذي يعتبر كذلك من بين المشاكل التي أصبحت تثقل كاهل المسؤولين، منتخبين وإداريين، فالיום لا يمكننا الحديث عن الاستثمار وكذلك السياحة دون الحديث عن تأهيل المدن، فتراجع هذه المدن يؤثر بشكل مباشر على الوظيفة السياحية والتاريخية وأيضاً على المستوى السوسيو اقتصادي لها.

السيد الوزير،

إن مشاكل تأهيل المدن حسب تقديرنا مرتبطة بثلاث محاور أساسية:

1- الجانب التشريعي، حيث أن القوانين المتعلقة بالتعمير كلها تعود إلى ما قبل سنة 1992، والتي تم إما تميمها أو تكميلها فيما بعد، حيث أن هذه التعديلات الجزئية لا ترقى إلى مستوى المراجعة الشاملة في قطاع التعمير، وبالتالي صعوبة في تأهيل المدن والمراكز، كما أن التطور الذي عرفته هذه الأخيرة بحكم الواقع إيجابياً وسلبياً أصبح يتطلب إصدار مدونة شاملة للتعمير، باعتبار القوانين الحالية أصبحت متجاوزة؛

2- الحكامة الجيدة والالتقائية في البرامج: ذلك أن تأهيل المدن هو مجال لتدخل العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة، فالיום لا يمكننا الحديث عن تأهيل المدن دون الحديث عن الالتقائية بالبرامج والمشاريع وعن البنية التحتية والتعمير دون النقل الحضري والنظافة العمومية والاستثمار والتشغيل؛

3- التنافسية الترابية والعدالة المجالية: حيث أنه من الملاحظ وجود تفاوت مجالي ووظيفي بين المدن داخل نفس الجهة، فمثلاً نحن نناشد على أن تكون الرباط عاصمة للثقافة وبمواصفات دولية ومؤهلة لاستقطاب الاستثمارات العالمية، لكن هذا يقتضي منا تأهيل المدن المجاورة لها كإقليم القنيطرة، سيدي سليمان، سيدي قاسم، الخميسات، تمارة، لتخفيف العبء عن المركز وعدم التأثير على سرعة تطوره، علماً أن كل واحدة من هذه المدن تعرف وثيرة تنمية مختلفة عن الأخرى، وهذا ينطبق على جهات أخرى؛

4- ملاءمة وثائق التعمير بالواقع: حيث أن هناك مجموعة من التجمعات السكنية تعاني من مشكل التسوية العقارية إلى حدود الساعة، رغم مرور سنوات على إنشائها، كما أن إمكانية دراسة الترخيص مستقبلاً لإنشاء وحدات سكنية جاهزة مهندسة موحدة عوض بقع أرضية بتجزئات سكنية، على غرار مجموعة من الدول المتقدمة، الشيء الذي سيمكننا من خلق تنافسية ترابية، كما سيحافظ على جمالية العمران وهندسته، وتوحيد المشهد العمراني في المدن.

شكراً.

العام للشغالين بالمغرب ما فتئت ومنذ سنوات تدعو إلى إصلاح شامل وعميق للوكالات الحضرية، مع الحفاظ على حقوق ومكتسبات شغيلة القطاع التي حازتها بفضل نضالاتها وعملها اليومي وتفانيها في النهوض بمسؤولياتها.

السيد الوزير،

إننا إذ نشتم القرار الأخير للسيدة الوزيرة القاضي بتعميم التقاعد التكميلي لمستخدمي وأطر 29 وكالة حضرية، وهو القرار الذي جاء كأحد مخرجات الجلسة الأخيرة للحوار الاجتماعي القطاعي.

فإننا نعتبر أن أحد المداخل المهمة لتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة لمستخدمي الوكالات الحضرية هو العمل على مراجعة النظام الأساسي المتعلق بالوكالات الحضرية والذي يجب أن يكون نظاما محفزا ومنصفا للموارد البشرية حتى تنخرط في الأفق الإصلاحي لهذه المؤسسات، التي لا شك أننا نعول عليها جميعا كي تلعب أدوارا مهمة وحاسمة في الأوراش الإصلاحية التي يعرفها القطاع على عهد الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إلى ما كانش هناك تعقيب من طرف السيد الوزير، نمر للسؤال السابع والأخير في سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "تبسيط مساطر البناء بالعالم القروي"، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، فليتقدم السيد رئيس الفريق السي عبد السلام مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

في الحقيقة، سؤال الفريق الاستقلالي اليوم كيتزامن مع دورية مشتركة ما بين وزارة الداخلية ووزارة الإسكان، والتي جا في صلب الموضوع لأننا لو استطعنا تنظيم وتبسيط مساطر البناء في العالم القروي سنكون قد خطونا خطوة جد إيجابية.

لأن اليوم سبب المعاناة ديال الساكنة دالعالم القروي، وسبب المآسي ديال رؤساء الجماعات وبعض المسؤولين في الأقاليم، راه هذا عندنا واحد الشيء اللي هو يؤلمنا كثيرا، لأن ما عندناش قانون منظم، قانون مضبوط اللي غيمكن لو يشجع هذاك الساكن في العالم القروي، ما عندناش شي تنظيم وكنفروضو أشياء اللي هي مستحيلة.

العمومية التابعة لها.

كما سيتم عقد دورة جديدة للمجلس الإداري للمؤسسة للمصادقة على برنامج العمل الجديد، بما يضمن مواصلة دعم وتقوية الخدمة الاجتماعية في إطار تعاقدية وضوابط قانونية، تضمن الحكامة في التدبير وتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، طبقا لأشكال الرقابة المقررة بموجب القانون الجاري به العمل.

كما تجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد، إلى أنه قد عُقدت وبتاريخ 21 أبريل 2023 جلسة جديدة من الحوار الاجتماعي، حضرها ممثلو الفرقاء الاجتماعيين الأكثر تمثيلية على صعيد الوكالات الحضرية، وقد تم خلال هذا الاجتماع:

- التأكيد على مباشرة الوزارة؛

- تنزيل المطلب الهام المتعلق بالتعاقد التكميلي والعمل على تعميمه على كافة المستخدمين بكل الوكالات الحضرية. حيث تم رصد الاعتمادات اللازم لهذه العملية الاجتماعية المهمة برسم سنة 2023 وذلك بتنسيق مع كافة المتدخلين، والتي تبلغ حوالي 30 مليون درهم، تساهم الوزارة بثلاثي المبلغ المبرمج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الوزير.

ولا يفوتنا كذلك أن نشكر السيدة الوزيرة على التجاوب الدائم مع أسئلة فريقنا، سواء الشفوية أو الكتابية، والتي تشكل أحد أبرز آليات التفاعل والحوار ما بين الحكومة والبرلمان.

ولا يسعنا اليوم، ونحن نثير موضوع تطوير الخدمات الاجتماعية لمستخدمي الوكالات الحضرية، إلا التعبير عن بالغ تقديرنا للجهود التي تبذلها شغيلة الوكالات الحضرية، وهي الجهود التي مكنت من أن تتبوأ الوكالات الحضرية دورا محوريا في تأطير نمو التجمعات الحضرية والقروية والمساهمة في تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير، وهو الأمر الذي لا شك في أن الدولة المشتركة الأخيرة الخاصة بتبسيط مسطرة الترخيص والبناء في الوسط القروي سوف تعززه.

السيد الوزير،

تسود حالة من الانتظارية والقلق لدى شغيلة الوكالات الحضرية منذ الإعلان عن فكرة إعادة الهيكلة، ودعوني هنا أؤكد لكم أن النقابة الوطنية للوكالات الحضرية بالمغرب المنضوية تحت لواء الاتحاد

برلمانيون.

فبالتالي، كان طبيعى جدا أن التصرف ديال هاذ الحكومة والتحرك ديالها يمشي فهاذ الاتجاه.

جوج ديال الاجراءات تكلمت عليهم وهنا غادي نرجع للكلام ديال السيد المستشار السيد مخلص.

جوج ديال الاجراءات مهمين خصنا نتوقفو عندهم:

أولا المرسوم: لمعالجة مشكلة البنائيات، خاصة فتحنا المجال، قلت البنائيات اللي كانت موضوع ديال محاضر وهذا مهم جدا، لأنه ملي كتجيب مرسوم خصك تجيبو لمعالجة وضعية غير قانونية، فبالتالي ما يمكنش تدير مرسوم لمعالجة وضعيات قانونية، هذا واحد، لأن المرسوم السابق اللي صدر في 2019 ما كانتش فيه هاذ الإمكانية، هاذ الدورية الآن اللي جات مشتركة جات باش تتجاوب على واحد الإكراهات كيغانيو منها السكان ديال العالم القروي.

كنعرفو اليوم بأنه الإبن ملي كيبغي يتزوج راه كيبني في جوار البيت ديال الأب ديالو، هاذ الشروط اللي كانت موجودة فهذا القانون في أفق إن شاء الله أنه تم معالجة هذا الموضوع بشكل جذري، على الأقل نفتحو واحد المجال لكي نعالج هاذ المعضلات ونعطيو الإمكانيات للسكان فالعالم القروي، خاصة فهاذ الظروف اللي احنا كلنا كنعرفوها.

لذلك، السيدة الوزيرة بتاريخ 28 أبريل من 2023، قامت باستصدار الدورية المشتركة مع السيد وزير الداخلية، وطبعا هذا كان التزام سابق من عند السيدة الوزيرة في هاذ المجلس الموقر.

الإجراءات:

- أولا، تحديد مدارات الدواوير غير المغطاة بوثائق التعمير من طرف اللجان الإقليمية تحت إشراف السادة الولاة والعمال، تضم مختلف المصالح المعنية من أجل توحيد طرق التعامل مع ملفات الترخيص بالبناء في الوسط القروي والتراخيص للسكان القاطنة داخل تراب هذه المدارات بالبناء دون اشتراط - وهذا هو المهم - مساحة الهكتار الواحد وفق ضوابط ومسطرة واضحة؛

- ثانيا، تفعيل انعقاد لجنة الاستثناءات المنصوص عليها قانونا، المادة 35 من المرسوم المتعلق بقانون التعمير والدعوة لاجتماعها من طرف السيد رئيس الجماعة أو العامل بحضور ممثل عن الوكالة الحضرية وممثلي التجهيز والفلاحة، وذلك للنظر في الطلبات الفردية أو لتحديد معايير عامة يتم العمل بها من طرف لجن دراسة ملفات طلبات الترخيص؛

- ثالثا، عدم إلزام المواطنين بوثائق إدارية غير ضرورية، مراعاة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان القروية؛

أنا كتعرف شخصا، طريق اللي هي أو سيد اللي بنا دويرة ديالو، وواحد البعد كبير خصك تمشي لوبشي طائرة إلى بغيتي توصل لعندو، ورغم ذلك راه كيتعذب وكذا، وكذا.. وراه عندو ذعائر.

أنا لازم باسم الفريق الاستقلالي كنهو بالمجهودات اللي تبذلات فهاذ الإطار، وكنشكرو الساهرين على هاذ الدورية، لا السيد وزير الداخلية ولا السيدة وزيرة الإسكان أنها فككت واحد اللغز، رغم أن هاذ الدورية لا تفي بما هو مطلوب منها، منين تنتصفحو الدورية كلقاوا ما كاينش شي حاجة مضبوطة، بقات فضفاضة.

السيد الوزير المحترم،

كنظن راه عندكم يد، وأنتوما الحكومة كلها كتخدم بجسم واحد، وهذا واحد الامتياز اللي خصنا نحرصو عليه، فكنا أكد أننا لازم ننكبو على هاذ الدورية لأن جل رؤساء الجماعات معنا اليوم، وراهم كلهم غادي يكونو كيشاطروني الرأي أن ما كاينش وضوح فين نبنيو وشحال نبنيو، واش عندي هكتار واش ما عنديش، هاذي كلها أشياء اللي أصبحت متجاوزة.

واحنا عندنا اليقين الكبير في الإدارة ديال هاذ الحكومة باش أنها.. إلى استطعنا غير نخرجو هاذ القانون، راه احنا غنكونو اعطينا واحد (l'avantage)، أعطينا واحد الامتياز كبير لسكان العالم القروي باش يبقاو جالسين لنا في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، استمهلكم الوقت المخصص لهاذ السؤال.

إذن الجواب للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أولا ماشي غير الإخوة المستشارون الذين يشاطرونك الرأي، الحكومة أيضا تشاطرك الرأي.

وهاذ الدورية، السيد الرئيس المحترم، جات بناء على واحد الفناعة أساسية تشكلات عند هاذ الحكومة، أولا لأنها حكومة سياسية، أولا لأن أعضاء هاذ الحكومة كلهم مرتبطين بمجال وبالتراب، وتيعرفو الإشكالات اللي واقعة في العالم القروي، وواقعة في مجموعة من المراكز شبه قروية.

واللي هاذ الموضوع هذا أرق السكان لمدة سنوات وسنوات، وكنا نناضل وكنا أيضا نترافع عليه من مواقع مختلفة، حينما كنا نواب

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

والسؤال الآتي الرابع دائما في نفس الموضوع أو وحدة الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرباط:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الخامس وموضوعه دائما نفس الموضوع.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي السادس للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا..

المستشار السيد محمد عموري:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لكم الكلمة الآن في مواجهة نفس السؤال.

تفضلي.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكرا للسيدات والسادة المستشارون المحترمون.

فاليوم عندي هاذ الشرف العظيم باش نحضر اليوم هاذ الجلسة الدستورية باش نجابو على واحد السؤال محوري اللي عندو واحد الأهمية جد بالغة، خصوصا أنه كيشغل بال المواطن المغربي، وكيعلق بتقليص الفاتورة الطاقوية الوطنية، كما أشكر الفرق النيابية لتقديمها لهذا السؤال الهام، وهي طبعاً فرصة سانحة للنقاش الجاد.

فطبعاً أولاً كنتشرف أن أذكركم، السادة والسيدات المستشارون المحترمون، ومن خلالكم أعضاء مجلسكم الموقر بالظرفية الاقتصادية والظرفية المالية والظرفية الطاقوية العالمية اللي هي غير مسبوقة، وعلاش نسميها غير مسبوقة؟ لأنهم مختلفة من الربيعيات، ما بعد

- رابعاً، تفعيل أكبر للمساعدة المعمارية والتقنية، لاسيما داخل الدواوير التي تمت برمجتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، باسم السيدات والسادة المستشارين المحترمين نشكركم السيد الوزير نيابة عن السيدة الوزيرة على مساهمتكم في أشغال هاته الجلسة والأجوبة على السادة المستشارين في هذا القطاع.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، حول "تقليص الفاتورة الطاقوية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال، دائما للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "تقليص الفاتورة الطاقوية"، فليفضل السيد المستشار. تفضلوا..

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن إستراتيجية الوزارة لتقليص الفاتورة الطاقوية الوطنية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الموالي وهو السؤال الثاني موضوعه "إستراتيجية الحكومة لتقليص من الفاتورة الطاقوية" لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس..

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

السؤال الآتي الثالث وموضوعه "تقليص الفاتورة الطاقوية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

نفس السؤال.

لعدة مشاريع جديدة والقدرة الإجمالية هي 1000 ميغاوات، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في عام واحد في التاريخ ديالها.

كما تمت بلورة مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة، منها تنفيذ برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، ومنحنا الترخيص لأول مشروعين لتزويد المناطق الصناعية في القنيطرة وطنجة بواحد القدرة كتفوت 150 ميغاوات.

فيما يخص الجانب التشريعي والقانوني، كيفما كتعرفو، اصدرنا قانونين جد مهمين هاذ السنة، القانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

وهاذ القانونين كهدفول حاجة وحدة هي تمكين المواطنين بما فهم أصحاب المنازل والمقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج إلى الطاقات المتجددة ذات التكلفة المنخفضة والتحكم بشكل أفضل في استهلاكهم الطاقوي وتقليص فواتيرهم.

سوف تتساءلون حول النصوص التنظيمية، ولذلك أخبركم أنه تم إصدار قرار كان يعرف تأخرا كبيرا منذ 2011، وهو القرار المحدد لمناطق الاستقبال للطاقة الشمسية، مما سيمكن من تطوير مشاريع من الحجم المتوسط والصغير، إضافة إلى الفتح الفعلي للشبكة الوطنية ذات الجهد المتوسط، حيث تم إصدار القرار المتعلق بالأظرفة التي تهم جميع مسيري الشبكات، شبكات التوزيع الكهربائي على الصعيد الوطني.

وبما أننا نتكلم عن الشبكة، وهذه نقطة جد مهمة، أذكركم أن آخر مخطط التجهيز الكهربائي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في يوليوز 2019، يعني منذ أربع سنوات، وتفعيلا لآليات الحكامة في القطاع، انكبت الوزارة هذه السنة على القيام بمجموعة من المشاورات حول هذا المخطط، مع المكتب، مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، مع المستثمرين الخواص، مع الفاعلين الاجتماعيين، وأطلقنا على هاذ الورش اسم "الحوار المخططي"، لأن المصادقة على هاذ المخطط الجديد من طرف المجلس الإداري للمكتب أخذنا طبعا بعين الاعتبار كل المستجدات التي كيشهدا هاذ القطاع ديال الكهرباء، المشاريع ديال الطاقات المتجددة، الغاز الطبيعي، الوسائل المرنة تبدلات نظرا للظروف الدولية والوطنية، وإن شاء الله المصادقة على هاذ المشروع غادي يمكن باش يعطي واحد القفزة نوعية وانطلاقة جديدة لمشاريع الاستثمار في هاذ المجالات.

فصلب هاذ "الحوار المخططي"، اللي غادي يمكننا من توقيع العقد البرنامج ما بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، هو أن يتماشى مع توجه بلادنا نحو تخفيض التكلفة ديال كيلوواط/الساعة كما هو موصى عليه في النموذج التنموي الجديد.

فيما يخص الشق الثاني اللي هو تفعيل إجراءات النجاعة الطاقوية،

الحربين و"عام البون"، وغير مسبوقه لأنها مختلفة من الثمانينات، لما كان "برنامج التقويم الهيكلي" في المغرب، ومختلفة وغير مسبوقه حتى بعد حرب العراق وحتى بعد الأزمة ديال 2008.

وغير مسبوقه، أولا بسبب الاختلالات اللي عرفناها في مسالك الإنتاج ومسالك التوزيع ومسالك اللوجيستيك اللي كانت وراء ارتفاع تكاليف النقل والشحن بعد الجائحة في معظم المواد، بما فيها المواد الطاقوية، ولكن حتى في مواد أخرى.

وأیضا، بسبب ارتفاع الطلب على المواد الأولية وارتفاع الضغط على أسعار الفائدة، والمشكل ماشي هو ارتفاع الطلب ولا ارتفاع الضغط على أسعار الفائدة، المشكل هو أنه ذلك كان يتم في بعض الأحيان بشكل غير معقلن.

وكاين واحد السبب ثالث اللي هو سبب جوهري فهاذ القطاع هو الانخفاض الهيكلي للاستثمارات الطاقوية في الحقبة السابقة، وانخفاض صادرات بعض الدول من أكبر مصدري الطاقة والمواد الطاقوية لأسباب، اللي هي أسباب سياسية أو إيديولوجية أكثر مما هي تقنية أو تجارية.

فطبعا انعكست هاذ الظرفية على المسار التنموي للعديد من الدول، بما في ذلك المغرب، ولذلك عملت وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات بما فيها الخطة الاستعجالية اللي مكنت بلادنا للولوج لأول مرة في التاريخ إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، مما مكن البلاد ديالنا من تنويع مواردها ومكن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من تلبية حاجيات محطتي تهادرت وعين بني مطهر.

إذا كان فيه أي لبس أو أي تردد حول حاجيات المغرب من الغاز الطبيعي أو حول الدور والنجاعة ديال الغاز الطبيعي، خصوصا مقارنة مع الفيول ولا مع الفحم، فأحسن دليل على ذلك هو أن الواردات اللي سجلنا عبر الربط المشترك ما بين المغرب واسبانيا، الواردات الشهرية ارتفعت بأكثر من 167% في الأربع الأشهر الأولى من هذه السنة.

ونحن اليوم برهنا أن الوصول إلى هاذ السوق ديال الغاز الطبيعي المسال، السوق الدولي، يساعد في تسريع تطوير الطاقات المتجددة، يساعد في الخروج من الطاقة الأحفورية، يساعد من إزالة الكربون في الكهرباء والصناعة، ويساعد طبعا في تقليص فاتورة الطاقة.

ونحن اليوم بصدد تسريع الاستثمارات في البنية التحتية الغازية، وهذا ورش منتظر منذ 2009 وسوف نعلن الجديد في هذا الميدان قريبا.

كل ما يمكن أن أقوله اليوم هو أن الاستثمارات الأولية اللي جاية من القطاع الخاص غادي تناهز ما بين 4 دالمليار إلى 8 دالمليار ديال الدرهم في الأجل القريب.

فيما يخص الطاقات المتجددة، تم خلال العام الماضي، الترخيص

الأسواق بحال تركيا والهند كتعرف واحد النمو في الاستهلاك أكثر من 5% بينما النمو الاستهلاك ديال المواد، خصوصا المواد النفطية، المحروقات في المغرب ما كتتجاوزش 2 ولا 2.5%.

فهذا مسألة الحرب الجيوسياسية العالمية ما عندها حتى شي وقع إيجابي، سواء على الفاتورة الطاقية الوطنية ولا على فاتورة المواطن، ولكن اللي عندو وقع إيجابي هما المشاريع والبرامج اللي طلقها الحكومة، لأنه هذا هو اللي غادي يحيي المواطن من آثار تقلبات الأسعار، وخاصة من خلال فتح المجال أمام الإنتاج الذاتي للطاقة، كيفما كانت النوع ديالها.

إلى شفنا فاتورة شراء المواد الطاقية برسم 2022 للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تضاعفت مرتين مقارنة مع سنة 2021، متوسط هاذ الفاتورة في 4 سنوات قبل 2021 كانت 21 مليار ديال الدرهم، تكلفة إنتاج الكهرباء للمكتب زادت 64 سنتيم للكيلووات/الساعة، أي ارتفاع بـ 66% مقارنة مع 2021.

فطبعاً ارتفاع تكلفة الشراء ديال المواد الطاقية هو سبب مباشر لارتفاع هاذ تكلفة الإنتاج الكهرباء للمكتب، ولكن هناك أسباب غير مباشرة تتجلى أيضاً في فاتورة عدم الإصلاح واللي سبق لي أشرت لها فهذا المجلس الموقر، واللي كتراد يوم عن يوم ملي تنعطلوا الإصلاح، فرغم هاذ الظرفية الراهنة ورغم هاذ الارتفاع ما انعكسش على الفاتورة الكهربائية للمواطن، واصلت الحكومة المجهودات ديالها لدعم المواد الطاقية، الكهرباء: 5 دالمليار ديال الدرهم اللي ضختم؛ دعم استثنائي ومستهدف لمهني النقل: 5 المليار؛ دعم غاز البوتان الإجمالي: 20 مليار ديال الدرهم.

وبغيت غير نشير أن الحكومة لما تتواصل حول حجم أو لا كيفية الدعم، فهذا طبعاً ليس من باب الشفقة، ولكن هو من باب الشفافية حول الهياكل التنظيمية للاحتفاظ (المقصود: للحفاظ) على التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خصوصا كما أشرنا في يناير 2022 بعض الأسابيع قبل الحرب أن الآثار الجانبية لأسعار الطاقة والتذبذب في أسعار الطاقة على التضخم الوطني هي اللي صعبة في التحكم عليها، ويجب مواكبتها بطريقة جد منتظمة وجد تدريجية وجد مستهدفة، وجد شفافة، وليس بشكل اعتباطي، وذلك لكي لا يكون لهذه الآثار الجانبية أثر مضاعف على التضخم مقارنة مع الآثار الأولية لكلفة الطاقة وتذبذب الأسعار ديالها.

وطبعاً، إضافة إلى تقليص الفاتورة الطاقية الوطنية بكل الطرق اللي أشرت لها، ينبغي أيضاً تفعيل الرافعة الثانية اللي هي جد مهمة، اللي هي النجاعة الطاقية والتشجيع على الاقتصاد في الطاقة، فاحنا كنعملوها بطريقة جد منتظمة وتدرجية، طلقات الوزارة..

هدفنا اليوم هو باش نرجعو ونفعلو ونحققو الاقتصاد فالطاقة ديال 20% على الأقل في أفق 2030، هاذ الورش حتى هو عرف عدة تأخرات كبيرة منذ سنة 2009، ونحن نشغل اليوم على تفعيل هذه الإجراءات في قطاعات النقل والبنائيات والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية مع الجماعات الترابية.

كما أن الوزارة بصدد تحيين "ميثاق مثالية الدولة" مع الجماعات الترابية، والذي سيمكن من إعطاء دفعة جديدة لإجراءات النجاعة الطاقية في الإدارات، في المؤسسات العمومية، للعقلنة ديال الاستهلاك ديالها والتقليص من الفاتورة الطاقية.

فيما يخص المحروقات: الوزارة كانت أحدثت في يناير 2023، واحد اللجنة مكونة من الفيدرالية الوطنية لأرباب وتجار ومسيري محطات الوقود في المغرب، وتجمع النفطيين بالمغرب، وفيدرالية الطاقة ووزارة الاقتصاد والمالية، من أجل إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15 في إطار واحد المقاربة جد تشاركية.

وتنكب هذه اللجنة الآن على تقديم مشاريع المراسيم التطبيقية بهدف تطوير هذا القطاع والرفع من العقوبات لجعلها أكثر جارية والحد من الممارسات السلبية.

ومن خلال جعل هاذ القطاع، القطاع ديال المحروقات، أكثر تنافسية وأكثر شفافية وأكثر ضمان لجودة المواد المعروضة للبيع، هاذ الشي من شأنه أن يقلص الفاتورة الطاقية للنسيج الاقتصادي المغربي وللمواطن.

وهادي فرصة باش نتطرق لمسألة ولا سؤال الغازوال الروسي، والعديد من التساؤلات اللي تطرحت حول موقف المغرب من هاذ التحولات الجيوسياسية العالمية والتحولت اللي عرفتها الأسواق الطاقية العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وطبعاً الغريب في الأمر هو أن المغرب يتم تصنيفه فهذا التساؤلات في نفس المرتبة كدول أخرى جد مستهلكة كتركيا، والهند، ولا بد لا بأس هنا أن أذكر ببعض المعطيات:

أولاً، واردات المغرب من الغازوال الروسي ما تتجاوزاتش 10% من مجموع الواردات السنوية حسب معطيات إدارة الجمارك.

نوع العقوبات اللي تفرضها على النفط الروسي خلالت الإمدادات في السوق لتفادي تذبذبات الأسعار، شريطة طبعاً الشراء بثمن أقل من 750 دولار للطن فيما يخص الغازوال.

بغيت نذكر أيضاً أن الاستهلاك ديال المغرب من المواد النفطية ما كيتجاوزش 0.2% من السوق العالمية، فهذا هو وزن المغرب في السوق النفطية العالمية، 0.2%، وإلى تحدثنا على الغازوال هاذ النسبة تهبط لـ 0.05% من السوق العالمية، بينما تركيا على سبيل المثال تستهلك 5 المرات أكثر من المغرب، الهند تستهلك 25 مرة أكثر من المغرب، وهاذ

السيد رئيس الجلسة:

بقات لكم ثلاث (3) دقائق السيدة الوزيرة إذا بغيتو تحتفظو بها للرد في التعقيب.

مممكن...؟ يالاه تفضلوا.. هي اللي بقات.

إذن نعاود نعطي الكلمة للتعقيب من بعد باش نخليو لك هاذ 3 دقائق تقدرو تعقبو بها.

إذن أعطي الكلمة للسادة المستشارين المحترمين والسيدات في إطار سلسلة ديال التعقيب على الرد ديال السيدة الوزيرة اللي احتفظت بـ 3 ديال الدقائق من أجل الرد على التعقيب.

إذن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، فلکم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على كل هذه الإيضاحات، اللي بينت على واحد الرؤية جيدة بالنسبة لهاذ الإشكالية ديال تقليص الفاتورة الطاقية الوطنية، وهناك بعض المعطيات على كل حال اللي كتبين بأن الفاتورة الطاقية للمغرب برسم العام الماضي سجلت واحد الرقم قياسي: 153 مليار درهم، بزيادة قدرها 102% بسبب ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في السوق الدولية، هذا فاقم كلفة الطاقة من العجز التجاري للمغرب بزيادة بلغت 56.5%، ناهيك على أن الفاتورة الطاقية تلتهم نصيبا مهما من رصيد المغرب من العملة الصعبة الضرورية لضمان حاجيات السلع والخدمات من الخارج.

حجم الواردات من المواد الطاقية لم يعرف ارتفاعا من حيث الكمية، لأنه شهد ارتفاعا قويا من حيث القيمة، وفق ما تبينه أرقام مكتب الصرف، المغرب يستورد حاليا احتياجاته من المواد الطاقية المكررة من الخارج، وهو ما يعرضه بشكل مباشر لتقلبات أسعار السوق الدولية.

والمغرب كان يستورد النفط الخام من الخارج ويتم تكريره بمصفاة "سامير" بالمحمدية التي توقفت منذ 2015، مما شكل عبئا كبيرا على الفاتورة الوطنية للطاقة.

في الوقت اللي ارتفعت فيه الأرباح الناجمة عن عملية التكرير من حوالي 5 دولار للبرميل في السابق إلى 20 دولار حاليا، وسوق النفط الخام انفصل عن سوق الغازوال الصافي حيث يبقى الأول مستقرا في السعر في حين يشهد المكرر تقلبا مستمرا.

وبالتالي، من وجهة نظرنا كفريق استقلالي، فإن إعادة إحياء مصفاة "سامير" يشكل حلا جوهريا بالإضافة لدورها في التكرير، فهي تحتوي على قدرات تخزينية كبيرة يمكن أن ترفع من المخزون الوطني للمواد

البترولية وبالتالي التخفيف من تأثير الفوري لارتفاع الأسعار دوليا.

إضافة لخلق منافسة بين القطاعات العمومية من أجل ترشيد وعقلنة استعمال الموارد الطاقية من ماء وكهرباء ومحروقات من خلال متابعة أشغال الصيانة الدورية والمستمرة لمكيفات الهواء، استبدال المصابيح العادية بمصابيح اقتصادية إلى غير ذلك.

متابعة أشغال المراقبة والصيانة الدورية مستمرة لجميع مواقع إمدادات المياه مع العمل على إدماج السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية تدريجيا في أسطول سيارات الدولة مثلا، وفي الأسطول العام في بلادنا.

بالإضافة إلى تحسيس الموظفين وتوعيتهم بأهمية الاستعمال المعقل للطاقة وتحفيز القطاع الخاص على ذلك أيضا.

كل هذا يهدف إلى السعي لتحقيق انتقال فعال وسريع نحو الطاقات البديلة، وذلك عبر الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة ديال النجاعة الطاقية. وأيضا السيدة الوزيرة نتمنى أن يمر الاستمرار في دعم الصناعات، لأن هناك من خلال برنامج ديال "مغرب المقاولات"، و"برنامج تطوير" اللي هو صندوق مهم جدا واللي كيدعم الصناعيين لتغيير الآليات لنجاعة اقتصادية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الموالي، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا..

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

نشكركم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، منوهين بجهود الحكومة المبذولة لتحقيق الإستراتيجية الوطنية الطاقية وتسريع الانتقال الطاقى وتعزيز النجاعة الطاقية التي يشرف عليها بطبيعة الحال جلالة الملك حفظه الله، والذي يحرص بصفة شخصية على تتبع مثل هذه الأوراش، وعلى رأسها ورش إنجاز الطاقات المتجددة.

وهذه المناسبة، نجدد التعبير في فريق التجمع الوطني للأحرار عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدها بلادنا لتنزيل هذه الإستراتيجية، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، لمتابعة تنزيلها، ولتحقيق الانتقال الفعال والسريع نحو الطاقات البديلة، والتخلص من التبعية للخارج في مجال الطاقة، وإيقاف نزيف الفاتورة

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا لكم وللتوضيحات التي قدمتموها.

السيدة الوزيرة.

لقد أضحت إشكالية ارتفاع الفاتورة الطاقية أحد أهم محاور النقاش العمومي في بلادنا، نظرا للارتفاع المستمر الذي تعرفه أسعار الطاقة والتي زادت بنسبة كبيرة أي 7.2%، الأمر الذي فاقم من مستوى العجز التجاري ببلادنا من جهة، وأثر بشكل كبير على القدرة الشرائية لعموم المواطنين من جهة أخرى.

اليوم، نتحدث عن أزمة كان من المفترض أن تكون متجاوزة في ظل العمل الاستراتيجي الطاقية الوطنية التي جاءت بناء على رؤية ملكية سامية قصد تعزيز موقع بلادنا ضمن مصاف الدول الرائدة في مجال الانتقال الطاقى وتحقيق السيادة الطاقية وتقليص التبعية البترولية.

لكن، السيدة الوزيرة، رغم وجود هذا التوجه الاستراتيجي، نسجل غياب روح الإبداع لدى الحكومة في التعاطي مع هذا القطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة.

إننا نسجل وبكل أسف أن هذا الارتفاع في الفاتورة الطاقية ببلادنا هو نتاج نظام طاقي يتميز بتبعية كبيرة للخارج، وهيمنة المنتوجات البترولية والمحروقات بشكل عام، وزد على ذلك ضعف الدينامية في استخدام الطاقات البديلة والمتجددة، إضافة إلى الاختلالات التي لازالت تطال سوق المحروقات في ظل غياب هيئة للضبط تضمن الشروط التنافسية الأساسية وفي ظرفية تتميز كذلك بالاحتكار للمنتوجات النفطية، وبالطبع لا ننسى تعطل عمل مصفاة "لا سامير" التي لا تزال نستبشر خيرا بتشغيلها من أجل تامين المخزون الوطني من المواد البترولية وتحقيق تنافسية حقيقية في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة.

في ظل هذه المؤشرات، إن ما يجب العمل عليه اليوم من أجل تجاوز هذه الأزمة، هو القيام بتغيير جذري في طريقة تدبير القطاع الطاقى عبر تفعيل حقيقي لآليات الحكامة وتعزيز مستوى الشفافية.

كما يتعين وضع العدالة الاجتماعية في صلب تنزيل الإستراتيجية الطاقية واستغلال مؤهلات بلادنا في مجال الرياح والطاقة الشمسية بشكل مستدام، وبالتالي يمكن لبلادنا أن توفر الرفاهة لعموم المواطنين والمواطنين من حيث تعزيز القدرة الشرائية والخروج من الهشاشة والتبعية الطاقية وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنافسية للمقاولات المغربية العاملة في هذا المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الطاقية التي ظلت لعقود من الزمن تنهك الميزانية العامة للدولة، من جهة، وللحفاظ على التوازنات البيئية من جهة ثانية.

منوهين بقرار الحكومة بعدم تغيير أسعار الكهرباء، على الرغم من التكلفة الإضافية الباهظة للمواد الأولية، وليبقى الكهرباء في ثمنه الأصلي، حيث رصدتم ما مقداره 6 مليار درهم للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

السيدة الوزيرة.

نقرب وجود مجهودات جبارة تقوم بها وزارتك، وأكثر من ذلك لريح رهانات الأمن الطاقى والتنمية المستدامة لحلحلة معضلة التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لكن بالرغم من ذلك أن الفاتورة الطاقية الوطنية لازالت مرتفعة جدا تعتمد على الطاقة الأحفورية المستوردة، مما يجعل بلادنا دائما تحت ضغط الأسواق الدولية واللايقين الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية، وأثار ذلك بادية على الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار نتساءل، السيدة الوزيرة، عن مآل المكافأة (bonus) التي تمنح من الطاقة الكهربائية التي تستهلكها كل أسرة، والتي سبق وأعلنتم عنها في وقت سابق.

ثم كذلك نتساءل، السيدة الوزيرة، عن مآل 55 مشروع يوجد حاليا قيد الدرس في إطار المشاريع التي تم إنجازها وتطويرها في مجال الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى مرتبطة بها توجد في مرحلة التطوير أو الإنجاز، تراكم قدرة كهربائية منشئة تقريبا تبلغ حوالي 4.6 جيكاوات.

لذا ندعو إلى ضرورة النهوض بمجال الانتقال الطاقى وتطوير الطاقات المتجددة عبر تسريع وتيرة تطوير الطاقات الشمسية والريحية والتموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع التي توجد قيد التطوير، وكذا التثمين الأمثل لتنافسية المغرب من أجل استقطاب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع، وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية "نور- ميدلت" والتركيز على مجالات تحلية مياه البحر والقطاع الواعد "الهيدروجين الأخضر" واستخداماته.

لذا فإن الحكومة مطالبة بتسريع...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضلوا..

أعطي الكلمة للفريق الموالي، فريق الأصالة والمعاصرة.
تفضلوا، أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على المعطيات القيمة.
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نسجل بإيجابية المنحى التنازلي لأسعار المحروقات مقارنة بالفترة الماضية، وإننا واثقون من قدرة بلادنا على مواجهة التحديات المرتبطة بهذا المجال، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته النيرة، والتي بفضلها استطاعت بلادنا الحفاظ دائما على التوازنات الماكرو اقتصادية.

إلا أن الحكومة مطالبة بالمزيد من وثيرة الإصلاحات لتحقيق برنامجها الحكومي.

وجدير بالذكر أن بلادنا قد بادرت سنة 2009 إلى اعتماد إستراتيجية طاقية وطنية واعتبارها من الأولويات الوطنية.

وكذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بمجهوداتكم المبذولة لتحقيق الإستراتيجية الطاقية الوطنية وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي في مجال التنمية المستدامة وتسريع الانتقال الطاقى وتعزيز النجاعة الطاقية.

وإننا كذلك نأمل من الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الأمن الطاقى بما ينسجم مع خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وضمان تنوع المصادر الطاقية والانفتاح على الطاقة النووية السلمية، كما هو مذكور في الإستراتيجية الوطنية سنة 2009، لتكميل الطاقات المتجددة وليس لتعويضها وخاصة في مجال توليد الكهرباء واستعمال جزئي من هذا الكهرباء لتحلية ماء البحر، خاصة مع نجاح العديد من دول العالم في التحول نحو الطاقة النووية في أوروبا وآسيا وأمريكا والدول العربية كالإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وأخيرا، نتمنى لكم السيدة الوزيرة المحترمة، النجاح في تدبير هذا القطاع الأساسي في نجاح البرنامج الحكومي، وإذ نؤكد لكم دائما يعني الدعم التام لتحقيق أمننا الطاقى بأثمنة تتماشى مع متطلبات السوق العالمية ومتطلبات كذلك المواطنين والمواطنات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.
أعطي الكلمة للفريق الحركي الآن.

الشريف تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

في الحقيقة، السيد الرئيس، كنا كنا كنا والسيدة الوزيرة وهي داخلية تجيب لنا واحد الفرحة ديال أن راه لقينا شي بيرحتى احنا باش نخرجو من هاذ الإشكاليات ديال التساؤلات، ولكن مازال ما بانش.

كايين استثمارات، السيدة الوزيرة، كبيرة اللي تنسمعو علمها، والساكنة كلها كتتساءل بغينا نعرفو هاذ الاستثمارات اللي كايينة فهاذ القضية ديال البحث عن هاذ البترول، واش كايين شي حاجة ولا غير مازال هاذ الإعلام تيحاول أنه يبين شي حوايج اللي ما تمكناش احنا باش نعرفوها، وبغينا الساكنة تجاوبهم اليوم، السيدة الوزيرة.

المسألة ديال واحد القضية أخرى تيتساءلو علمها، السيدة الوزيرة، هو أن الناس العاديين البوطة واش كتراقبوها في الوزن ديالها؟ هذا إشكال كبير تيتطرح، والكثير تيتساءل فيه.

السيدة الوزيرة،

أنت تتعرفي بأن المنطقة ديال الجنوب الشرقي هي منطقة اللي الحمد لله، مقبلة على واحد مجموعة ديال استثمارات كبرى فيما يخص الطاقة، إن شاء الله بإذن الله، لا كايين الحمد لله المركب ديال "نور" اللي (dèjà) 560 ميغاواط ماشي ساهلة، واللي كنا كنا بالمناسبة أن، السيدة الوزيرة، أنه يتفتح للعموم على الأقل للسواح باش يمكن يكون واحد المردود خاص لهاذ المنطقة هاذي اللي أعطت هاذ الكم الهائل ديال الأراضي، كنتمنى أن يتفتح للعموم، لأن غادي يكون بمثابة واحد المعلمة سياحية كذلك.

السيدة الوزيرة،

الإشكالات اللي تنعانيو منها اليوم واللي كلشي تمهضر علمها هي الفاتورة الطاقية، ما يمكنش اليوم واحنا تنشوفو بأن البرميل و (le prix) ديالو تهبوط، في حين أننا تنشوفو مازال ما كايينش ما رجعتناشي للبرميل، البرميل رجع من قبل من.. كما تنقولو جميعا، قبل من الحرب ديال أوكرانيا وروسيا وهاذ المناخ كلو اللي تنعيشو حاليا، رجع قبل من هاذ (le prix) اللي كان، ولكن (le prix) اللي كان مازال، اللي تياخذو به الساكنة مازال طالع، السيدة الوزيرة، والناس بغات تتساءل بهاذ.. هاذو هو ما المسائل اللي بغينا، السيدة الوزيرة.

أما هاذك الشي ديال المخططات، كما حضرني حتى 2030 وهذا وهذا الناس متفقة وراه احنا معك، هاذك عمل جبار وعمل ديال العمق، ولكن بغينا أجوبة آنية حالية اللي الناس يمكن لهم على الأقل

- الاستثمار في الغاز الطبيعي والهيدروجين والوقود الأخضر؛

- إنشاء ساعات التخزين إضافية وتشجيع وترتيب أولويات المبادرات والاستثمار الخاص.

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد على أهمية وصول المقاولات إلى الطاقة الخضراء، كما ننوه بمختلف الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال، غير أنه لا يعقل، السيدة الوزيرة، اليوم، وبلادنا تسعى لتقليص الفاتورة الطاقية، أن الشركات المتصلة بشبكات الضغط العالي والضغط العالي جدا هي فقط من تتمتع بإمكانية الوصول إلى الكهرباء الخضراء، التي يقدمها الفاعلون الخواص بموجب القانون رقم 30.09.

لقد طال، السيدة الوزيرة، انتظار فتح هذه الإمكانية للمقاولات المتصلة بالجهد المتوسط والبطيء والتي هي أكثر عددا، وترغب في أن تكون قادرة على إمداد نفسها بالكهرباء الخضراء، حيث أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمقاولات الوطنية وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة بين الشركات، وبالتالي تقليص بصمتها الكربونية.

لذا، فإننا نأمل منكم، السيدة الوزيرة، العمل على التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقوانين رقم 40.19 و 82.21، بهدف تمكين المقاولات المتصلة بالجهد المتوسط من الاستفادة من الطاقات المتجددة وضخ فائض إنتاجها من الكهرباء في الشبكة الوطنية.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر لكم عن استعدادنا الكامل للتعامل معكم لتحقيق ما تصبو إليه بلادنا من تحقيق سيادتها الطاقية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا لكم.

إذن، السيدة الوزيرة، في إطار الوقت المتبقي لكم.

تفضلوا في إطار الرد على التعقيبات.

الصوت لله يخليك، السيدة الوزيرة.

(La régie) الله يخليكم الصوت للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

أولا، كنشكركم على هاذ التوضيحات وهاذ التعقيبات التي تكلمت على المراسيم التطبيقية، ولكن المشاكل هو أن المراسيم والنصوص ما كافيينش، خصنا نسرعو أيضا المصادقة على المخطط الوطني ديال

يستشرفو خير فهاذ الشي اللي جاي، لأن تتعرف في الغلاء وما أدراك ما الغلاء فهاذ الشي اللي كتعيش الساكنة، والفاتورة هي من بين المسائل اللي أدت لهاذ الغلاء وبالخصوص بالنقل، وغادي نقولولنا بأن النقل الحكومة أعطت، متفقين، ولكن ماشي النقل كلو، راه بزاف ديال المسائل ديال النقل اللي ما اخذاتش هذا (la subvention) اللي تهمضر عليها الحكومة.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، اليوم أنتوما مطالبين بإجابة واضحة، فوقاش هاذ الفاتورة تنزل، السيدة الوزيرة؟ قولولللساكنة واش كايين عندكم شي (des dates) اللي هوما قراب باش نقولولنا بأن هاذ الشي عملناه؟ ها فوقاش غادي يعطي النتيجة ديالو.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة لآخر فريق في سلسلة التعقيبات المتعلقة بهذا السؤال الآني وذو وحدة الموضوع.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الغني بالمعطيات والإيضاحات.

أطلقت بلادنا "الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية"، بهدف تحقيق انتقال فعال وسريع نحو الطاقات البديلة وإيقاف نزيف الفاتورة الطاقية التي ظلت لعقود من الزمن تنهك الميزانية العامة للدولة، إذ تستورد بلادنا 90% من المنتجات الطاقية الأحفورية، حيث بلغت فاتورة الطاقة 153 مليار درهم عام 2022، بزيادة تفوق 102%.

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن معالجة هذا الوضع يتطلب الإسراع في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة، باعتبارها مفتاح للسيادة الطاقية والمضي نحو زيادة كفاءة الطاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث أن إمكانات تطوير الطاقات المتجددة كبيرة وبتكاليف مقبولة، وذلك إذا اعتمدنا على استراتيجية مناسبة، تستند أساسا على:

- أولا، تعميم الاستفادة من الطاقات المتجددة على جميع الجهات؛

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

.. دابا احنا كنا نتوافقو، كايين واحد الاتفاق جماعي اليوم أنه تقليص الفاتورة الطاقية تتعتمد على بعض المراحل: أولاً، الانطلاق من واحد الإرادة ومبادرة حكومية جد قوية، اللي تترجم في إصلاح قانوني وتنظيمي ملائم، مؤسسات ذات نجاعة في الأداء وطبعاً آليات تتمكن من الحد من المخاطر وتقليص هاذ الفاتورة الطاقية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

والسؤال الموالي دائماً في نفس الموضوع، لكن فلسفة فريق الاتحاد المغربي للشغل أثرت أن لن تضم هذا السؤال لوحدة الموضوع وذلك حقه، حق الفريق.

إذن دائماً في نفس الموضوع، موضوع "الاستراتيجية المتبعة لتخفيض الفاتورة الطاقية".

تفضلوا السيدة ولا السادة أحد أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن عن التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من تكلفة الفاتورة الطاقية على عموم المغاربة.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكراً لكم السيدة المستشارة المحترمة عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، لطرحكم هذا السؤال المتعلق بالإستراتيجية المتبعة لتقليص الفاتورة الطاقية.

فبغيت نأكد في الجواب ديالي على الأهمية البالغة، لأنه هاذ السؤال كيخص المعيش اليومي للمواطن، وأنا تطرقت في الجواب ديالي من قبل في سؤال محوري لشقين الفاتورة الطاقية الوطنية والفاتورة الطاقية للمواطن.

وإضافة إلى ذلك، بغيت نحث أن الوزارة عملت على مجموعة من الإجراءات والمبادرات والبرامج، تكلمت على بعض البرامج في المدى

الشبكة، لأنه واخا يكون عندنا واحد النص ولا واحد القانون اللي غادي يمكن من الضخ ديال هاذ الطاقات المتجددة في الشبكة، إلى كانت الشبكة ما قدرناش تستوعب هاذ الطاقة، ما غنقدروش نشتغلو وما نقدروش نخليوه لهاذ النسيج المقاوالاتي باش يضح هاذ الطاقات المتجددة في الشبكة، عليها أنا حثت على.. اعطيت واحد المجال للتكلم على المخطط الوطني ديال المكتب ديال الكهرباء والماء الصالح للشرب، اللي مرة ثانية ما تصادقش عليه من 2019، فهذا واحد العمل اللي هو جد مهم في هاذ السياق.

باش نعطي واحد الجواب على السؤال على (le bonus)، هو طبعاً تقليص الفاتورة الطاقية تتمشي.. كان خصها تواكب بالتفعيل ديال الرافعة الثانية اللي هي النجاعة الطاقية، وما تنتكلموش بزاف على النجاعة الطاقية، وهذا واحد الورش اللي عرف واحد التأخر جد كبير من 2009.

فطلقت الوزارة واحد حملة تحسيس ديال المواطنين في يوليوز 2022، سميتو "الاقتصاد في الطاقة ربح لنا ولبلادنا"، والمرحلة الثانية اللي طلقنا في نوفمبر 2022 كانت واحد المبادرة جد فريدة من نوعها، تهمند إلى تشجيع المستهلكين نهائين على تحسين الاستهلاك ديالهم مقابل الاستفادة من مكافأة غادي تجهم من الدولة، من الحكومة لتشجيع الاقتصاد في الطاقة.

والتقييم الأولي لنتائج هاذ التجربة، كان تفاعل أولاً جد إيجابي من طرف المستهلكين اللي راكموا واحد الانخفاض في الاستهلاك ديالهم بحوالي 800 جيكاوات في الساعة، وهذا طبعاً عندو واحد الأثر جد إيجابي على الفاتورة الطاقية الوطنية، وثانياً على الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، و57% ديال زبناء الجهد المنخفض اللي هو ما متأثرين ومهتمين بهاذ التجربة.

فهاذ النتائج جد مشجعة، ولكن لن تكون كافية إذا لم يكن هناك انتظام وتتبع لهاذ التجربة، فبعد توزيع المكافأة إن شاء الله قبل الصيف، تتعمل الوزارة على تكريس هاذ المبادرة بمجموعة من التحفيزات لاستمرارية الزبناء في..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، للأسف حتى 3 دقايق انتهت.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

غنسالي غير فواحد 20 ثانية، السيد الرئيس إلى اسمحتي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، تفضلوا..

نستوردو 33 مليار درهم خلال الفصل الأول من السنة الجارية، أي بزيادة 16%، والأزمة العالمية أكدت بأن الارتفاع الصاروخي في أسعار الطاقة وتأثيرها على ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وانعكاساتها الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم المغاربة تتعني أن الأمن الطاقى هو أولوية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة، رغم الزخم التشريعي والمؤسساتي وكل الإمكانيات المخصصة ورغم المخططات والإستراتيجيات الوطنية من الانتقال الطاقى، فكما قلت بأن لازالت الفاتورة جد مرتفعة، السيدة الوزيرة.

ورغم مرور سنتين تقريبا من عمر الحكومة، السيدة الوزيرة، يتبين جليا أن بلادنا لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق السيادة الطاقية، مما يعمق تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة، خاصة مع استمرار الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات، السيدة الوزيرة.

ويرجع هذا الوضع بالنسبة لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لعدة أسباب، من بينها:

- إغلاق محطة "لا سمير" دون البحث عن بدائل، السيدة الوزيرة، مما ساهم في الرفع من أسعار المحروقات داخليا ومن حدة موجة الغلاء وهدر العملة الصعبة؛

- التهرب من تسقيف أسعار المحروقات، تفعيلا لتوصيات مجلس المنافسة؛

- ضعف الصرامة في إنزال البرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية، خاصة بالقطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، كالنقل والبناء والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية؛

- التأخر في إنجاز بعض مشاريع الطاقة الشمسية الكبرى، كمشروع "نور ميدلت"، واعتماد تكنولوجيات مرتفعة في التكلفة؛

- غياب التقائية السياسات العمومية في القطاعات المعنية: الأمن الطاقى والأمن المائى والأمن الغذائى؛

- وضعف التقارب بين الإستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة 2020.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن التخفيف من التكلفة الطاقية ببلادنا يتطلب:

- خفض الضرائب المطبقة على المحروقات واللى تشكل أكثر من 30% من أسعارها وتخفيض أسعار الكهرباء؛

- التسريع من وتيرة الانتقال الطاقى مع وضع برامج وإجراءات مواكبة وخاصة التخزين الطاقى؛

- إعادة تشغيل مصفاة "لا سمير" مع الاستفادة من قدراتها التخزينية؛

- تخصيص تحفيزات جبائية ومالية حقيقية مباشرة لاقتناء وسائل

القصير والمتوسط وفي بعض البرامج في المدى البعيد، غنتكلم على تسريع مشاريع طبعاً الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتخفيض مستويات التبعية الطاقية بالولوج للأسواق الدولية اللي تكلمت عليها وتعزيز الاندماج الجهوي إلى آخره.

تكلمت على تحيين مخطط التجهيز الكهربائي اللي هو جد مهم إلى بغينا نسرعو الطاقات المتجددة.

الغاز الطبيعي المسال تكلمت عليه لأنه عنصر جد مهم باش نكمولو هاذ الإطار المؤسساتي في القطاع.

فيما يخص المواد النفطية، بغيت غير نشير أنه احداثنا واحد اللجنة تقنية تتكون من وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة وصندوق المقاصة ووزارة الاقتصاد والمالية اللي حددت بشكل واضح المخزون التجاري والمخزون الاحتياطي والمخزون الإستراتيجي، وتتقيم دبا كيفاش نكونو المخزون ديال المواد النفطية اللي غادي يسمح بالحد من تداعيات ارتفاع الأسعار الدولية على السوق الوطني.

فإلى بغيت نعطي.. طبعاً، الوزارة تشتغل على مواكبة إنجاز مشاريع مبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرات تخزينية إضافية.

في بداية 2023 زدنا 187.000 متر مكعب ديال المخزون بواحد الاستثمار مالي يناهز 800 مليون درهم، هاذ الشئ تيزيدنا واحد قدرة تخزين ما بين 7 أيام حتى 19 يوم في المخزون ديانا.

في هذه السنة ديال 2023 غادي نزيدو مع القطاع الخاص، طبعاً واحد الاستثمار يتناهز 1.2 مليار ديال الدرهم اللي غادي يزيد 370.000 متر مكعب ديال المخزون الإضافي هي 6 حتى لـ 17 يوم في القدرة ديال التخزين ديانا في هاذ المواد الطاقية، ورخصنا لـ 255.000 متر مكعب اللي هي 700 مليون ديال الدرهم زائدة ديال الاستثمار اللي غادي ييزيدنا 10 لـ 12 ديال يوم ديال التخزين.

زيادة على ذلك، بغيت غير نذكر بأنه قدرة التخزين ديال المادة الغازوال بخزانات شركة "لا سامير" تيزيدنا واحد 345.000 طن اللي تيعادل تقريبا 22 يوم من الاستهلاك...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

عندكم تعقيب السيدة المستشارة المحترمة؟
تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكراً، السيدة الوزيرة، على التفاعل ديالكم.

وتنظن، أن السيدة الوزيرة، أن هاذ الإجراءات اللي اتخدتو ماشي فعالة، لو كانت فعالة، السيدة الوزيرة، ما غاديش نضطرو أننا

الدخل المحدود، وحسب المعطيات التي كان اعطانا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب هاذ الشئ تيخص تقريبا 80% ديال الزبناء ديالهم.

إلى كان السؤال عن التعريف الانتقائية بالنسبة لباقي الزبناء 20% التي بقات، فالتسعيرة كتبع أشطر اللي كيتواجد فيها الاستهلاك ديالهم، وذلك للحث على الاقتصاد في الطاقة الكهربائية وتفادي الاستهلاك غير المعقلن.

فأشئو دار المكتب؟ حط المراقبة الكشفية للعداد طبعاً، وحط بعض التدابير باش يعاود يشوف هاذ الفوترة ديال الكهرباء، اعتمد عدادات مسبقة الدفع في العالم القروي باش يسمح للزبناء في العالم القروي باش يرشدوا الاستهلاك ديالهم، دبا بدا تيدير التعميم التدريجي للقراءة الشهرية للعدادات عوض القراءة ديالها مرة كل شهرين، لأن بعض المرات كيكون بعض المفاجآت التي هي ما كتعجبش، ولكن المصالح المحلية ديال المكتب ملزمة ومطالبة بمواكبة الشكايات التي كتوصل ليها وبالتأكد من صحة الكمية المستهلكة، وفي حال ثبوت أي خطأ في الفوترة ولا في الاستهلاك خصهم يديرو التعديلات الضرورية باش الزبون يؤدي الاستهلاك ديالو الحقيقي، وطبعاً غادي نشير للورش التي هو جد مهم متعلق بالإصلاح ديال قطاع التوزيع من خلال إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات والتي قدر يحقق حاجة واحدة، على الأقل يحقق واحد الالتقائية بين مختلف الأطراف المعنية في القطاع ديال التوزيع، وبالتالي الرفع من نجاعة الاستثمار وأيضاً تحسين جودة الخدمات في هاذ القطاع ديال توزيع الكهرباء وإن شاء الله الماء الصالح للشرب و(assainissement).

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا..

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكراً السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

عرفت فواتير الكهرباء خلال الفترة ارتفاعاً ملحوظاً ببعض المدن المغربية، ومست العديد من الأسر المحدودة والمتوسطة الدخل، خصوصاً ونحن نعرف موجة غلاء غير مسبوقه في بلادنا، مما زاد من وقع هذا الأمر على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

ومن جهة، فإن هذا الارتفاع جاء في ظل استمرار اعتماد الطريقة العشوائية في تحديد الاستهلاك الشهري للمواطنين، رغم وجود نظام

النقل العمومية والسيارات الهجينة الصديقة للبيئة؛

- إطلاق مشاريع لإنجاز محطات الكهرباء باستعمال مزيج الغاز والطاقت البديلة للتخلص من استعمال الفحم الحجري والكازوال المضرين بالبيئة.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

انتهت المدة الزمنية المخصصة للتعقيب.

إذن ما بقاش ليكم الوقت، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب، وبالتالي غادي نمر للسؤال الثامن وموضوعه "غلاء فاتورة الماء والكهرباء" للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكراً السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تخفيف عبء ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء على الأسر المغربية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي، ل طرحكم هذا السؤال التي كيتعلق بفاتورة الكهرباء والماء.

فيما يخص الكهرباء كترجع آخري زيادة في نظام التعريف إلى شهرين من 2017، ما كاين فيه أي تغيير من 2017، إذا كان السؤال حول التعريف المعتمدة من طرف الشركات المفوض لها خدمات التوزيع ديال الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل إلى آخره، وكذا كيفية المراجعة ديالها والضبط ديالها، فهي تحدد في إطار اتفاقية التدبير المفوض المبرمة بين السلطة المفوضة والشركة المفوض لها.

إلى كان السؤال على التعريف التدريجية على الزبناء التي ما كيتجاوزش الاستهلاك الشهري ديالهم الشهري 150 كيلوواط في الساعة، فهادي كتاخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين ذوي

الوزارة كتسهر على التتبع اليومي والدقيق لوضعية مخزون المواد البترولية ولبرامج الاستيراد من طرف شركات التوزيع.

الوزارة منكببة على إعداد الآليات اللازمة لتعزيز مواجهة هذه الأزمات، وذلك من خلال الرفع من مستوى القدرة التخزينية كيفما تكلمت عليها من قبل لضمان تزويد السوق الوطنية بشكل منتظم في أحسن الظروف.

كما استكملت الوزارة الأسبوع الماضي، واحد العمل مشترك مع وزارة التجهيز والماء، اللي تمثل في أشغال لجنة التخطيط البنية التحتية للمواد الطاقية، اللي كتعمل على تخطيط تدفقات الطاقة بطريقة متوازنة وإعداد البنيات التحتية اللازمة من أجل تحسين القدرة التنافسية اللوجيستكية للمغرب من جهة والحفاظ على الأمن الطاقى للمملكة من جهة أخرى.

ونحن منكبون على استغلال نتائج هذه الدراسة، لتنزيل نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي، وذلك في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل طبعا تعزيز المخزون الوطني من المواد البترولية.

وموازة مع ذلك، فيما يخص الغاز الطبيعي، توجت طبعا جهود الوزارة والحكومة سنة 2022، بخطى استعجالية لبت حاجيات محطتي تهادرت وعين بني مطهر، يصل حاليا مجمل هذه الحاجيات إلى نصف مليار ديال المتر مكعب سنويا، وطبعا احنا إلى حد الساعة كنستوردو هاذ.. من السوق الدولية شحنات من الغاز الطبيعي بكمية إجمالية وصلت 415 مليون متر مكعب.

وموازة مع ذلك، طلقنا طلب عروض دولية لشراء ما يصل إلى 500 مليون متر مكعب سنويا من الغاز على المدى المتوسط.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة اللي مرت بها أسواق الطاقة، تمكنا من الوصول إلى مراحل متقدمة في التفاوض مع بعض الموردين الدوليين، بإشراك مع جميع المتدخلين بما في ذلك المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن (ONHYM)¹، الوزارات المعنية المكلفة بالمالية والصناعة.

وموازة مع ذلك، احدثت الوزارة واحد اللجنة دبال العمل من أجل التسويق المحلي للغاز المكتشف في حقل (Anchois)، وتشتغل أيضا على مساعدة استغلال غاز تندرارة، وسوف نرجع إلى مجلسكم الموقر في الأشهر المقبلة لمناقشة مشروع قانون الغاز، اللي كان يتعرف من قبل ب (le code gazier) غادي نحاولو نبسطوه، وغنمكنو المغرب من تلبية احتياجاته الغازية..

شكرا.

متطور لمراقبة العدادات التي تفضي إلى وضع فواتير بأسعار مبالغ فيها ولا تتطابق مع معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يستدعي تدخل الحكومة لضبط هذه الأسعار، وفق التعريفات المرجعية المعمول بها، ومراعاة مبدأ الفصل بين مهام مختلف المتدخلين في القطاع، وذلك إلى حين إصدار القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، الذي عبرنا من خلال مناقشتنا له داخل اللجنة المعنية بأهميته، من أجل ضبط قطاع الماء والكهرباء وتعزيز الاستثمار فيه وتجاوز الإشكالات التي يشهدها تديره.

ومن جهة ثانية، ندعوكم من خلالكم الحكومة إلى تعزيز لا مركزية الإنتاج عبر نشر منشآت الإنتاج الذاتي للطاقة الشمسية بجميع القطاعات السكنية والصناعية والفلاحية، بهدف خفض فاتورة الطاقة للمستهلك الذاتي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نجدد تأكيدنا من أن تخفيض تكلفة الكهرباء لفائدة المواطنين والنسيج الاقتصادي لن يتأتى إلا بتزليل حقيقي وفعلي للاستراتيجية الطاقية الوطنية، عبر استثمار كل المصادر الطاقية داخل التراب الوطني، في أفق تأسيس نموذج طاقى مغربي صرف، يتماشى مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من الحكامة الطاقية رافعة أساسية للتنمية.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الموالي وموضوعه "تأمين حاجيات بلادنا من الطاقات البترولية"، لفريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول تأمين حاجيات بلادنا من الطاقة البترولية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا، السيد المستشار المحترم، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وسنة عملية للشغيلة، سنة سعيدة.

فيما يخص تأمين حاجيات بلادنا من الطاقات البترولية، طبعا

¹ Office National des Hydrocarbures et des Mines

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت.

التعقيب الآن للسيد المستشار.

تفضلوا..

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيدة الوزيرة.

في سياق اقتصادي دولي مضطرب، يتسم بتقلبات في أسعار المواد الطاقية، فإن النقص وعدم التحكم في مستويات المخزون الاستراتيجي للبترو، ينتج عنه آثار سلبية على استقرار الاقتصاد، ويدخل في دوامة اللايقين، فالمخاطر التي تحقد ببلادنا نتيجة غياب سياسة صارمة لتكوين مخزون استراتيجي للمواد الطاقية، تتجلى فيما يلي:

- أولا، ارتفاع الأسعار: وهو ما نعيشه اليوم من غلاء يمس بالقدرة الشرائية للمستهلكين والضغط على التضخم، الذي أصبح عاملا بنيويا في اقتصادنا الوطني؛

- ثانيا، الاعتماد الزائد على الواردات لتلبية الاحتياجات من النفط والغاز الطبيعي: مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضا للتذبذبات في أسعار النفط العالمية والاضطرابات في الأسواق الدولية؛

- ثالثا، التأثير السلبي على الأنشطة الاقتصادية والأساسية مثل النقل والزراعة والصناعة التحويلية المعتمدة بشكل كبير على النفط والغاز: وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الحالية، والتي ترفض الحكومة التصريح بذلك؛

- رابعا، اللجوء المفرط إلى المديونية الذي يهدد سيادتنا الاقتصادية لفائدة المؤسسات المالية المانحة، وينذر بعودة شبح سياسة التقويم الهيكلي: وهذا ما نتوقعه في القريب العاجل.

السيدة الوزيرة.

لقد تم هدر فرصة تخزين للبترو، إبان انخفاض أسعار البرميل خلال جائحة كورونا، وتضييع فرصة الاستفادة من هوامش التكرير التي قفصت في سنة 2022، والتفرج اليوم على ضياع فرصة الخصومات المهمة في النفط والغاز والروسي وتغاضي الحكومة عن التصرفات اللامشروعة لموردي الغاز الروسي، ولازلنا ننتظر التحقيق من طرف الحكومة في هذا الشأن، الذين أصروا على حرمان المستهلك المغربي من الاستفادة من فرص انخفاض أسعار هذا الغاز، حيث باعوا بسعر يفوق الثمن الذي ينبغي أن يباع به بحوالي 1 درهم و25 سنتيم في اللتر الواحد، والأنكى من ذلك هو تعطيل تكرير البترول بمصفاة المحمدية، والحمد لله اليوم كنا نلاحظ واحد الإجماع على مستوى مجلس المستشارين وإجماع وطني في الوقت اللي احنا كنا نهم أننا نتزايد وفي

هاذا الملف.

يعني اليوم أصبح المفروض عليك، السيدة الوزيرة، أنك تعطينا جواب واضح وصريح خلاف الجواب اللي اعتدنا عليه ديال 5 سيناريوهات وهذا، بغينا جواب واضح وصريح لماذا لا يتم تشغيل مصفاة "لا سامير"؟

إن الحكومة اليوم مطالبة بحماية مصالح المغرب والمغاربة والتصدي لأثر الأسعار المرتفعة للمحروقات على التضخم وتدمير القدرة الشرائية للمواطنين، هي اللي مركت بالأمس آلاف من المواطنين المغاربة على المستوى الوطني للاحتجاج على الأسعار، وطالبت الحكومة بوقف هذا الارتفاع المهول واللي مس بشرائح مهمة من الشعب المغربي.

إن تأمين حاجيات بلادنا من البترول يتطلب تبني سياسات واستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، ليس الترقيع، لأن احنا دبا كل أزمة نتعاملو معها بواحد.. بعض الإجراءات، احنا الآن نريد كشعب مغربي استراتيجية واضحة.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا.

السؤال الموالي وموضوعه "تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الطاقى".

أحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا سؤالنا، السيدة الوزيرة، يتمحور حول "تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الطاقى".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار

الخدمات عن طريق تقليص آجال المعالجة ديال الملفات والرفع من مستوى التواصل ما بين الإدارة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

التعقيب لكم، السيد المستشار المحترم.

الأستاذ حنين، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

نثمن هذه المجهودات الجبارة والتي تتبين فعلا أن الحكومة عندها تصور اليوم باش نمشيو في اتجاه ديال تحقيق، إن شاء الله، الأمن الطاقى.

فقط، السيدة الوزيرة، هاذ الموضوع هذا فيه شقين، الشق المتعلق بالاستثمار في مجال المحروقات، وهنا لابد من التأكيد، وكما نعلم جميعا الهيمنة ديال الشركات متعددة الجنسيات على السوق الوطنية في هاذ المجال، احنا نعرفو هاذ الشركات والأرباح التي تحققها حسب التغيرات والتقلبات ديال السوق النفطية، وتعرفو كذلك المشاكل والإكراهات التي تواجهها هذه المقاولات العاملة في القطاع.

لكن، تيبقى الطموح ديالنا هو التشجيع المستمر، السيدة الوزيرة، ليس فقط تشجيع الاستثمار الأجنبي، ولكن لابد من بذل مجهود لدعم الاستثمار المغربي في قطاع المحروقات.

وفي هذا الإطار ن سجل بارتياح، السيدة الوزيرة، المبادرة ديال المغرب، بتوجهات ملكية سامية، إلى إنجاز مشروع أنبوب الغاز من نيجريا إلى أوربا عبر المغرب، وهاذ المشروع اللي نتعتبروه بكل المقاييس هو أهم مشروع للربط القاري خلال القرن 21، نتمناو أن تحقق له جميع الظروف من أجل النجاح في كسب الرهانات المعلقة عليه.

بالموازاة مع ذلك، بغيناكم، السيدة الوزيرة، تضاعفو الجهود الخاصة بالتحفيز على التنقيب على المواد البترولية ببلادنا، لاسيما أننا نعتقد أن بلادنا كتوفر على إمكانيات هائلة لابد من استثمارها، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بمضاعفات الجهود لجلب مستثمرين متخصصين وشركات متخصصة للتنقيب في هاذ المجال مع اعتماد واحد السياسة تواصلية مع المواطنين باش ما يكونش واحد التشويش على هاذ المجال هذا.

الشق الثاني، السيدة الوزيرة، يتعلق بالانتقال أو بالاستثمار في مجال الطاقات البديلة، وهنا نحن نثمن الاستراتيجية الوطنية اللي

لنطرحكم لهذا السؤال.

فأولا، أريد أن أشير إلى الأهمية البالغة لاستراتيجية الطاقة الوطنية، التي تم اعتمادها طبقا للتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في 2009.

والوزارة اشتغلت على تحيين هذه الإستراتيجية في سنة 2022، فهاذ الإستراتيجية الطاقة المحينة تتبين أنه إذا افترضنا واحد النمو اقتصادي ما بين 3% أو 4% إلى أفق 2030-2050 لابد من استثمار أكثر من 10 مليار ديال الدرهم سنويا في سلسلة الكهرباء بما فيه الطاقات المتجددة، في سلسلة الغاز الطبيعي، وهاذ 10 دالمليار غتزداد 20 مليار ديال الدرهم ما بعد سنة 2030 سنويا، هذا بدون الأخذ بعين الاعتبار طبعا المشاريع الجديدة في الهيدروجين الأخضر أو النمو اللي غادي يجي في الطلب في تحلية مياه البحر.

لتعزيز الاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة، كيف ما نتعرفو، شرعنا في تنفيذ مجموعة من البرامج، تكلمت على برنامج تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، وكان بعض المشاريع اللي جاين، كايين في إطار مشروع المخطط الوطني للتجهيز الكهربائي 2023-2027، برمجة قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تتناهمز 0.5 جيكاواط، الاستثمار الإجمالي في هاذ المخطط ديال 5 سنوات تيفوق 42 مليار ديال الدرهم، قسط كبير منه غادي يجي من طرف القطاع الخاص، في إطار، طبعا، عقود الامتياز بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أو الوكالة المغربية للطاقة المستدامة و(MASEN²) والخواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة وفي إطار الإنتاج الذاتي للكهرباء.

هاذ المشاريع تتماشى مع الرهانات المتعلقة بالانتقال الطاقى، اللي كتعتبر محورا أساسيا للنموذج التنموي الجديد، وذلك من خلال توفير واحد الطاقة اللي هي مستدامة وتنافسية.

كيف ما نتعرفو، احنا ننتشغلو على بلورة عرض المغرب المتعلق بالهيدروجين الأخضر، اللي غيتعين أن يشمل مجموع سلسلة القيمة لهذا القطاع إلى جانب الإطار التنظيمي والمؤسسي، مخططات بنيات تحتية اللي غادي تدعم هذا القطاع، اللي هي ضرورية لتطوير الهيدروجين الأخضر بالمغرب، وهاذ الشي غيوفر فرص استثمارية مهمة مستقبلا.

الوزارة تتعمل أيضا على تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص الإدارية، فخلال هاذ الولاية الحكومية الحالية رخصنا بإحداث 306 محطات خدمة باستثمار مالي تيناهمز مليار ديال الدرهم، مما ساهم في خلق أزيد من 1500 منصب شغل.

طبعا، الوزارة تنكب على رقمنة المساطر الإدارية وتحسين جودة

² Moroccan Agency for Solar Energy

والتجربة من جهة أخرى، وهاذ الإشكالية هي مطروحة صراحة بحدّة في كل ميادين الطاقة والمعادن، ولكن خصوصا في هاذ الشعب اللي هي مختصة بالتقنيات النووية اللي عرفت واحد التقليل في الاستثمار في الرأس المال البشري في 20 سنة الماضية.

الوزارة كتقوم بواحد المجهودات من أجل إعادة هاذ الاستثمار في هاذ الموارد البشرية بالتنسيق مع المركز ووزارة الاقتصاد والمالية، بتوفير على الأقل المناصب المالية لتعويض المناصب المفقودة، وكتسهّر الوزارة بتنسيق مع المركز على تحسين أوضاع العاملين وتوفير ظروف عمل للتكوين وتكوين ملائم لكل الفئات في هاذ المركز.

وفي سنة 2022 قمنا.. ساهمنا في مشاركة 36 موظفا في التكوين في أورش العمل والتدريب في منظمات دولية متخصصة في العلوم والتكنولوجيا النووية، ساهم 44 باحث من المركز ومهندس وتقني في ندوات علمية واجتماعية وتقنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الطاقة الأمريكية، شارك 18 منسق مشاريع في اجتماعات تنسيقية وعلمية على الصعيد الدولي والجهوي، وتنسقو 17 مشروع بحث مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كتخص عدة قطاعات، ونفذنا برامج للتكوين والتأهيل الداخلي لصالح 100 موظف للمركز، تقريبا 50%، والحماية الاجتماعية للعمال التابعين للشركات اللي كتنتج مهاما لصالح المركز، وذلك للحفاظ على مستوى عال من الأمن والسلامة النووية والاشعاعية في مرافق وأنشطة المركز.

وصادقنا أخيرا على نظام أساسي جديد خاص بفتة الباحثين والمهندسين والصيادلة، حيث مكنت هذه الملاءمة الجديدة من تحسين الأوضاع المادية والمسارات المهنية الخاصة بهذه الفئات، وفتحنا النقاش مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية من أجل دراسة كل الملاءمات الممكنة للنظام الأساسي الخاص بفتة الأطر والأطر العليا والتقنيين، اللي غتلاءم مع طبيعة المنشآت وأنشطة المركز النووية والإشعاعية.

بغيت غير نأكد ليكم، السيدة المستشارة المحترمة، أن إدارة المركز كتسهّر على تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الموظفين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت.

التعقيب لكم السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تحدثتو عليها، السيدة الوزيرة، كيف لا وهاذ الاستراتيجية هي موضوع متابعة وتوجيه مستمر لجلالة الملك نصره الله، ونحن متأكدون أن الحكومة الحالية تولى لجميع البرامج المتعلقة بالانتقال الطاقى أهمية خاصة.

فقط نطمح إلى مضاعفة الجهود من أجل الإبداع والابتكار في مجال الطاقات المتجددة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا لكم.

والسؤال الأخير، وموضوعه، السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، موضوعه "النهوض بأوضاع العاملين بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية"، وهو لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السلام عليكم.

عن المجهودات التي تبذلونها لتحسين أوضاع المادية للعاملين بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة المستشارة المحترمة، على طرحكم هاذ السؤال، خصوصا جاي من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

أولا، بغيت نتقدم الشكر لكم لأنه شرتو لواحد المركز اللي هو جد مهم في الانتقال الطاقى ديال المغرب، اللي ولى هو المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

فأود أن أخبركم أن عدد موظفي هاذ المركز يبلغ حاليا 230 موظفا، مقابل 270 سنة 2010.

كتعرف هاذ الموارد البشرية طبعاً انخفاضاً مستمراً، مما يطرح بعض الصعوبات في تعويض الوظائف المهمة، بالنظر إلى قلة الاختصاصات المطلوبة من جهة والمدة الطويلة لتنمية المهارات والخبرة

يعتبر المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية بالمعمورة، المؤسسة الوحيدة التي تهتم بالدراسات النووية في المغرب واستعمال ذلك لأغراض مدنية، حيث يشغل حوالي 230 من الأطر والأطر العليا والتقنيين والمهندسين والدكاترة الباحثين، إلا أن أبرز المشاكل التي يعاني منها هؤلاء هو غياب نظام تحفيزي مشجع يتناسب مع المهام الخطيرة التي يقومون بها، حيث أن الاشتغال في المفاعل النووي والمختبرات التطبيقية النووية وتخزين النفايات المشعة قد ينتج عنه بعض الأمراض المهنية، وهو الوضع الذي تسبب في فقدان العديد من الأطر الذين هاجروا خارج أرض الوطن، حيث تم استقطابهم من طرف شركات أجنبية.

وإذا كان المهندسون والدكاترة الباحثين في المركز قد جرى تصحيح وضعيتهم مؤخرا، أسوة بنظرائهم في الوظيفة العمومية، بعد معاناتهم لعدة سنوات، إلا أن ثلثي العاملين بالمركز أي حوالي 140 من التقنيين وأعاون التمكين والأطر العليا زالوا ينتظرون الالتفات إليهم وتحسين أوضاعهم، وذلك عبر الرفع من قيمة منحة التعويض عن الأخطار بالنسبة لجميع الفئات العاملة بالمركز التي لا تتجاوز الآن 700 درهم شهريا، والتي تعد مبلغا زهيدا لا يعكس حجم الأخطار والمخاطر الحقيقية التي تفرضها طبيعة العمل في المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

هذا، علاوة على أنها تشكل أدنى وأضعف منحة للأخطار، مقارنة بما يتقاضاه العاملون في المؤسسات العمومية الشبيهة، وبالإضافة إلى إشكالية هزلة منحة المخاطر، فإن أحد مطالب الشغيلة كذلك هي خلق نظام للتقاعد التكميلي أو منحة نهاية الخدمة، وذلك بسبب ضعف المبالغ التي سيتقاضاها متقاعدو هذه المؤسسة.

السيدة الوزيرة،

لقد أن الأوان لفتح الحوار الاجتماعي القطاعي، حتى تتمكن النقابات من التعبير عن مختلف هذه القضايا والمطالب التي ما فتئت شغيلة القطاع تدعو الجلوس إلى مائدة الحوار لمدارسها.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة.

وبهذا نكون قد أنهينا سلسلة التساؤلات المخصصة لقطاع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في أشغال هذه الجلسة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفهية الخاصة بمجلس المستشارين. وأمر للقطاع الموالي الذي هو قطاع وزارة النقل واللوجستيك، وأول سؤال موضوعه "ظروف نقل العمال الزراعيين" لفريق الاتحاد المغربي

للشغل.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أليس من العار ألا تتدخل الحكومة لحماية أرواح العاملين والعمال الزراعيين من مركبات الموت التي من المفترض أن تنقلهم من وإلى المزارع الزراعية؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

السيدة المستشارة راه بدأت بسقف عالي.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة.

بغيت نشكر على هاذ السؤال ولو أنه شوية قاسي، ولكن الحقيقة هاذ السؤال تهيم واحد الموضوع اللي كتولي له الحكومة أهمية قصوى، وهو السلامة الطرقية بشكل عام، ماشي غير التنقل ديال المستخدمين، وبهاذ المناسبة بغيت نشير أن المؤشرات ديال السلامة الطرقية في بلادنا عرفت بعض التحسنات الملموسة خلال الأشهر الأخيرة، رغم أنها لازالت مرتفعة مقارنة مع الأهداف المسطرة، وأيضا لازلنا نسجل بكل أسف استمرار وقوع حوادث تخص ما أسميه "تنقلات جماعية"، ولاسيما تلك المتعلقة بنقل العمال الفلاحيين.

ويجب التذكير هنا على أن هذا النقل يعتبر نقلا خصوصا مثل ما هو الحال بنقل المستخدمين في القطاعات الأخرى، من القطاعات التجارية أو صناعية أو خدماتية، وهنا تنبغي نشير إلى أن الترسنة القانونية ببلادنا تتأطر هاذ الخدمات من أجل ضمان سلامة وراحة المستخدمين والمواطنين بشكل عام.

ومن أجل تحسين ظروف السلامة في هاذ الباب، يجب تشديد المراقبة الطرقية، ولاسيما من خلال إدراج هذه التنقلات الخاصة داخل برامج المراقبة التي تتصادق عليها اللجن الإقليمية ديال السلامة الطرقية، ومن جهة أخرى يجب حث أصحاب الضيعات والتعاونيات الفلاحية التي تيقومو بتشغيل هؤلاء المواطنين على إيجاد حلول نقل مناسبة، تحترم القوانين المعمول بها في مجال النقل، من أجل صيانة

الانتباه لهذا الوضع الذي يمس كرامة الزراعيات والزراعيين وصورة بلادنا، ناهيك عن الاحتجاجات والنضالات التي تقوم بها الاتحادات المحلية والجهوية والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، دون أن تكثرت وزاراتكم، مع كامل الأسف، لذلك.

وكيف لوزاراتكم أن تكون في صلب شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعتة الحكومة وفي مستوى انتظارات بلادنا الدستورية الوطنية والدولية؟ فلم يعد من المقبول التفاوضي عن ارتكاب هذه الجرائم الجماعية ضد العاملات والعمال، فبالأحرى السكوت عنها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إلى ما كانشي باقيين بعض الثواني.

إذن ندوزو للسؤال الموالي الآتي، موضوعه "استراتيجية الحكومة لدعم المقاولات العاملة في مجال نقل السلع" للسادة المستشارين.

تفضلوا من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي صبري، السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول استراتيجية الحكومة لدعم المقاولات العاملة في مجال نقل السلع.

السيد رئيس الجلسة:

ياك ما كتقصد السمك؟ لا؟

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا، السيد المستشار، على طرح هاذ السؤال حول التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لتعزيز ودعم تنافسية المقاولات العاملة في مجال نقل السلع والبضائع ببلادنا.

بغيت نذكر أن قطاع النقل الطرقي للبضائع يعد من القطاعات الخدمتية المهمة في الاقتصاد الوطني، إذ يشكل إحدى الدعائم الأساسية التي كنساهم بشكل مباشر في رواج البضائع والإنتاج وتنمية المبادلات التجارية على الصعيدين الوطني والدولي، محدثا القيمة المضافة ولمناصب الشغل.

وقد عرفت منظومة النقل الطرقي للبضائع ببلادنا إطلاق مجموعة من الإصلاحات والأوراش المهيكلتة خلال 20 سنة الماضية، بهدف إنعاش

سلامة وصحة مستخدميهم، وذلك بتنسيق مع المصالح الإقليمية للوزارات المعنية.

وتنبقا، احنا كوزارة، منفتحين على إحداث خطوط جديدة للنقل المزدوج أو تمديد أو تغيير المسارات أو الترخيص الاستثنائي لبعض المهنيين من أجل تلبية حاجيات التنقل بالنسبة للعمال الزراعيين والفلاحيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير.

كما تتعرفو، عدد العمال والعاملات الزراعيين يتجاوز مليون عامل وعاملة، هاذ الفئة التي تعاني من أشكال متعددة من التمييز، أكثرها فداحة تهديد حياتهم وسلامتهم عبر نقلهم بواسطة وسائل النقل نعجز عن تسميتها وتصنيفها، لا تصلح حتى لنقل البضائع والبهائم، فما بالك بمن ينتجون الثروة!

وفي ظل لائحة حوادث السير المميتة التي تسجلها بلادنا في المناطق الفلاحية، والتي تذهب ضحيتها هذه الفئة الهشة، وفي غياب تام لإجراءات السلامة الطرقية والضرب السافر لكرامتهم، ورغم الوعود التي سبق أن قطعتها الحكومة على نفسها لتقنين وأنسنة نقل العمال والعاملات الزراعيين وفرض احترام معايير السلامة فلا شيء تغير، إذ لا يكاد يمر أسبوع حتى نسمع بحوادث مميتة، تخلف وراءها عشرات الأرواح من العاملات والعمال في عدد من المناطق الفلاحية ببلادنا، كسوس - ماسة، بني ملال - خنيفرة، منطقة الغرب والحوز والفيقيه بن صالح، وبركان وعلى الطرقات الرابطة بين أكادير وتزنيت وتارودانت وعلى سبيل المثال آخر حادثه التي كانت ذهب ضحيتها 11 عاملة زراعية في ضواحي مدينة الرباط.

إن تغاضي وزاراتكم عن فرض تطبيق القانون يعتبر تواطؤا مكشوفاً وإن اختلفت الأسباب لهذه المآسي في محاضر الدرك والأمن، فإن الحقيقة المرة هي أن جميع هذه الحوادث تتسبب فيها شاحنات وبيكوبات وجرارات خاصة بنقل الخضار والبهائم، أي عربات الموت، وهي الشائعة للأسف لنقل العمال والعاملات من مكان اشتغالهم بالضيعات الفلاحية.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ومن باب مسؤوليتنا الدستورية في الدفاع عن العاملات والعمال لم ولن نفوت فرصة هذا المجلس لنثير

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، كندشكركم على هاذ التوضيحات.

ولكن، لازم أننا نذكرو بأن الدور اللي قامت به الحكومة فواحد الوقت قياسي، وفي وقت اللي كان هاذ القطاع كييعرف واحد المجموعة ديال المشاكل، واللي على الأساس ديالها ارتفاع الثمن ديال المحروقات، ففعلا أن الدولة مشكورة، الحكومة مشكورة، خصصت واحد أكثر من 5 ديال المليار ديال الدرهم، وهذا شيء مهم، وهو اللي ضمن أنه يبقى واحد الاستقرار وضمن ديال تزويد الأسواق عبر جميع أنحاء المملكة، يعني بالسلع، واحد المجموعة ديال الأمور، كذلك ضمان ديال النقل ديال المسافرين.

فعلا، السيد الوزير، أنكم منذ أن توليتم المسؤولية في هاذ القطاع، تنشوفوا واحد المجموعة ديال التطورات من خلال اللقاءات اللي تتقومو بها مع المهنيين، وأنتوما مشكورين على هاذ المبادرة، ولكن، السيد الوزير، بالرغم من المشاكل البنوية اللي تيعاني منها القطاع ديال النقل الطرقي بالنسبة للبضائع ونقل المسافرين، ومن أجل التحسين ديال المردودية ديال هاذ القطاع اللي هو تبين اليوم بأنه قطاع حيوي مهم، تيلعب واحد الدور كبير داخل الاقتصاد لا الداخلي ولا الخارجي.

نريد، السيد الوزير، في هاذ الصدد باش تعرفونا أشنوهي المراحل والإنجازات اللي قامت بها الوزارة ديالكم فيما يخص واحد المجموعة ديال الأولويات واللي تهتم:

- إشكاليات المركبات المتشابهة ذات الحمولة الإجمالية المختلفة؛

- مسألة بلورة تعريف مرجعية لأئمة النقل الطرقي؛

- الإسراع في إخراج إلى حيز الوجود مشروع قانون المقايضة بين أئمة النقل وأسعار المحروقات؛

- كذلك، العمل على مراجعة شروط الولوج إلى مهن النقل الطرقي للبضائع ومزاولتها والبقاء فيها، خاصة تنشوفوا أن واحد المجموعة ديال المتدخلين في هاذ القطاع هوما اللي يجعلوما تكونش واحد الشفافية في التعامل مع النقالة؛

- كذلك المسألة اللي جد مهمة وهي ورش تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية وورش تعميم الحماية الاجتماعية بالنسبة للعاملين في هذا القطاع؛

- كذلك، السيد الوزير، المسألة اللي جد مهمة وهي إعادة انطلاق تأهيل المقاولات النقلية واللوجستكية فيما يخص المشروع (PME logis) واللي خصصت ليه واحد الميزانية جد مهمة في قانون المالية ديال 2023.

الاستثمار بالقطاع وتجويد خدماته والرفع من مهنيته، ووضع آليات وضوابط شفافة لولوجه، وكذا تكريس آليات المراقبة لضمان وتعزيز التنافسية، وقد كانت لهذه الإصلاحات نتائج مشجعة.

ثميننا لذلك، كتعتمد هاذ الوزارة منذ دجنبر 2021، على مقارنة تشاركية جديدة لمواكبة القطاع من خلال إشراك المهنيين في القضايا والإشكاليات الأنوية والبنوية، عبر مسلسل للحوار وللعمل المشترك مع التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي للبضائع ببلادنا، والاتفاق مع المهنيين على برنامج عمل لسنة 2022، الذي تم العمل على معالجته في إطار من المسؤولية والشراكة بين الجانبين.

واستمرارا لهذه المنهجيات، ترأست خلال شهر فبراير 23، خمس اجتماعات مع المهنيين، خصصت لتقديم حصيلة هاذ العمل المشترك والاتفاق على أولويات برنامج العمل لسنة 23، وموازة مع ذلك، قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها دعم المقاوله النقلية، نقدر نذكر منها:

- إدراج مقاولات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ضمن الفئات المستفيدة من الدعم الاستثنائي الموجه لمهنيي قطاع النقل الطرقي، واستفاد من هذا الدعم حوالي 31 ألف مقاوله، تستغل 71 ألف شاحنة تقريبا بمبلغ إجمالي كفيفوق 3 دالمليار درهم، أي ما يناهز 60% من المبلغ الإجمالي؛

- كما تخصص 250 مليون درهم سنويا لبرنامج تكسير وتجديد الحظيرة، تم الالتزام بنفقات 1527 طلب وأداء 683 منحة بغلاف تقريبا 95 مليون درهم، فيما توجد 600 منحة في طور الأداء، كما تم فتح التسجيل منذ 19 أبريل المنصرم بالنسبة لنفس البرنامج لسنة 2023؛

- كنوانصو أيضا برنامج تكوين السائقين المهنيين، بتكلفة 100 مليون ديال الدرهم برسم 2022، حيث بلغ في إطار مجانية التكوين إلى نهاية فبراير 2023، تسجيل 100 ألف شخص تقريبا، كما استفاد منه 60 ألف سائق مهني، 40 ألف الباقي خلال 2023؛

- ونفعل أيضا العمل بنظام الخدمات عن بعد منذ فاتح مارس 2022، بالنسبة لمقاولات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، باش نمكنوها من تجديد بطاقات الإذن الخاصة بمركباتها دون اللجوء إلى المصالح ديال الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

تفضلوا.

- تيوصل أيضا المكتب مشروع المحطة الجوية الجديدة لمطار تطوان، اللي غادي توفر لنا طاقة استيعابية قدرها 300.000 مسافر سنويا وكذا واحد البرج ديال المراقبة؛

- تطلق أيضا المشروع ديال توسيع البنية التحتية ديال مطار الشريف الإدريسي بالحسيمة، اللي تبيضن توسيع مدرج الطيران، ولكن كذلك إقامة برج جديد للمراقبة؛

- برمج أيضا إنجاز محطة جوية جديدة بمطار الداخلة، على أن تنطلق الأشغال سنة 2024، إن شاء الله؛

- تيوصل المكتب وضع مجموعة من التدابير الاستيعابية باش يحسن جودة الخدمات والطاقة الاستيعابية في أفق 2024 بمطارات مراكش وطنجة وأكادير، وتيحضر لإطلاق إنجاز الدراسات الفنية والتقنية باش يرفع من الطاقة الاستيعابية ديال هاذ المطارات الثلاث مع مطار الدار البيضاء في أفق سنة 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة، لكم السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير المحترم، على تفاعلهم وعلى التوضيحات التي تقدمتم بعرضها، والتي تعكس المجهود المبذول في تعزيز وتحديث البنية التحتية للمطارات، خاصة وأن هذا الموضوع يحظى بعناية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لدورها في تسريع شبكة الأوراش الكبرى وتعزيز تنافسية المملكة.

ونثمن بهذه المناسبة الإنجازات التي تم تحقيقها، والتي هي في طور الإنجاز، وقد سبق وأن تفاعل فريقنا بمقترحات خلال الجلسة الشهرية الأخيرة للسيد رئيس الحكومة، ونستحضر عناصر أخرى من باب تجويد عملكم وتدخلاتكم رفقة المكتب الوطني للمطارات، حتى تتمكن جميعا من تحقيق الأهداف الاستراتيجية السياحية الجديدة الهادفة لاستقطاب 17 مليون سائح لاستراتيجية "إقلاع 2025" للارتقاء بالمملكة إلى مصاف الدول العالمية.

من أجل هذا، نرى ضرورة إصلاح وتوسيع مطارات العيون وبني ملال وأكادير، خصوصا أن هذه الجهات تعرف نشاطا اقتصاديا وتجاريا غير مسبوق، وكذا زيادة عدد الوافدين عليها.

كما أن هذه المناطق تعتبر أقطابا سياحية واعدة، وكذا أعمال تدابير تضمن سلامة وسلاسة تدفق المسافرين وتدابير المخاطر في هذه

فمرة أخرى، السيد الوزير، احنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعطيو واحد الأهمية كبيرة لهاذ القطاع، وتنتمناو أننا نسرعو بهاذ التوجهات وهاذ التصورات اللي هي عندكم باش تخرج للوجود.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الثالث موضوعه "توسيع وتأهيل وتحديث البنيات التحتية للمطارات"، لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

شكرا الرئيس الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإجراءات والتدابير التي تعتمون القيام بها من أجل توسيع وتأهيل وتحديث البنية التحتية للمطارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد المستشار،

في البداية بغيت نشير أن المكتب الوطني للمطارات تيرمج الاستثمارات ديالو في مجال المطارات وفق المخطط المدير، اللي تتوفرو عليه والي تيعطينا معطيات دقيقة حول مختلف المطارات الوطنية، اللي تيمكن البرمجة ديال الاستثمارات على المدين القصير والمتوسط حسب الحاجيات المرتبطة، بالطبع، بحركة النقل الجوي.

حاليا المكتب تيعكف على مواصلة وإنجاز مجموعة من المشاريع المرتبطة بعزير الطاقة الاستيعابية للمنشآت المطارية باش يجعلها قادرة على مواكبة النمو المرتقب لحركة النقل الجوي، وذلك من خلال:

- إنجاز محطة جوية جديدة بمطار الرباط - سلا، غادي توفر طاقة استيعابية ديال 4 ملايين ديال المسافرين؛

- بناء منطقة وصول وعبور جديدة بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، اللي غادي تبتدا بالتشغيل، إن شاء الله، خلال صيف 2023، غادي تمكن من فصل تدفقات حركة النقل الجوي الدولي والداخلي، وغادي تقدر ترفع من الطاقة الاستيعابية ديال مناطق المراقبة ديال الجوازات ومناطق العبور وتسليم الأمتعة؛

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بغيت في البداية نقول أن مطار مراكش المنارة هو ثاني مطار بالملكة من حيث حجم الحركة ديال النقل واستقبل سنة 2022 تقريبا 5 ملايين مسافر بنسبة استرجاع ديال 77% مقارنة مع 2019.

يعتبر مطار المنارة دعامة أساسية للقطاع السياحي، حيث يؤمن الربط الجوي للمغرب ولجهة مراكش بمختلف العواصم الدولية، ويتوفر هذا المطار على محطة جوية مزودة بتجهيزات حديثة تمكن من استقبال المسافرين وتوفير لهم شروط السلامة والأمن وجودة الخدمات.

المكتب الوطني للمطارات في إطار مخططه الاستراتيجي "إقلاع 2025"، خصص محورين باش يرفع من جودة خدمات المطارات بصفة عامة، الابتكار في جودة الخدمات المقدمة للمسافرين والبنية التحتية للنمو المستدام، ومن جهة أخرى تعزيز مستوى التعاون مع جميع المتدخلين في منظومة النقل الجوي، يتجلى هذا في اتخاذ المكتب لمجموعة من التدابير باش يحسن جودة الخدمات بمختلف المطارات الوطنية ومن ضمنها مطار مراكش - المنارة طبعاً، وتمثل هذه التدابير في:

- تحسين استقبال وتجويد التواصل مع المسافرين؛

- تعزيز العرض التجاري للمنتوجات الوطنية الطبيعية والصناعة التقليدية؛

- توفير خدمة الاتصال بشبكة الأنترنت مجاناً بالمطارات الرئيسية؛

- كما أطلق المكتب ورشاً هاماً لرقمنة الخدمات المقدمة للمسافرين.

غادي يعرف مطار مراكش المنارة خلال سنة 2023 تعميم واحد المنهجية ديال التدبير ديال (lean six sigma) اللي كتطبق في المطارات العالمية واللي كتهدف باش نتحكمو فالمدة اللي كيقتضها المسافر عند الوصول بهدف التقليل ديالها طبعاً.

الجدير بالذكر أيضاً سيتم إنجاز دراسة لتوسيع مطار مراكش المنارة لمواكبة الإقلاع السياحي، وفي انتظار ذلك غادي يشرع المكتب الوطني للمطارات خلال 2023 في إنجاز واحد العدد من التدابير الاستعجالية كتهم توسيع عدد من المناطق داخل المطار الحالي، خاصة قاعة الإركاب ومنطقة الوصول، باش يمكن من تحسين انسيابية تدفق المسافرين.

وتقوم المكتب حالياً على إعداد إطلاق الدراسات الفنية والتقنية

المطارات، مع مراجعة الأئمة لتعزيز التنافسية، بل تشمل فضلاً عن ذلك استحضار البعد البيئي بالانخراط في ورش الطاقة البديلة والمتجددة وتوفير الخدمات واستدامتها وتسريعها، وهو ما يقتضي الانخراط الكلي ضمن مشروع المغرب الرقمي مع تزويد المطارات بأجهزة لشحن البطاريات وآخر أجيال لشبكة الربط بالأنترنت، وأجهزة التكيف، وإحداث مكاتب لجميع الوكالات المتدخلة، منها المصالح الجبائية واشغالها بنظام الديمومة.

بالإضافة إلى إنشاء مراتب للسيارات وتوسيع سعتها بالاستغلال العمودي عبر طوابق تحت أرضية وربط المطارات بخطوط السكك الحديدية وشبكة الطرق السيارة، خاصة ببعض الجهات في إطار انسجام حكومي.

كما يتعين بالموازاة مع ذلك إعداد النصوص التشريعية للملاءمة والتحيين وإصدار النصوص التطبيقية والتنظيمية في أقرب الآجال.

ولا يسعنا في الختام سوى التنويه بمختلف الجهود التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع رفقة المكتب الوطني للمطارات. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن أمر للسؤال الرابع وموضوعه "تحسين ظروف استقبال السياح بالمطارات، نموذج مطار مراكش - المنارة الدولي"، والسؤال موجه من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عندنا ذيك ثلاث أسئلة في سؤال واحد.

والسؤال الأول هو أشنو هو الإجراءات اللي تتفكرو تديروها لتحسين استقبال السياح وحتى المغاربة في المطارات وخاصة مطار المنارة؟

السؤال الثاني هو تعطينا فكرة، الله يخليك، على فين وصل مشروع توسيع مطار المنارة متاع مراكش، لأنه ولي صغير على السياح اللي تيجيو؟

والسؤال الثالث فكرة على مشروع المطار الجديد بمراكش، احنا تنسمعو واحد 7 سنين بلي غيكون مطار جديد بمراكش، ولكن لحد الآن ما عندنا أي معلومات.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية النقل السككي ببلادنا وعن توسيع الربط السككي للمدن؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال.

بداية، بغيت نشير أن قطاع النقل السككي شهد خلال العقدين الأخيرين تطورا هاما من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى والمهيكلية، والتي مكنت من توسيع الشبكة السككية وتحديثها وعصرنتها، ومن بين أهم هاذ المشاريع:

- تشييد الخط السككي الفائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء وكذا مجموعة من الخطوط السككية العادية ورفع سعة المحاور السككية الرئيسية عبر تثنيها أو تثليثها وكهربتها، بالإضافة إلى تشييد جيل جديد من المحطات السككية وتحديث التجهيزات المرتبطة بها والرفع من مستوى سلامتها وفعاليتها؛

- كما عمل المكتب الوطني على تحسين جودة جميع الخدمات المقدمة للزبائن، سواء على متن القطارات أو داخل المحطات السككية.

كتجدد الإشارة إلا أنه منذ انطلاق استغلال المشاريع الكبرى المنجزة في نهاية نونبر 2018، انعكس ذلك إيجابيا على جميع مكونات النشاط السككي الوطني، سواء منها العرض التجاري أو مستوى الأمن والسلامة أو جودة الخدمات المقدمة للزبائن، ولاسيما من خلال تقليص مدة السفر، خاصة وأن المكتب قام بنقل ما يفوق 45 مليون مسافر و21 مليون طن من البضائع سنة 2022.

فيما يخص الإجراءات المتخذة من أجل ربط جميع الجهات لمواكبة مسلسل التنمية المستدامة ببلادنا، كيتوفر المغرب على رؤية استشرافية مهيكلية على المدى المتوسط والبعيد، أطلق عليها اسم "مخطط السكك الحديدية 2040"، ويتكون هذا المخطط من بنك مشاريع مقسم إلى 4 أقسام، كيتكون حقيقة على 38 مشروع غيتم الإنجاز ديالها تدريجيا بغلاف مالي يقدر بحوالي 400 مليار درهم، والتي يرتقب مع نهايتها أن تقوم الشبكة بربط 35 مدينة من أصل 43 مدينة رئيسية في المملكة وتغطية حوالي 85% من الساكنة عوض 50% حاليا، وربط 12 ميناء و15 مطارا دوليا.

هذا، يجب التذكير بأن إنجاز مثل هاذ المشاريع الكبرى في إطار هاذ

لرفع الطاقة الاستيعابية لمطار مراكش باش تبلغ 11.5 مليون مسافر في أفق سنة 2028، باستثمار إجمالي تيفوق 1.8 مليار درهم.

في السؤال ديالكم: واش كاي شي مطار جديد من غير مطار المنارة؟ هذا كيدخل في واحد الدراسة ديال التخطيط ديال مطارات المغرب اللي غادي نقومو بها، إن شاء الله، خلال هذه السنة وهاذ الجواب غادي نقدرو نعطيوه لكم من بعد ما نقومو بهاذ الدراسة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هل من تعقيب في إطار بعض الثواني المتبقية لكم السيد المستشار؟

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

هو السيد الوزير بغيت نأكدو عليكم باش، إن شاء الله، إلى كان ممكن نسرعو بهاذ الإجراءات لتحسين مرور السياح وحتى المغاربة فمرور.. صراحة الناس كاع العمال متاع المطار كلهما في الموجة الكبيرة ولكن (les équipements) متاع المطار كيبان لي أنهم قلال، خصهم إعادة النظر ولا بد.. هو صراحة الطاقة الاستيعابية متاع المطار هي اللي فيها إشكالية، نقول لك بأن (aujourd'hui) المطار نتاع مراكش وصل.. قرب (la saturation)، والمشكل إلى بغينا نديرو مطار جديد كيخصو على الأقل 7 أو 10 سنين، هومع هاذ ميثاق الاستثمار الجديد كاي بزاف ديال الاستثمارات فالسياحة فمراكش، وكاي بزاف الفنادق غادي يفتحو غادي تكون (une offre) كبيرة ديال الغرف وخصنا نزيدو في (les capacités) متاع الطيران على مراكش وهذا ولا بد نبدأو في الاشتغال على المطار الجديد بسرعة حتى رفع (la capacité de l'aéroport) اللي كاي دابا بسرعة حتى هي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الخامس، وأعتقد الأخير، وموضوعه "تأهيل النقل السككي" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، والكلمة.. أعتقد هاذ السؤال سيطره الأستاذ الطرمونية.

سيدي عثمان، تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

سقف طموح بلادنا، ملكا وشعبا، في قطاع النقل السككي يستوجب من الحكومة العمل على رفع مختلف التحديات المطروحة من خلال:

- الإسراع بالبرمجة الزمنية الدقيقة لإنجاز مختلف المشاريع السككية، خصوصا منها توسيع شبكة الخطوط التقليدية، لتصل إلى جميع المدن والحواضر والجنوب والجنوب الشرقي، وهو ما من شأنه أن يصحح وضعا سككيا مختلا عانت منه بلادنا لعدة عقود، وكانت له نتائج سلبية على ديناميته الاقتصادية والاجتماعية؛

- تسريع وتيرة إنجاز المشروع الاستراتيجي للقطار السريع الدار البيضاء - أكادير، الذي دعا إليه جلالته في خطاب المسيرة 2019، وهو ما يستلزم الاجتهاد في إيجاد الحلول المبتكرة على الصعيد الدولي لتعبئة الغلاف المالي وأيضا تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛

- ضرورة التوفر على صناعة سككية متطورة تستجيب لحاجيات بلادنا من قطارات وعربات وقطع غيار وجعل النقل السككي العمود الفقري للمنظومة الوطنية لحركية المواطنين ونقل البضائع.

السيد الوزير،

إننا اليوم مطالبون بالانتقال إلى مرحلة تنمية جديدة للقطاع السككي الوطني، لأن السكك الحديدية لا تسهل فقط نقل الأشخاص والبضائع، بل ترسخ أيضا الامتداد المجالي والرمزي بالدولة، وتزيد من توثيق الانتماء السياسي للمواطنين لدولتهم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

عندك شي تعقيب السيد الوزير؟

باقيين بضع ثواني قليلة جدا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

نشكر السي الطرمونية لأنه هاذ الشي حقيقة هو اللي خصنا نجربوه ونخدمو عليه جميعا.

هذا هو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في أشغال هاته الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.

المخطط تستند على مبدأ الأولوية وكذا الإمكانيات المالية المتاحة.

وفي هاذ الصدد إن المكتب يواصل إنجاز الدراسات المرتبطة بعدد من المشاريع الكبرى المهيكلية، أهمها:

- تمديد الخط السككي الفائق السرعة نحو مراكش وأكادير؛

- تطوير النقل السككي الجهوي للشبكة الحالية موازاة مع تمديد الخط السككي فائق السرعة نحو مراكش؛

- وربط مينائي الناظور المتوسطي وأسفي بالشبكة السككية الوطنية؛

- وأخيرا، اقتناء 100 قطار من جيل جديد في إطار تحديث وتأهيل المعدات ومواكبة ارتفاع الطلب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

في إطار التعقيب السي الطرمونية، تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تشكروكم على المعطيات اللي تفضلتم بعرضها بخصوص هاذ القطاع الاستراتيجي والذي يمثل أحد المحركات الأساسية للتنمية الشاملة ببلادنا.

لا يختلف إثنان حول الأهمية التي يكتسبها قطاع النقل السككي والجهود المبذولة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تطوير هذه المنظومة ولا أدل على ذلك، السيد الوزير، الإنجازات التي تحققت في مجال تطوير شبكة السكك الحديدية، علاوة على القطار الفائق السرعة، والذي يعتبر من بين المشاريع المهيكلية التي أحدثت طفرة نوعية بالقطاع، وشكلت رافعة لتحول المنظومة برمتها، بحيث امتدت تأثيراته لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية، وهو ما تؤكدُه العديد من المؤسسات الدولية ومنها البنك الإفريقي للتنمية، الذي وصف شبكة السكك الحديدية الذي توفر عليها المغرب بالحديثة والأمنة والموثوقة، بفضل البنية التحتية التي تتوفر عليها بلادنا في هذا المجال.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن تطوير البنية التحتية للنقل السككي في المغرب وتعزيز جاذبيتها مكن من جني ثمار اقتصادية مهمة، بحيث أسهم في خلق أقطاب صناعية جديدة واستقطاب عدد كبير من المستثمرين بفضل مضاعفة بلادنا لقدرة شبكة السكك الحديدية في مجال نقل البضائع.

ولئن كنا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا المنجزات المحققة، غير أن